Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

خسائر الحرب

التبعات الاقتصادية والاجتماعية
للصراع في سوريا

مجموعة البنك الدولي

خسائر الحرب

التبعات الاقتصادية والاجتماعية

للصراع في سوريا

خسائر الحرب

التبعات الاقتصادية والاجتماعية

للصراع في سوريا

مجموعة البنك الدولي

© 2017 البنك الدولي.

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات التي يتضمنها هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة على أية خريطة في هذا التقرير أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo (CC BY 3.0 IGO). وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ أو توزيع أو نقل أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

الاقتباسات—إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. والمسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في الاقتباس تقع على كاتب الاقتباس أو كاتبيه وحدهم، ولا يُقرها البنك الدولي.

المحتوى المملوك من قبل أطراف أخرى—البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة كافة مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول والأشكال والصور.

بمساندة من:

الغلاف الأمامي:

امرأة سورية تنتظر مع ابنتها قرب الحدود السورية في بلدة سروج الجنوبية الشرقية بعد عبورها الحدود بين سوريا وتركيا بعد أن أصابت قذائف هاون جانبي الحدود في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2014. بعدسة: بولنت كيليج
AFP/Getty Images

شكر وتقدير

أعدَّ هذه الدراسة فريق متعدد التخصصات بقيادة هارون أوندر (خبير اقتصادي أول، رئيس فريق العمل) وفايا حياتي (مهني شاب، رئيس فريق العمل) والذي يضم كلاً من حنين إسماعيل سيد (رئيسة برامج، منسِّقة بمجموعة شبكة التنمية البشرية)، وإبراهيم خليل الدجاني (رئيس برامج، منسِّق بمجموعة شبكة التنمية المستدامة)، وبيتر موسلي (رئيس برامج، منسِّق بمجموعة النمو المنصف والتمويل والمؤسسات)، وأكانكشا باندي (خبيرة أولى في اقتصاديات الصحة)، وعبد الحكيم الأغبري (أخصائي أول في مجال النقل)، وأمل طالبي (أخصائية أولى في مجال المياه والصرف الصحي)، وأنديرس ياجرسكوغ (أخصائي أول في إدارة الموارد المائية)، وأندريا بيترلي (استشاري)، وأندرو جيمس جودابراويرا (استشاري)، وأنجيلا الزير (معاونة مهنية أولى)، وأنجيلا إس. ليسولو (استشارية)، وآنيا فودوبيانوف (استشارية)، وأسبيورن وي (مسؤول عمليات أول)، وأشواق مسيح (استشارية)، وباربرو هيكسيبيرغ (كبير خبراء اقتصاديين)، وبارتول ليتيكا (أخصائي أول في القطاع المالي)، وبيكزود شامسيف (خبير أول في الاقتصاد الزراعي)، وبيرتون بولاج (استشاري)، وكارلو روسوتو (كبير أخصائيي سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وديفيد أندرو ستيفان (خبير اقتصادي)، وديفيد روبالينو (مدير)، وديراج شارما (مهني شاب)، ودينو ميروتو (كبير خبراء اقتصاديين)، ودومينيك وال (خبير اقتصادي أول)، ودورتي فيرنر (كبيرة خبراء الاقتصاد الزراعي)، وإيس أوزليك (استشارية)، وإيجونا فولي (استشارية)، وإرهان أرتوك (خبير اقتصادي أول)، وإيريك رولاند ميترو (خبير اقتصادي أول)، وأيوب أوزفيرن (استشاري)، وهيرومي ياماغوتشي (مُحَللة)، وجيمس فيرون (استشاري)، وجان فان دير غولتز (خبير اقتصادي معني بأوضاع الهشاشة والعنف والصراع والوظائف)، وجويرن هنتيلر (مهني شاب)، وخوسيه فالديس مارتينيز (خبير اقتصادي أول)، وجوي عون (أخصائية في إدارة مخاطر الكوارث)، وإسرائيل أوسوريو-رودارت (استشاري)، وكينت جاربر (استشاري)، وكينلي سلمون (مهني شاب)، وكيرك هاميلتون (استشاري)، وكوهي أويدا (استشاري)، ولينا فارس (أخصائية أولى في المشتريات)، وليزا ستيوارت (استشارية)، ومنال قوطة (أخصائية تعليم)، ومحمد علي موراني (استشاري)، ونبيلة عساف (خبيرة اقتصادية أولى)، وناتاشا ماهرالي (استشارية)، وبول بريتيتور (أخصائي أول في القطاع العام)، وبيتر ماكوناغي (أخصائي في القطاع المالي)، وفورام شاه (أخصائي تنمية حضرية)، وربيع نصر (استشاري)، وراجا أرشاد (كبير أخصائي إدارة مخاطر الكوارث)، ورافي غارسيا (استشاري)، وراي سالفاتور جينينغز (استشاري)، وسالي زغيب (أخصائية في مجال إمدادات المياه والصرف الصحي)، وشهرزاد مبشر فرد (استشاري)، وثريا الخليل (مُحَللة أبحاث)، وسيد مهدي حسن (كبير أخصائيي القطاع المالي)، وطاهر أكبر (أخصائي أول في إدارة مخاطر الكوارث)، وتوبياس شنايدر (استشاري)، وتريسي هارت (أخصائية أولى في شؤون البيئة)، وترانغ ثوي نجوين (مُحَللة أبحاث)، وتولو بالكير (استشارية)، وأسيد الحنبلي (استشاري)، ووعد طماع (استشارية)، وزكي محشي (استشاري)، وزياد نكت (أخصائي أول في مجال النقل)؛ وبتوجيه من إريك لو بورني (القائم بأعمال مدير الممارسات، GMF05).

ويعرب فريق العمل عن امتنانه لما تلقاه من توجيه ومساندة من كلٍ من حافظ غانم (نائب الرئيس لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وفريد بلحاج (كبير موظفي مكتب رئيسٍ البنك الدولي)، وساروج كومار جيها (مدير أول، GCFDR)، وشانتيانان ديفاراجان)رئيس الخبراء الاقتصاديين، مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وكانثان شانكار (القائم بأعمال المدير الإقليمي، MNC02)، وكلير كفوري (منسِّقة برامج قطرية، MNC02)، وجانيت ميناتيلي (موظفة أولى بالمكتب القطري). وقد تلقى الفريق تعليقات قيِّمة من الزملاء الذين قاموا بمراجعة النظراء لإعداد التقرير النهائي، وهم عبد الله الدردري وآلان غيلب وتيتو كورديلا وخافيير ديفيكتور، وأيضاً لإعداد مذكرة التصورات، وهم أندرو هاربر وجو سابا وخوسيه أروجو وباولو فيرمي، بالإضافة إلى الزملاء التالية أسماؤهم: أندرو سي. كيرشر، وهيديكي ماتسوناغا، وليلى متقي، وبول بانس، وعمر كاراسابان، وساجد علي شاه، وسيوبهان ماكينرني-لانكفورد، وستيفاني أوندر، ووليليام ستيبنز، ويزيد صايغ. وتلقى الفريق أيضاً مساندة ممتازة من جانب كاتيا ستيفانوفا وسيفي كريجر.

وأخيراً، يعرب الفريق عن بالغ شكره وتقديره لما تلقاه من مساندة مالية سخية من صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام؛ ومساندة فنية ومالية من مجموعة أنشطة الزراعة والتنمية الريفية لمشروع رصد الأرض من أجل التنمية المستدامة التابع لوكالة الفضاء الأوروبية (المقدَّمة من مؤسستي إي ليف وجيوفيل)؛ ومساندة فنية من جهات مختلفة، وهي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، والمركز السوري لبحوث السياسات، ومبادرة ريتش.

جدول المحتويات:

i **النتائج الرئيسية**

iii **موجز وافٍ**

1 **الفصل 1: سوريا قبل الصراع**
3 تاريخ سوريا الطويل
8 سوريا في بداية الصراع

17 **الفصل 2: أضرار الصراع**
18 الأضرار المادية
47 التشتت السكاني والخسائر في الأرواح والفرص
54 آثار الصراع على النشاط الاقتصادي
68 نواتج التنمية البشرية

77 **الفصل 3: تحليل الآثار الاقتصادية للصراع**
79 التأثير الكلي
85 الإطار المتكامل

101 **ملاحظات ختامية**

الملاحق
104 أ. منهجية تقييم الأضرار المادية
107 ب. تقارير الحالة على مستوى القطاعات
111 ج. المواصفات الفنية لنموذج المحاكاة

119 **المراجع**

قائمة الأشكال

i **الشكل 1 (موجز وافٍ).** تنظيم الدراسة
10 **الشكل 1-1.** معدل المشاركة في القوى العاملة، 2010
10 **الشكل 1-2.** هيكل السكان في سن العمل في سوريا، 2010
15 **الشكل 1-3.** مؤشرات الحوكمة في سوريا
33 **الشكل 2-1.** مصادر إمدادات الكهرباء في ثلاث مدن متأثرة بالصراع
35 **الشكل 2-2.** الأضرار في الطرق داخل المدن
37 **الشكل 2-3.** التغيرات في سبل الترابط: ما قبل الصراع مقابل المسافات الفعلية، مارس/آذار 2017
39 **الشكل 2-4.** الأضرار في إجمالي منشآت الرعاية الصحية حسب المدينة
40 **الشكل 2-5.** الأضرار في منشآت الرعاية الصحية، حسب نوع المنشأة، فبراير/شباط 2017
51 **الشكل 2-6.** محافظات المقصد والمنشأ للمشردين داخليا
51 **الشكل 2-7.** وجهة النزوح للنازحين قسريا حسب المحافظة
55 **الشكل 2-8.** النشاط الاقتصادي أثناء سنوات الصراع
62 **الشكل 2-9.** ديناميات الاستثمار والتجارة
64 **الشكل 2-10.** عجز ودين المالية العامة
66 **الشكل 2-11.** أسعار الصرف ومؤشر أسعار المستهلكين
70 **الشكل 2-12.** مؤشرات سوق العمل: قبل الصراع مقابل فترة الصراع
71 **الشكل 2-13.** هيكل السكان في سن العمل في سوريا، 2015
72 **الشكل 2-14.** نماذج محاكاة معدل الفقر في حالة الصراع وفي غيابه، 2007-2016 (%)
73 **الشكل 2-15.** تدفقات المساعدات الأجنبية الغذائية وغير الغذائية إلى سوريا
74 **الشكل 2-16.** اتجاهات التمويل المعلن حسب المصدر (2011- 2016) (بالمليون دولار)
80 **الشكل 3-1.** تحديد مفهوم ما قبل الصدمة وما بعد الصدمة وعلاقة الوضع المغاير
81 **الشكل 3-2.** مقارنة نصيب الفرد الافتراضي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مختلف المنهجيات مع التقديرات الفعلية
83 **الشكل 3-3.** إجمالي الناتج المحلي الفعلي والافتراضي والخسائر التراكمية لإجمالي الناتج المحلي
84 **الشكل 3-4.** خريطة السواء للدخل ومتوسط العمر المتوقع في سوريا
87 **الشكل 3-5.** رسم بياني للمحاكاة
93 **الشكل 3-6.** ديناميات التأثير في سيناريوهات الصدمات المختلفة
98 **الشكل 3-7.** ديناميات التأثير في مختلف سيناريوهات تقييد الهجرة (خط الأساس: حرية التنقل)
100 **الشكل 3-8.** ديناميات التأثير في السيناريوهات المختلفة لتاريخ نهاية الصراع

قائمة الجداول

11 **الجدول 1-1.** معدلات انتشار الفقر المطلق والمدقع والكلي ومعامل جيني، 1997-2007

12 **الجدول 1-2.** معدل انتشار الفقر المدقع حسب المنطقة 1997، و2004، و2007

21 **الجدول 2-1.** أضرار المساكن في المدن

26 **الجدول 2-2.** تقديرات أضرار المساكن في المحافظات

30 **الجدول 2-3.** الأضرار في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي (ثماني محافظات)

32 **الجدول 2-4.** وضع الشبكة العامة للكهرباء والبنية التحتية الرئيسية للطاقة في 7 مدن بسوريا (%)

48 **الجدول 2-5.** مؤشرات ديمغرافية رئيسية

50 **الجدول 2-6.** إجمالي عدد اللاجئين السوريين المسجلين حسب البلد/المنطقة (2012-2016)

52 **الجدول 2-7.** مصفوفة عوامل الجذب والطرد لحلب وحمص ودرعا (1: محرك رئيسي، 2: محرك ثانوي، 3: محرك ثالث)

58 **الجدول ب2-2-1.** عينة من إنتاج النفط الخام في الآبار التي يسيطر عليها تنظيم داعش

61 **الجدول 2-8.** الأضرار حسب المنطقة الصناعية في تسع مدن

89 **الجدول 3-1.** هيكل تحليل مستند إلى نموذج المحاكاة

92 **الجدول 3-2.** التأثيرات المجمعة والمنفردة للصدمات.

96 **الجدول 3-3.** النواتج الاقتصادية على افتراض عدم المبالاة بالمخاطر

99 **الجدول 3-4.** النواتج الاقتصادية في السيناريوهات المختلفة لنهاية الصراع

104 **الجدول أ-1.** عدد المنشآت التي تم تقييمها في كل قطاع حسب المدينة

106 **الجدول أ-2.** مصفوفة استنتاج الأضرار الناجمة عن الصراع

107 **الجدول ب-1.** تقرير الحالة: البنية التحتية للمياه والصرف الصحي

108 **الجدول ب-2.** تقرير الحالة: البنية التحتية للكهرباء

109 **الجدول ب-3.** تقرير الحالة: منشآت الرعاية الصحية

110 **الجدول ب-4.** تقرير الحالة: المنشآت التعليمية

قائمة الخرائط

3 **الخريطة 1-1.** استغلال الأراضي في سوريا
5 **الخريطة 1-2.** الإدارة العثمانية للشام
6 **الخريطة 1-3.** طرق القوافل، القرن السادس عشر إلى القرن العشرين
19 **الخريطة 2-1.** انتشار الصراع 2011–2017
22 **الخريطة 2-2.** أضرار المساكن على مستوى الأحياء
24 **الخريطة 2-3.** تقديرات أضرار المساكن على مستوى المحافظات
27 **الخريطة 2-4.** إعادة الإعمار حسب المحافظة والمنطقة
28 **الخريطة 2-5.** حساب تراكم الحطام حتى فبراير 2017
32 **الخريطة 2-6.** تقديرات الأضرار في الأصول الرئيسية لقطاع الكهرباء
35 **الخريطة 2-7.** الطرق والسكك الحديدية الرئيسية
42 **الخريطة 2-8.** الأضرار في قطاع الصحة على مستوى المحافظات
45 **الخريطة 2-9.** الأضرار في قطاع التعليم على مستوى المحافظات في سوريا
49 **الخريطة 2-10.** الطرق الرئيسية المبلغ عنها عبر تركيا و"ممر البلقان" (في سبتمبر/أيلول 2015)
57 **الخريطة ب 2-2-1.** الاقتصاد النفطي أثناء الصراع
60 **الخريطة ب 2-3-1.** مناطق دراسة شملها الشكل البياني
60 **الخريطة ب 2-3-2.** التغيرات في الغطاء النباتي لشهر فبراير/شباط في مارس/آذار (الحسكة) عما كان عليه قبل الصراع في 2011 إلى الصراع في 2016
75 **الخريطة 2-11.** عدد المستفيدين حسب النواحي (ديسمبر/كانون الأول 2016)

قائمة الإطارات

4 **الإطار 1-1.** نقاط زمنية تاريخية رئيسية
49 **الإطار 1-2.** مصطلحات النزوح (التشرد) القسري
57 **الإطار 2-2.** إنتاج النفط من جماعات غير الدولة
59 **الإطار 2-3.** آثار الصراع على قطاع الزراعة في سوريا: دراسة استرشادية
81 **الإطار 1-3.** الحسابات الافتراضية لإجمالي الناتج المحلي
88 **الإطار 2-3.** نموذج المحاكاة

النتائج الرئيسية

- تقيّم هذه الدراسة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا حتى بدايات عام *2017*. فقد ألحق الصراع أضرارا ضخمة برصيد رأس المال المادي في الجمهورية العربية السورية (7% من المساكن دُمرت و20% تضررت جزئيا)، وأوقع أعدادا كبيرة من القتلى وتسبب في النزوح القسري (ما بين 400 ألف و470 ألف وفاة، ونزوح قسري لأكثر من نصف سكان سوريا عام 2010)، كل ذلك مع إضعاف النشاط الاقتصادي وتعطيله. فمنذ عام 2011 وحتى نهاية عام 2016، قُدّرت الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي بنحو 226 مليار دولار، أي نحو أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي السوري عام 2010.

- كان تعطيل التنظيم الاقتصادي هو أهم محرك لأثر الصراع على الاقتصاد، حيث تجاوز في حجمه الأضرار المادية. إذ لم يؤد الصراع إلى إنهاء الحياة فحسب، بل دمّر أيضا عوامل الإنتاج؛ كما خفّض بشدة عمليات التواصل الاقتصادي، وحدّ من الحوافز التي تدفع إلى متابعة الأنشطة الإنتاجية، وحطّم الشبكات الاقتصادية والاجتماعية وسلاسل التوريد. وتُبين عمليات المحاكاة أن خسائر إجمالي الناتج المحلي التراكمية الناجمة عن هذا الاضطراب في التنظيم الاقتصادي تتجاوز خسائر تدمير رأس المال بعامل قدره 20 في السنوات الست الأولى من الصراع. ويرجع ذلك أساسا إلى أن صدمة "تدمير رأس المال فقط" تعمل عمل بعض الكوارث الطبيعية (بداية غير متوقعة ومفاجئة): ففي اقتصاد يقوم بوظائفه بشكل جيد، تكون آثارها على الاستثمارات محدودة (انخفاض بنسبة 22% فقط في عمليات المحاكاة). ومن ثمّ، فإن رأس المال يعاد بناؤه سريعا، ويتم احتواء الآثار الاقتصادية الأخرى. وبالمقارنة، فإن الاضطراب في التنظيم الاقتصادي يخفّض الاستثمارات خفضاً حاداً (تخفيض بنسبة 80%) عن طريق الحد من الربحية؛ وبالتالي، يتم نشر الآثار الأولية بقوة مع مرور الوقت. إن هذا التباين بين أنواع مختلفة من الصدمات يساعدنا على وضع جهود إعادة الإعمار المستقبلية في منظورها. وبدون إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية واستعادة الشبكات الاقتصادية، فإن استبدال رأس المال تلقائيا لن يذهب بعيدا في مساعدة الاقتصاد على التعافي.

- كلما طالت فترة الصراع، ازدادت صعوبة التعافي بعد أن ينتهي الصراع. فعلى الرغم من أن معدل التدهور يأخذ في التراجع خلال مسار الصراع، فإن الآثار تصبح أكثر استمرارا. وإذا انتهى الصراع في سنته السادسة (خط الأساس)، يستعيض إجمالي الناتج المحلي نحو 41% من الفجوة مع مستواه قبل بدء الصراع وذلك في غضون السنوات الأربع التالية. وعموما، فإن خسائر إجمالي الناتج المحلي التراكمية ستصل إلى 7.6 أضعاف إجمالي الناتج المحلي عام 2010 بحلول السنة العشرين. وبالمقارنة، لا يستعيض إجمالي الناتج المحلي سوى 28% من الفجوة في أربع سنوات إذا انتهى الصراع في سنته العاشرة (السيناريو البديل)، وستبلغ الخسائر التراكمية 13.2 ضعف إجمالي الناتج المحلي عام 2010. وتبين المحاكاة أيضا أن الهجرة إلى الخارج قد تتضاعف بين السنة السادسة من الصراع والسنة العشرين، وذلك في حالة استمرار تأججه. ولا تأخذ هذه النتائج بعين الاعتبار العديد من المضاعفات الأخرى، مثل تحديات الاقتصاد السياسي كالمظالم التي يحركها الصراع. إن إضافة هذه العوامل لن تؤدي إلا إلى تدعيم النتائج الرئيسية للتقرير: فكلما استمر الصراع، زادت المظالم والانقسامات عمقا في المجتمع السوري، مما يزيد بشدة من صعوبة بناء مؤسسات كفؤة وآليات اقتصادية فعالة.

موجز وافٍ

كانت احتجاجات الربيع العربي بداية لعهد جديد في الجمهورية العربية السورية عام 2011. فقد بدأت احتجاجات المواطنين على نطاق صغير تقريبا فور اندلاع المظاهرات الأولى بالقاهرة في يناير/كانون الثاني 2011. ثمّ بدأت المظاهرات الضخمة الأولى بعد شهرين في مارس/آذار، وشهدت الأشهر التالية عملية تصعيد مع انتشار المظاهرات وزيادة حجمها ونطاقها داخل البلاد. وبحلول صيف عام 2011، كان الصراع المسلح يتكشف بالفعل. وفي عامه السادس الآن، لا يزال الصراع في سوريا مستعرا ويسبب الكثير من الألم والمآسي يوميا.

تقدم هذه الدراسة تقييما لتأثير الصراع على النتائج الاقتصادية والاجتماعية في سوريا حتى أوائل عام 2017. تدمر الصراعات الأصول الملموسة وغير الملموسة وتترك ندوبا عميقة في النسيج الاجتماعي للبلد وثقافته وذاكرته الجمعية. وسرعان ما أصبح الصراع في سوريا مثالا قاسيا على هذا. ومن المؤسف أنه لا يمكن جمع كل هذه العواقب بطريقة شاملة. فحتى شهر مارس/ آذار 2017، كان الصراع مستعرا، ولم تكن بعض النتائج الأطول أجلا والآثار السياسية والاجتماعية والأمنية والمؤسسية ذات الصلة غير قابلة للرصد حتى الآن بما يتجاوز الشواهد غير الموثقة. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب الصراع الدائر، لم يستطع فريق هذه الدراسة الوصول إلى سوريا، وأدى النقص الحاد في البيانات إلى إجبار الفريق على إسقاط تحليل تشتد الحاجة إليه. وبالنظر إلى هذه القيود، يركز التحليل على تقييم آثار الصراع في أربعة مجالات، هي كالتالي: (1) الأضرار المادية، (2) الخسائر البشرية والتشتت السكاني، (3) النتائج الاقتصادية، و (4) نتائج التنمية البشرية.

تكمن قوة هذه الدراسة في نطاقها ومنهجيتها. إذ إن الجزء الجديد من البيانات المستخدمة في هذه الدراسة تم التوصل إليه عن طريق تقييمات الاستشعار عن بعد (مع التحقق من وسائل الإعلام)، والتي ركزت على عشر مدن[1] وستة قطاعات[2]، ثم استقراءات تمتد إلى ثماني محافظات[3]، وذلك باستخدام مقارنات لشدة الصراع وقاعدة الأصول. وتم استكمال هذه التقييمات عن طريق المعلومات الواردة من الوكالات الشريكة في مجال السكان والنتائج القطاعية والاقتصادية. وتكمن حداثة التحليل نفسه في إطاره التكاملي لمطابقة النتائج الاقتصادية المحددة. وتستخدم نتائج الأضرار المادية والخسائر في الأرواح لتوظيف نموذج متكامل لمضاهاة النواتج الاقتصادية المشاهدة، بما في ذلك أنماط إجمالي الناتج المحلي والحراك السكاني (فيما بين المحافظات والهجرة من سوريا). ويتيح هذا النهج العديد من المزايا. أولا، تم الفصل بين الأدوار المتمايزة للتدمير المادي، والخسائر البشرية، والفوضى الاقتصادية في كيفية تجسيد الصراع لآثاره. ولهذا الفصل أهميته لأنه قد يساعد في ترتيب أولويات التدابير في أي عملية مستقبلية للإنعاش وإعادة الإعمار، وذلك من خلال تسهيل المقارنة بين السيناريوهات البديلة لتكوين المعونات.

[1] هذه المدن هي حلب والرقة ودرعا ودوما ودير الزور وحمص وحماة وإدلب وكوباني وتدمر التي اختيرت على أساس عدة معايير، منها حدة الصراع، والتمثيل الجغرافي، وكونها مصدرا أو مقصدا هاما للنازحين داخليا.

[2] هذه القطاعات هي التعليم والطاقة والصحة والإسكان والنقل والمياه والصرف الصحي.

[3] هذه المحافظات هي حلب ودرعا ودير الزور وحماة وحمص وإدلب والرقة وريف دمشق التي تم اختيارها بسبب حدة الصراع.

ثانيا، ساعدت هذه الدراسة على المقارنة بين نتائج سيناريوهات بديلة لا يمكن ملاحظتها من البيانات الفعلية: فعلى سبيل المثال، ما هو دور الهجرة في التأثير الاقتصادي للصراع؟ إلى أي مدى يمكن أن يسود تأثير الصراع على النتائج الاقتصادية بعد توقف الصراع؟ ويناقش التقرير كل هذا بالتفصيل. (الشكل 1 (موجز واف) يبين تنظيم الدراسة).

الشكل 1 (موجز وافٍ): تنظيم الدراسة

سوريا قبل الصراع

عشية اندلاع الاضطرابات عام 2011، كانت سوريا بلدا سريع النمو من بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وبصورة إجمالية، كان الاقتصاد السوري آخذ في التحسن خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وإن كان قد بدأ من قاعدة متدنية. وسجل إجمالي الناتج المحلي نموا بمعدل 4.3% سنويا في المتوسط بين عامي 2000 و2010 بالقيمة الحقيقية، وكان مدفوعا بالكامل تقريبا بالنمو في القطاعات غير النفطية، وبلغ معدل التضخم في المتوسط نسبة معقولة عند 4.9%.

بيد أن أداء النمو القوي لم يتحول إلى احتواء اقتصادي وسياسي عريض القاعدة وإلى مزيد من الشفافية والحريات المدنية. كان الاقتصاد السوري مماثلا لاقتصاد بلدان أخرى بالمنطقة في العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية عام 2010، إذ بلغ معدل الفقر المتعدد الأبعاد (5.5%) والتفاوت في الدخل (مؤشر جيني: 32.7) وهو ما يقارب المتوسطات الإقليمية. غير أن معدل المشاركة في القوى العاملة في سوريا (43.5%) كان من أدنى المعدلات العالمية، حيث كان منخفضا حتى بالمعايير الإقليمية (سجلت مصر وتونس 49% و47% على التوالي). ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض دور المرأة، وتراجعه، في الاقتصاد (المشاركة في القوى العاملة أقل 5 نقاط مئوية عن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي هو منخفض بالفعل بالمعايير العالمية، وبطالة الإناث التي كانت الأعلى في المنطقة عند 25.2%). وبالمثل، كان أداء البلد غير مواتٍ على مؤشرات تتعلق بالحوكمة والحريات المدنية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وكانت تصنيفات سوريا على مقاييس حرية تكوين الجمعيات والتجمع وحرية التعبير والمعتقد منخفضة مقارنةً ببلدان أخرى في المنطقة.

من السمات الهامة الأخرى لمشهد الحكم في سوريا قبل عام 2011 ارتفاع مستويات الفساد وانخفاض الثقة في المؤسسات العامة. فوفقا للمؤشرات العالمية، تراجعت تصنيفات سوريا في مكافحة الفساد والسيطرة على الاحتكارات الاقتصادية بعد عام 2005. وعلى الرغم من أن البلاد كانت تسير بالفعل على حذو أقرانها من البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة كمصر والأردن وتونس على كلا الجبهتين عام 2005، فقد اتسعت الفجوة إلى حد كبير بحلول عام 2010. كما أدت هذه الاتجاهات إلى تقويض ثقة المواطنين في المؤسسات العامة. وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجرتها مؤسسة غالوب في عامي 2009-2010 أن نسبة السوريين الذين يعبرون عن الثقة في المؤسسات العامة الرئيسية، مثل الشرطة المحلية والجهاز القضائي، كانت أقل من بلدان المقارنة. فعلى سبيل المثال، في عام 2010، ذكر 48% فقط من السوريين أنهم يثقون في الشرطة المحلية؛ وفي المقابل، أجاب نحو 87% من الأردنيين بشكل إيجابي.

إضافة إلى هذه الأوضاع، أسهمت عوامل خارجية في نشوب الصراع. وأدت أحداث الربيع العربي والتحول المفاجئ في السياق الإقليمي، حيث أصبح التمرد المسلح أكثر سهولة فضلا عن الإجراءات التي اختارتها مختلف الأطراف، إلى تصعيد سريع للاحتجاجات الأولية، متحولة من اضطرابات أهلية إلى صراع مسلح طويل ومكثف. إن الصراع، الذي يغذيه منطق "الخاسر يفقد كل شيء" -وهو ما حال دون التوصل إلى حل وسط معقول- استمر وازداد حدة بمرور الوقت، مخلفا الدمار للجميع.

أضرار الصراع

ألحق الصراع أضرارا جسيمة بالبنية التحتية المادية في سوريا. وتحولت مدن مثل حمص وحلب ودمشق، والعديد من البلدات الأصغر، إلى ساحة معارك بين قوات الحكومة والمتمردين، ليواجه سكانها عواقب مأساوية. مع مرور الوقت، تسبب الصراع في انهيار جزئي أو كامل للنظم والشبكات في العديد من المدن بتدمير المنازل والبنية التحتية ذات الصلة بالخدمات العامة مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، كما أدى إلى انهيار اقتصادي في العديد من المناطق. وحيث إن الجسور والموارد المائية وصوامع الحبوب وغيرها من الأصول ذات الأهمية الاقتصادية أصبحت أهدافا إستراتيجية، زادت نسبة الأضرار المادية. وفي المدن العشر التي تركز عليها هذه الدراسة، تأثر 27% من المساكن، إذ دُمر 7% منها، وتضررت 20% أخرى جزئيا. وتتباين النسبة المئوية فيما بين المدن، حيث وقع أكبر دمار كامل في دير الزور (10%) وأكبر ضرر جزئي في تدمر (32.8%). ومع وجود 8% من الوحدات السكنية المُدمرة و23% من المتضررة جزئيا، فإن حلب هي أيضا من بين أكثر المدن تضررا. وفي المحافظات الثماني، دُمر حوالي 8% من المساكن وأصيب 23% بأضرار جزئية. وكانت الأضرار مرتفعة بوجه خاص في قطاع الصحة، حيث أُستهدفت المنشآت الطبية على وجه التحديد. وتشير التقديرات إلى أن حوالي نصف جميع المنشآت الطبية في المحافظات الثماني التي شملتها الدراسة تضررت جزئيا، وأن حوالي 16% منها تعرض للتدمير. والنتائج متشابهة في منشآت قطاع التعليم (53% تضرر جزئيا، و10% تعرض للتدمير).

أدى تعطيل الشبكات الاقتصادية ورأس المال البشري والقدرة على التواصل إلى تضخيم آثار الأضرار المادية على الخدمات العامة. لا تعكس الأضرار المادية سوى مجموعة فرعية من الآثار التي فرضها الصراع على الخدمات العامة في سوريا. وتشير الشواهد المتاحة إلى أن الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية للكهرباء كانت شديدة ولكنها لم تكن مدمرة: فجميع سدود الطاقة المائية في البلاد وست محطات من 18 محطة لتوليد الكهرباء لا تزال تعمل، في حين أصيبت أربع محطات كهرباء أخرى بأضرار جزئية ودُمرت محطة واحدة. غير أن نقص الوقود والقيود الناجمة عن الصراع على عمليات التشغيل والصيانة أدت إلى انخفاض حاد في إمدادات الكهرباء الحكومية. وانخفض توليد الكهرباء إلى 16208 جيجاوات ساعة عام 2015 مقابل 43164 جيجاوات ساعة عام 2010، أي بانخفاض قدره 62.5%. ويبدو أن معظم هذا الانخفاض يعزى إلى نقص الوقود، نظرا لتراجع قدرة التوليد المتاحة بنحو 30% في الفترة ذاتها. وقد تسبب انخفاض إمدادات الكهرباء في حدوث تعطيل شديد. ولا تتلقى معظم المدن الكهرباء إلا لساعات قليلة يوميا. وطبقت الحكومة سياسة التقنين عن طريق تقسيم تخفيف الأحمال بين مختلف أنحاء البلاد، وهو ما يؤثر على خدمات أخرى، مثل المياه والتعليم وخدمات الرعاية الصحية.

من بين جميع عواقب الصراع، كانت الآثار على الأرواح البشرية ونزوح السكان هي الأكثر تأثيرا. قُدر عدد سكان سوريا قبل نشوب الصراع بنحو 20.7 مليون نسمة عام 2010 (مؤشرات التنمية في العالم). ومنذ عام 2011، خلق الصراع مجموعة معقدة من الضغوط على سكان البلاد. وتحدد أحدث الحسابات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة عدد السكان داخل سوريا عند 18.8 مليون نسمة حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. ومع القيود المفروضة على جمع البيانات فإن التوصل إلى تحليل دقيق وشامل للتغيرات السكانية بات مستحيلا: فالصراع يؤثر على معدلات الخصوبة والعمر المتوقع على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، يحدث جزء هام من التحركات السكانية بصورة غير رسمية: فبعض اللاجئين لا يزالون غير مسجلين، وفي بعض الحالات، لا يدخل المهاجرون في مجموع السكان أو مجموع اللاجئين. وتقدر الخسائر البشرية التي ترتبط مباشرة بالصراع بين 400 ألف (الأمم المتحدة، حتى أبريل/نيسان 2016) و470 ألفا (المركز السوري لبحوث السياسات، حتى فبراير/شباط 2016).

أصبحت سوريا تشكل أكبر أزمة نزوح قسري في العالم منذ الحرب العالمية الثانية. تم تشريد أكثر من نصف السكان الذين كانوا يعيشون في سوريا قبل الصراع. ووفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فإن العدد الإجمالي للسوريين المسجلين حاليا كلاجئين خارج البلاد في لبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر وشمال أفريقيا يبلغ 4.9 مليون. وبالإضافة إلى ذلك، يقدر أن أكثر من 800 ألف مواطن سوري طلبوا اللجوء في أوروبا في عامي 2015 و2016. وقد تحرك العديد من هؤلاء الأفراد أكثر من مرة ولم يتم إزالتهم من قوائم التسجيل في أول بلد لجوء لهم. ولا تشمل هذه الأرقام أيضا ما يقدر من 0.4 مليون إلى 1.1 مليون لاجئ سوري غير مسجل في لبنان والأردن وتركيا والعراق. وبلغ عدد النازحين داخليا 5.7 مليون شخص في يناير/ كانون الثاني 2017، وظل 56% منهم داخل محافظاتهم. وعلى الرغم من أن الذين ينتقلون داخل محافظاتهم قد يكونون أكثر احتمالا للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية، فإن الهجرة المعاكسة حتى الآن كانت صغيرة (0.56 مليون) مقارنة بإجمالي أعداد النازحين.

بلغت الخسائر في إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2011 و2016 نحو أربعة أضعاف حجم إجمالي الناتج المحلي السوري عام 2010. وكان لتدمير رأس المال المادي والخسائر البشرية والنزوح القسري وتفكك الشبكات الاقتصادية عواقب مدمرة على النشاط الاقتصادي السوري. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي في سوريا انكمش بنسبة 61% بين عامي 2011 و2015 بالقيمة الحقيقية، وبنسبة 2% إضافية عام 2016، أي بانخفاض بنسبة 63% مقارنة مع مستواه عام 2010. وتظهر تقديرات مؤشرات الحسابات القومية، بما في ذلك أرقام إجمالي الناتج المحلي بالواقع المغاير المقدرة باستخدام أساليب التقدير الإحصائي، أن إجمالي الناتج المحلي الفعلي انخفض بمقدار 51 مليار دولار (بأسعار عام 2010) عن إجمالي الناتج المحلي بالواقع المغاير عام 2016. وبتجميع هذه الفروق بين أرقام إجمالي الناتج المحلي الفعلي وفي الواقع المغاير بين عامي 2011 و2016 يتبين أن الخسارة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي تصل إلى 226 مليار دولار بأسعار عام 2010، أي حوالي أربعة أضعاف إجمالي الناتج المحلي لعام 2010.

كان تعطيل الأنشطة الاقتصادية مدمرا بشكل خاص في قطاع المحروقات. انخفض إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 93% خلال الفترة نفسها، في حين انكمش الاقتصاد غير النفطي بنسبة 52% بسبب الدمار الشديد للبنية التحتية، وانخفاض فرص الحصول على الوقود والكهرباء، وانخفاض ثقة مؤسسات الأعمال، وتعطيل التجارة. وانخفض إنتاج الهيدروكربونات من 383 ألف برميل يوميا عام 2010 إلى 10 آلاف برميل يوميا عامي 2015 و2016، وذلك بسبب سيطرة تنظيم داعش على معظم المناطق المنتجة للنفط.[4] كما سجل الإنتاج الزراعي خسائر كبيرة نتيجة الأضرار التي لحقت بشبكات الري ونقص العمالة والمستلزمات كالبذور والأسمدة والوقود. وحدث الانكماش الأكثر حدة للاقتصاد عامي 2012 و2013، حين تقلص النشاط الاقتصادي بنسبة 29% و32%، على التوالي، مع ازدياد حدة القتال وانتشاره في جميع أنحاء البلاد.

يعاني الاقتصاد السوري من عجز مزدوج، واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، وارتفاع الدين العام على نحوٍ غير مستدام. وأدى تعطيل الأنشطة فيما يتعلق بالصراع والعقوبات الدولية إلى خفض الصادرات السورية بنسبة 92% بين عامي 2011 و2015. وتشير التقديرات إلى أن العجز في الحساب الجاري بلغ 28% من إجمالي الناتج المحلي عام 2016، بعد أن سجل 0.7% عام 2010. وكان التمويل يجري على نحوٍ متزايد بالسحب من احتياطيات النقد الأجنبي التي انخفضت بشدة من حوالي 21 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من مليار دولار عام 2015. وانخفضت إيرادات الموازنة من 23% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى أقل من 3% عام 2015. ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع عائدات النفط والضرائب، وانهيار التجارة مع بلدان العالم بسبب العقوبات، وتزايد الاقتصاد غير الرسمي، وضعف القدرة على جمع البيانات الإدارية. وتصديا لهذا النقص، تم تخفيض الإنفاق الحكومي (وخاصة النفقات الرأسمالية)، لكن هذه التدابير لم تكن كافية لتعويض انخفاض الإيرادات. ونتيجة لذلك، ارتفع الدين العام الإجمالي من 30% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى 150% عام 2015.

أدى الانخفاض السريع في فرص العمل وتقليص برامج الضمان الاجتماعي إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية المتنامية. منذ بداية الصراع، تعرضت فرص العمل للتدمير بمعدل يُقدر بحوالي 538 ألف

[4] هذا يشير إلى النفط في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ولكن مع إضافة الحقول الخاضعة لسيطرة المتمردين، يُقدر إنتاج النفط بنحو 40 ألف برميل يوميا.

فرصة سنويا في المتوسط بين عامي 2010 و2015، مما يضيف 482 ألف شخص إلى العاطلين كل عام. فأكثر من ثلاثة من كل أربعة سوريين في سن العمل (7.7%، أو تسعة ملايين فرد) لا يشاركون في أي توليد للقيمة الاقتصادية: 2.9 مليون منهم عاطلون عن العمل و6.1 مليون غير نشطين. وبلغت نسبة البطالة بين الشباب 78% عام 2015. وفي مواجهة المشكلة المتفاقمة في الموازنة، خفضت الحكومة السورية الدعم خفضا ملموسا. فارتفعت أسعار زيت الوقود 10 أضعاف من عام 2011 إلى عام 2015. أما بالنسبة للأرز والسكر، فقد ارتفعت الأسعار بمقدار 2.3 ضعف في الفترة نفسها. وتشير التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى أن حوالي ستة من كل 10 سوريين يعيشون في فقر مدقع حاليا. وحتى شهر ديسمبر/كانون الأول 2016، تلقى 5.8 مليون شخص مساعدات غذائية عينية. ويقوم برنامج الأغذية العالمي وحده بتوزيع أكثر من أربعة ملايين سلة غذائية (مكملات غذائية لحوالي 1700 سعر حراري في اليوم) كل شهر.

تحليل الآثار الاقتصادية للصراع

ما هي القناة التي كانت الأكثر أهمية في تحقيق تأثير الصراع على الاقتصاد السوري؟ ركزت المناقشات حتى الآن على العديد من العوامل التي يحركها الصراع والتي أثرت على رفاهة المواطنين السوريين. وهي تشمل الخسائر البشرية، والنزوح القسري، والتدمير المادي، والقيود المفروضة على تنقل السلع والأشخاص، وعددا هائلا من الفرص الضائعة. بيد أن هذه الآثار المتعددة الأبعاد تشمل مكونات متداخلة. فبعض المعلومات المفيدة للغاية، مثل الأهمية النسبية للتدمير المادي والهجرة وما إلى ذلك، في توليد الأثر الاقتصادي للصراع، لا يمكن ملاحظتها مباشرة. ومن أجل معالجة بعض هذه المخاوف، اعتمدت هذه الدراسة إطارا تكامليا يساعد على الفصل بين قنوات انتقال آثار الصراع. وأدخل التحليل أيضا عدة سيناريوهات ذات صلة بالسياسات يمكن أن توفر المعلومات لجهود التعافي وإعادة الإعمار في المستقبل.

لا يمثل تدمير رأس المال، في حد ذاته، سوى نسبة ضئيلة من الأثر الاقتصادي للصراع. وإذا كان الصراع دمر رأس المال فقط (بالمعدل نفسه الذي فعله حتى الآن)، دون آثار أخرى (سيناريو تدمير رأس المال فقط)، فإن آثاره على الدخل والرفاهة ستكون محدودة نسبيا. وبحلول السنة السادسة من الصراع، فإن الخسائر المتراكمة في إجمالي الناتج المحلي لن تشكل سوى 5% من الخسارة الفعلية إذا دمر الصراع رأس المال فقط دون أن يؤدي إلى وقوع خسائر بشرية وفوضى اقتصادية. ويرجع ذلك أساسا إلى أنه بدون مزيد من الفوضى الاقتصادية والخسائر البشرية والهجرة، تظل آثار التدمير المادي على الربحية محدودة نسبيا. وبالتالي، تظل الاستثمارات مرنة نسبيا، ويعاد بناء رأس المال المُدمر بسرعة نسبيا. وتبين عمليات المحاكاة أن الاستثمارات تنخفض بنسبة 80% في السيناريو الأساسي، حيث تُفرض جميع الصدمات المرتبطة بالصراع، ولا تنخفض إلا بنسبة 22% في سيناريو تدمير رأس المال فقط. وتسلط هذه الآلية الضوء على اختلاف ملحوظ بين الكوارث الطبيعية والصراعات. فحين تدمر كارثة طبيعية

ما رأس المال في اقتصاد سوقي يؤدي وظائفه بشكل جيد مع مؤسسات قوية، فإن تعافي رصيد رأس المال يصبح سريعا، ولا تستمر الآثار. أما الحروب الأهلية فمختلفة: فالخسائر البشرية، والتنقل السكاني، وانخفاض عوائد الاستثمار، كل ذلك يؤدي إلى تفاقم الضرر الذي يلحق برأس المال المادي. ونتيجة لذلك، فإن الخسائر الفعلية الناجمة عن أضرار رأس المال المادي هي أكثر وضوحا، ويمكنها أن تستمر في المستقبل بمعدل أعلى بكثير مما هو الحال في الكوارث الطبيعية.

الخسائر البشرية تفرض ضغوطا لا تطاق وآثارا نفسية على الأسر. وعلى الرغم من أن أثرها الاقتصادي المباشر يماثل تأثير سيناريو تدمير رأس المال فقط، فإن هذا الأثر أكثر استمرارا. فعندما يؤدي الصراع إلى وقوع خسائر بشرية دون وقوع آثار أخرى (سيناريو الخسائر البشرية فقط)، فإن التغير في إجمالي الناتج المحلي يماثل التغير في سيناريو تدمير رأس المال فقط: ففي كلا السيناريوهين، يظل انخفاض إجمالي الناتج المحلي خلال سنوات الصراع المستعر أقل من 5% عنه قبل الصراع. السبب في هذا التشابه، مع ذلك، يكمن في فرق كبير بين الاثنين. فالخسائر البشرية هي السبب الرئيسي للهجرة إلى الخارج: أدت الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع إلى نزوح أعداد كبيرة من السوريين، في حين أن تدمير رأس المال لم يؤد إلى ذلك. وتبين عمليات المحاكاة أن أكثر من ثلثي جميع حالات الهجرة يمكن أن تُعزى إلى العوامل المتصلة بالخسائر البشرية وحدها. فالعوامل ذات الصلة بالأمن تهيمن على الأسباب الاقتصادية في تفسير أنماط الهجرة: الناس ينتقلون للحصول على نوعية حياة أفضل، ولكن نوعية الحياة الأفضل تدور إلى حد كبير حول انخفاض احتمال التعرض للقتل في هذه الحالة، وليس لتحقيق دخل أعلى. وثمة نتيجة أخرى لهذا التحليل هي أن الأثر الاقتصادي للخسائر البشرية هو أطول أمدا من أثر العوامل الأخرى. فحتى إذا انتهى الصراع في سنته السادسة، فإن إجمالي الناتج المحلي سيبقى أقل كثيرا من مستواه قبل الصراع: سُدس خسائر إجمالي الناتج المحلي المتراكمة فقط خلال السنوات العشرين الأولى بعد بدء الصراع يقع خلال السنوات الست من الصراع. والباقي يقع بعد انتهاء الصراع.

تعطيل التنظيم الاقتصادي هو أهم قناة يمكن من خلالها أن يتجلى الأثر الاقتصادي للصراع. أين ينبع الجزء الأكبر من الأثر الاقتصادي إن لم ينجم عن تدمير رأس المال والخسائر البشرية؟ إنه ينبع من تعطيل أساليب تنظيم النشاط الاقتصادي. فالصراع لا يدمر عوامل الإنتاج فحسب، بل يحول دون اتصال الناس بعضهم ببعض ويخفض من حافزهم على مواصلة الأنشطة الإنتاجية ويحطم الشبكات الاقتصادية وسلاسل التوريد. وتبين عمليات المحاكاة التي أجريناها أنه بنهاية السنة السادسة من الصراع في سيناريو الفوضى الاقتصادية فقط تتجاوز خسائر إجمالي الناتج المحلي التراكمي الخسائر الناشئة في السيناريوهين القائمين على تدمير رأس المال فقط والخسائر البشرية فقط بنحو 20 ضعفا. وتشير هذه النتائج إلى أن إعادة رأس المال المفقود، بحد ذاته، لن يكفي لإعادة الاقتصاد إلى مستوى ما قبل الصراع، إذا لم يتم التصدي للتحديات المؤسسية والتنظيمية بشكل متزامن. وبغض النظر عن مصدر التمويل، فإن تعزيز الاستثمارات العامة دون اتباع نهج شامل من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من البحث عن الريع والمحسوبية، وهما من العوامل المهمة التي أهلت المشهد لنشوب الصراع، وذلك على النحو المبين في القسم الأول. وبالتالي، فإن التعافي وإعادة الإعمار ليسا بأي حال من الأحوال مسألة هندسية؛ إذ تظهر نتائجنا أن القضية هي في المقام الأول اقتصادية واجتماعية، حيث تقع حوافز المواطنين السوريين في الصميم.

مع استمرار الصراع، ستزداد النتائج الاقتصادية تدهورا وسيواصل السوريون الهجرة. ولتقييم مسارات التعافي المحتملة، استخدم التحليل سيناريوهات مختلفة لنهاية الصراع. وهي تشمل خط الأساس، حيث ينتهي الصراع في السنة السادسة، وسيناريوهين بديلين، ينتهي فيهما الصراع في سنته العاشرة أو ينتهي في المستقبل القريب. وفي جميع الحالات الثلاث، يستخدم صدمات تدمير رأس المال، والخسائر البشرية، والفوضى الاقتصادية. وبناء على ذلك، في السيناريو الأساسي، يتعافى إجمالي الناتج المحلي بنحو 20 نقطة مئوية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي قبل الصراع) في غضون أربع سنوات بعد انتهاء الصراع. وبالمقارنة، سيواصل إجمالي الناتج المحلي التدهور إذا لم ينته الصراع في المستقبل القريب. وفي السيناريوهين البديلين، سيظل الصراع مدمرا للبلاد. وعندما ينتهي في سنته السادسة، تصل الخسارة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي إلى 7.6 أضعاف إجمالي الناتج المحلي السنوي قبل الصراع بحلول السنة العشرين. أما مع استمرار الصراع، فإن هذه الخسارة تصل إلى 13.2. وتبين المحاكاة أيضا أن الهجرة إلى الخارج تتضاعف بين السنة السادسة من الصراع والسنة العشرين. وبالتالي، فإن تدفق المهاجرين والنازحين قسرا لن يتوقف ما دام هناك صراع. ويتراجع معدل التدهور لأن الصراع محدود جغرافيا، وتستنزف الهجرة القوى العاملة في المناطق المتضررة من الصراع، ويصل رصيد رأس المال إلى مستوى مستقر بنسب جديدة من الأضرار والاستثمارات. ونتيجة لذلك، يتقارب الاقتصاد إلى مستوى توازن جديد.

وكلما طال أمد الصراع، كان التعافي أبطأ بعده. وهناك نتيجة هامة أخرى من سيناريوهات نهاية الصراع هي أن مدة الصراع تؤثر أيضا على وتيرة التعافي. فعلى الرغم من أن معدل التدهور يأخذ في التراجع على مدى الصراع، تصبح الآثار أكثر استمرارا. وعندما ينتهي الصراع في سنته السادسة (خط الأساس)، يستعيض إجمالي الناتج المحلي نحو 41% من الفجوة المتبقية مع مستواه قبل نشوب الصراع وذلك في غضون السنوات الأربع التالية. وبالمقابل، فإنه لا يستعيض سوى 28% من الفجوة خلال أربع سنوات إذا انتهى الصراع في سنته العاشرة (سيناريو بديل). هذه النتائج لا تأخذ بعين الاعتبار الكثير من المضاعفات، مثل تحديات الاقتصاد السياسي كالمظالم التي يحركها الصراع. إن إضافة هذه العوامل لن تؤدي إلا إلى تدعيم النتيجة الرئيسية هنا، وهي: كلما طال أمد الصراع، زادت المظالم والانقسامات عمقا في المجتمع السوري، مما يجعل من الصعب للغاية إعادة بناء مؤسسات وآليات اقتصادية كفؤة.

نوافير الوضوء بمسجد حلب الكبير، أو مسجد أم إياد بحلب، مدينة حلب القديمة، سوريا.
تصوير: يان أرثوس-برترانذ، جيتي إيميدجز

الفصل 1 سوريا قبل الصراع

عندما اندلعت احتجاجات الربيع العربي في الجمهورية العربية السورية في أوائل عام *2011*، لم يكن يتوقع الكثيرون أن هذه المعاناة واسعة النطاق على وشك الوقوع. ورغم أنه لا يصعب التوصل إلى "شواهد وأدلة" على اقتراب وقوع الصراع بالنظر إلى الأحداث الماضية، فإن مؤشرات التنمية القياسية، بما في ذلك مقاييس التفاوت والفقر، عجزت عن التنبؤ بحدوث صراع أصبح أحد أكثر الصراعات وحشية في عصرنا. وكانت سوريا تتبع الاتجاهات الإقليمية في التقدُّم الاقتصادي: كان معدل الفقر المدقع منخفضا، وكانت معدلات الجوع ووفيات الأطفال والأمهات آخذة في التراجع، كما كانت تتزايد معدلات الالتحاق بالمدارس. ومع ذلك، كانت هناك عوامل ميَّزت سوريا عن غيرها، منها وجود سجل غير ملائم من التوظيف والمشاركة في القوى العاملة، لاسيما بالنسبة للنساء، وانخفاض وتدهور مؤشرات الحوكمة بما في ذلك غياب التعددية السياسية والحريات المدنية، وارتفاع مستويات الفساد المتصور. وقد انبثقت هذه السمات تاريخياً عن تفاعل معقد بين الجغرافيا والمؤسسات، وهو ما تجلى أيضا في نشوء نخم مركزي سريع صاحب استقلال الجمهورية العربية السورية

الفصل الأول: سوريا قبل الصراع

كانت احتجاجات الربيع العربي بداية لعهد جديد في الجمهورية العربية السورية. فقد بدأت الاحتجاجات الجماهيرية للمعارضة السورية على نطاق صغير تقريباً إثر اندلاع الاحتجاجات الأولى في القاهرة في يناير/كانون الثاني 2011. وبدأ خروج المظاهرات الضخمة الأولى بعد شهرين من ذلك في مارس/آذار، وشهدت الأشهر التالية عملية تصعيد مع انتشار المظاهرات وزيادة حجمها داخل البلاد. وبحلول صيف عام 2011، بدأ الصراع المسلَّح يتكشف بالفعل. ولا يزال الصراع السوري، الذي دخل عامه السادس الآن، نشطا ويسبب الكثير من الآلام والمآسي بصورة يومية.

بغض النظر عن التصورات الحالية، لم يكن يتوقع الكثيرون بالرجوع إلى عام 2010 أن هذه الكارثة على وشك الوقوع في سوريا. وترتبط البلاد الآن ارتباطا عميقا بالصراع واللاجئين والمعاناة على نطاق واسع. وباسترجاع أحداث الماضي، لا يصعب التوصل إلى "شواهد وأدلة" في العقد السابق على اقتراب اندلاع الصراع. لكن صراعا بهذا الحجم لم يكن متوقعا قبل اندلاعه. وتشير إيانتشوفيتشينا ومتقي وديفاراجان (2015) إلى أن مؤشرات التنمية القياسية، بما فيها مقاييس النمو والتفاوت والفقر، عجزت عن التنبؤ بالربيع العربي بما في ذلك في سوريا. وقد أحرزت المنطقة تقدُّما في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، حيث كان يتراجع معدل الفقر في جميع البلدان (باستثناء الجمهورية اليمنية)، وكانت معدلات الجوع والوفيات بين الأطفال والأمهات آخذة في الانخفاض، كما كان يتزايد معدل الالتحاق بالمدارس. وأفاد شاهد عيان على التطورات في سوريا: "...كانت الفترة 2008-2010 سنوات من الهدوء غير المستقر، وهي فترة تبدو طبيعية في ظاهرها وتسبق اندلاع الثورة بوقت وجيز. لم أشعر بالتأكيد أن حربا أهلية ستندلع في سوريا في مارس/آذار 2011، أي بعد أشهر قليلة من زيارتي الأخيرة، ويمكنني القول بأن معظم السوريين لم يشعروا بذلك أيضا" (ساهنر، 2014).

يصف هذا الفصل الأوضاع قبل اندلاع الصراع في سوريا لفهم كيف شهد بلد متوسط الدخل ومستقر على ما يبدو كسوريا صراعا وحشيا وتعرَّض لآثار مدمرة. ورغم أن الربيع العربي مثَّل بداية الأحداث التي تطورت إلى صراع كامل، فإن ذلك لا يكفي لأن نستنتج، بدون المزيد من التحليل، أن "الربيع العربي هو السبب في الصراع السوري". وأحد أسباب ذلك هو أن الصدمة الخارجية ذاتها ضربت جميع البلدان العربية، لكن لم تتطور الأمور إلى صراعات كاملة إلا في سوريا وليبيا واليمن.[5] وواجهت جميع الحكومات الجمهورية الأخرى في المنطقة تقريباً احتجاجات وأعمال شغب، لكنها لم تسمح بتطور الصراعات. وبالمثل، شهدت الأنظمة الملكية في المنطقة احتجاجات، وإن كان بدرجة أقل، ولم تشهد أي صراعات. وبالتالي، فحتى وإن كان الربيع العربي هو من أطلق شرارة الصراع، فلابد من وجود عوامل محلية مكَّنت من حدوثه. وتُعد هذه العوامل أيضا أساسية لفهم مظاهر الآثار الاقتصادية للصراع.

[5] في الجمهورية اليمنية، لم يؤدِ الربيع العربي إلى بدء نشوب حرب أهلية، لكنه لعب دوراً في مجموعة من الحروب الأهلية كانت دائرة بالفعل.

تاريخ سوريا الطويل

لعبت الطبيعة الجغرافية لسوريا دورا مهما في تشكيل مؤسساتها.[6] وتضم التضاريس الطبيعية في سوريا صحاري شاسعة بها مساحات مترامية من الأراضي الصالحة للزراعة تمتد على طول الساحل، بالإضافة إلى واحات بمدن رئيسية (الخريطة 1-1). ومن الصحاري إلى شرائط الأراضي الصالحة للزراعة، تتفاوت الكثافات السكانية تفاوتاً كبيراً. وقد أعاقت هذه التضاريس والتكيُّف السكاني المقابل إنشاء إدارة مركزية قوية من خلال قناتين.

الخريطة 1-1. استغلال الأراضي في سوريا

أراض مزروعة مع تربية الماشية، وتركيز على الحبوب والقطن والفاكهة والزيتون
منطقة غابات
سهول بها مراعي البدو الرحل (الأغنام) ومزروعات متفرقة.
صحراء وسهول مع بعض مراعي البدو الرحل

المصدر: كول *(2010)*.

تطلبت إدارة هذه الطبيعة الجغرافية المتنوعة إيجاد حلول تكيُّفية. فأولاً، في فترة ما قبل العصر الحديث، أدت ضرورة وجود شبكات ري رئيسية إلى تشجيع إنشاء دول مركزية. وكان هذا "الاستبداد الشرقي" أو "النمط الآسيوي للإنتاج" بارزا في جمهورية مصر العربية، وبدرجة أقل في بلاد الرافدين. وشكلت سوريا حالة فريدة بين هذه الحالات. فمع محدودية آفاق وعوائد مشاريع الري الكبيرة، تقلصت قدرة السلطات المركزية على تقديم المنافع والخدمات العامة، وبخلاف الأماكن الأخرى في بلاد الرافدين سادت الملكية الخاصة للأراضي واستغلالها القائم على حقوق الاستخدام لفترة أطول (عيساوي 1995). وتعززت ممارسة حقوق الملكية الخاصة بدرجة أكبر بحلول القرن التاسع عشر،

[6] لقد أصبح الدور الذي تلعبه الطبيعة الجغرافية والمؤسسات وتفاعلهما في تحديد شكل نواتج الاقتصاد السياسي مجالا شائعا بشكل متزايد للمناقشة في أدبيات التنمية الاقتصادية. وللاطلاع على مناقشة مثيرة للاهتمام حول هذا الموضوع، انظر أسيموغلو وروبنسون (2013)، وغالوب وساكس ومولينغر (1999)، ونون وبوغا (2012).

حيث أصبحت الحيازة العامة (المشاع) مهمشة بشكل متزايد. وثانياً، كان من الصعب الحفاظ على القانون والنظام في الأراضي الصحراوية الشاسعة منخفضة الكثافة السكانية. وقد اعتمدت السلطات المركزية في الغالب على تحالف من السكان الرُحَّل وشبه الرُحَّل (على سبيل المثال، البدو لكن أيضا الدروز والأكراد والشركس وغيرهم) في توفير الأمن. وتاريخياً، كانت هناك دائما شريحة من السكان مستعدة على الأرجح لتقديم "خدمات الحماية" المسلحة هذه كبديل عن الانخراط في أنشطة اقتصادية صارمة من أجل كسب الرزق (دويز 2000).

كثيراً ما تُلاحظ دورات التناوب بين السلطات المركزية وغير المركزية في التاريخ السوري (الإطار 1-1). ففي بعض الأحيان، فقدت السلطة المركزية مقاليد السلطة وحمل الحكام المحليون السلاح بين عشية وضحاها وقدموا أنفسهم على أنهم حكام "لدويلات" محلية كما حدث مؤخراً مع ما يُسمَّى بتنظيم داعش الذي استولى على أراضٍ شاسعة لكنها منخفضة الكثافة السكانية والتي تمثل معظم الأراضي غير القابلة للزراعة في سوريا[7]. وفي أحيان أخرى، قامت السلطات المركزية مراراً بإعادة فرض حكمها، وقد شوهد آخر مثال على ذلك خلال هذا الصراع. ويمكن تتبُّع بعض مناطق النفوذ للقوات المتحاربة المختلفة خلال هذا الصراع، لاسيما المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش والجيش السوري، وفقاً لخطوط التقسيم الجغرافية والسكانية القديمة.

الإطار 1-1: نقاط زمنية تاريخية رئيسية

1516–1918	حكم الأراضي السورية كمقاطعات تابعة للإمبراطورية العثمانية
1920–1946	وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي
1946	استقلال سوريا عن فرنسا
1963	وصول حزب البعث إلى السلطة، واعتماد سياسة للتنمية الاقتصادية تتسم بهيمنة الدولة وتبني نموذج انغلاقي لإحلال الواردات
1970	حافظ الأسد أصبح رئيسا لسوريا، وإطلاق حركة تصحيحية أعطت مجالا أكبر للقطاع الخاص مع الحفاظ على الدور المهيمن للدولة في الاقتصاد
2000	بشار الأسد أصبح رئيسا لسوريا
2005	وضع خطة خمسية عاشرة تشير إلى الابتعاد عن نموذج التنمية الاقتصادية الذي تقوده الدولة والتحوُّل نحو "اقتصاد السوق الاجتماعي" في سوريا
يناير/كانون الثاني 2011	اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" في المنطقة
يناير/كانون الثاني 2011	الحالة الأولى من الاضطرابات المستوحاة من الربيع العربي في سوق دمشق
مارس/آذار 2011	بداية الاضطرابات في درعا
ربيع 2011	انتشار الاضطرابات مدفوعة بالأساس بالتعبئة في المناطق الريفية وشبه الريفية
منتصف 2011-...	تصاعد الصراع

[7] من بين أهم الأمثلة التاريخية في هذا الشأن ما يلي. في عام 1857 عندما حمل الفلاحون الموارنة السلاح ضد ملاك الأراضي في منطقة جبل لبنان، كان البطل الشعبي طانيوس شاهين يتصرف باسم "الحكومة الجمهورية" أو "جمهورية الفلاحين"؛ انظر خلف (1987). وخلال الفترة الأولى من الانتداب الفرنسي، تحولت منطقتان إلى بؤر لمقاومة التهدئة في الريف. إحداهما كانت الجبل العلوي، والأخرى هي المناطق الشمالية الغربية من ولاية حلب؛ انظر خوري (1987). وقد ثار العلويون أثناء الانتداب الفرنسي في الفترة 1919-1921، سعياً لإقامة دولة خاصة بالعلويين وللمطالبة بالانفصال عن الدولة السورية. وفي جبل الدروز، ثار الدروز في عام 1925 للحفاظ على استقلالهم الفعلي وقاوموا الفرنسيين حتى عام 1927؛ انظر حوراني (1946).

عززت السمات المميزة للتضاريس السورية أيضاً دور الروابط الخارجية. وقبل استقلالها، ظلت بلاد الشام تاريخياً إقليما تابعا لإمبراطوريات كبيرة في الغالب. ويعني هذا أنها كانت تحصل على "حماية" دولية-مقابل تكلفة قليلة أو بدون تكلفة- من القوى الأكبر، وبالأخص الإمبراطورية العثمانية (الخريطة 1-2). واشتملت هذه العلاقة الخاصة على "تبادلات سياسية واقتصادية" بين هذه الإمبراطوريات وبلاد الشام. فعلى سبيل المثال، قدمت الإمبراطورية العثمانية الحماية داخلياً قدر استطاعتها وكذلك الحماية من التدخل الأجنبي من أوائل القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين، باستثناء تدخل وجيز في عام 1860 عندما تدخلت القوات الفرنسية رداً على الحرب الأهلية. واستفادت بلاد الشام أيضا اقتصاديا من اندماجها ضمن شبكات اقتصادية إمبراطورية، وهو ما حقق عوائد جيدة، وإن كانت متفاوتة، كما سنناقشه أدناه.

الخريطة 1-2. الإدارة العثمانية للشام

المصدر: سوليفان *(2013)*

إن اتصال سوريا بشبكات التجارة الممتدة لمسافات طويلة تحت حماية الإمبراطوريات الكبيرة قد شكل سماتها الطبوغرافية الاقتصادية والسياسية. وكانت بلاد الشام تضم مركزين رئيسيين للنشاط الاقتصادي هما: حلب ودمشق. وخلال الحكم العثماني، لعبت إيالة (مقاطعة) حلب وإيالة دمشق أدوارا حيوية في ربط طرق التجارة، وتنظيم القوافل الدورية وتزويدها بالمؤن، وتمديد الائتمان بانتظام، وكذلك حماية التجار وبضائعهم. وتاريخياً، اندمجت حلب بشكل أكبر في شبكات الأناضول التجارية، فيما كانت دمشق تنظر في الاتجاه المقابل، وهو الجنوب. وكانت حلب ثالث أكبر مدينة (بعد إسطنبول والقاهرة) في الإمبراطورية العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكذلك المركز "التجاري والحرفي الرئيسي في جنوب غرب آسيا" (عيساوي 1988، 4). وبفضل سهولة وصولها إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الإسكندرونة، كانت حلب تمثل الممر الرئيسي للبضائع الأوروبية كما كانت تصدِّر مصنوعاتها المشهورة بها (الخريطة 1-3). وفي أوائل القرن التاسع عشر، كانت أربع قوافل تغادر حلب سنوياً متجهة إلى العراق والأناضول وقافلتان إلى بلاد فارس والعراق.

وفي المتوسط، كانت القافلة تتألف من حوالي 1500 من الإبل وتستغرق 25-30 يوما لعبور الصحراء مباشرةً بين حلب وبغداد، و45 يوما عبر ديار بكر (أوين 1981، 53-54). وكان اتصال دمشق بمن حولها جيداً أيضا بشكل عام، فهي كانت تمثل النقطة التاريخية لمغادرة قافلة الحج السنوية، وهو ما عاد عليها بالنفع. وسنوياً، كانت قافلتان أو ثلاث قوافل تعبر الصحراء بين دمشق وبغداد في أواخر القرن الثامن عشر. لكن دمشق كانت تفتقر إلى الوصول إلى الساحل بسهولة وسرعة وأمان، وهو ما لم يتحقق إلا مع إنشاء طريق بيروت-دمشق (1863) وأخيراً السكك الحديدية (1895). وقبل ذلك، كانت تكلفة الرحلة المحفوفة بالخطر لمسافة لا تتجاوز 70-80 ميلا من دمشق إلى صيدا أو بيروت تفوق تكلفة عبور الصحراء السورية بأكملها حتى أواخر عام 1848 (أوين 1981، 54). وقد جعل ذلك حلب المكان المفضَّل للتجار الأجانب الذين كان بمقدورهم الحفاظ على روابط سهلة نسبية مع أوروبا عبر الإسكندرونة.

الخريطة 1-3. طرق القوافل، القرن السادس عشر إلى القرن العشرين

المصدر: أوين *1981*

هزت إقامة دول وطنية في المنطقة أسس الاقتصاد السوري التقليدي. فقطع شبكات التجارة والاحتكاكات التجارية المدخلة حديثاً على الحدود فرضا تكاليف كبيرة على سوريا. وبعد انفصال بيروت والإسكندرونة عن سوريا الكبرى التاريخية، فقدت حلب ودمشق منافذهما الإستراتيجية والتجارية للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وهو ما تم تعويضه جزئياً من خلال تكبُّد تكاليف باهظة في تطوير ميناء اللاذقية الأصغر حجما. وخسر تجار حلب، الذين كانوا يعتمدون على تجارة المسافات الطويلة، علاقاتهم التاريخية. وحدث الشيء نفسه مع تجار دمشق، لكن خسائرهم أمكن تعويضها من خلال توسيع نطاق قطاع الخدمات في العاصمة الجديدة للبلاد.

أدى انفصال سوريا عن شبكاتها الاقتصادية إلى تعزيز الزخم حول تطبيق المركزية الذي صاحب الاستقلال. وبعد نيل الاستقلال، أطلقت الحكومة السورية مسارا لإستراتيجية التنمية الصناعية والاقتصادية القائمة على الزراعة والإحلال المتزايد للواردات. وتطلب ذلك وجود روابط "رأسية" قوية بين قطاع الزراعة الأساسي والقطاعات الصناعية والخدمية التي سيتم تطويرها. لكن الأراضي في سوريا أُنهكت كثيراً بسبب الاستخدام الشاق وتغيُّر المناخ وشح الموارد المائية على مدى مئات السنين. ومن ثم، شكلت تنمية قطاع الزراعة تحدياً حيث كانت تتمتع سوريا بميزة تنافسية ضئيلة. ورغم ذلك، دفعت حكومة البعث قطاع الزراعة إلى حدود ما هو ممكن. وبالقيام بذلك، أقحمت الحكومة المركزية نفسها في تخصيص الموارد، لاسيما من خلال إعادة توزيع الأراضي والحصول على خدمات الري.

هناك تعقيدات صاحبت تعزيز إنشاء دولة مركزية. فقد واجهت الحكومة الجديدة في دمشق تحديات معقدة في تعزيز قيام دولة وطنية متماسكة. وكانت سياسات الإمبراطوريات السابقة متسامحة مع الاختلافات الطائفية والعرقية، إن لم تشدد عليها. فعلى سبيل المثال، في ظل الإدارة الفرنسية مُنحت الأقليات حكما ذاتيا وحقوقا في مقابل العرقيات المجاورة، وتم إنشاء تمثيل على مستوى المناطق والمجتمعات المحلية في البرلمان. لكن المركزية كان المقصود منها الاستيعاب الكامل لفئات معيَّنة، مثل العلويين، في جهاز الدولة الشابة وإقصاء آخرين مثل الأكراد. وأصبح هناك توافق بين العلويين على الجنسية السورية المشتركة وتخلوا عن حلم إنشاء دولة منفصلة للعلويين. وواجه الأكراد تحوُّلا قاسيا. فمع تعداد عام 1962، وجد حوالي 120 ألف كردي، أي ما يمثل 20% من السكان الأكراد المقيمين، أنفسهم فجأة "بلا جنسية" في مقاطعة الجزيرة (منظمة رصد حقوق الإنسان 1996). ومن بين الإجراءات القاسية الأخرى إنشاء "حزام عربي" في الأراضي الواقعة على الحدود مع تركيا. وتم طرد الأكراد وإحضار البدو العرب ليستوطنوا هذه المنطقة. ومع الانتهاء من تنفيذ هذا الحزام، كان قد تم تهجير نحو 140 ألف كردي إلى صحراء الرعد الجنوبية (فانلي 1992).

وبحلول الألفية الجديدة، حكمت سوريا إدارة مركزية راسخة ومستبدة ومستقرة على ما يبدو. ومنذ عام 1970، أي من وقت وقوع آخر انقلاب ناجح والذي أتى بحافظ الأسد إلى السلطة، لم يتم مطلقا إجراء انتخابات رئاسية تنافسية ولم يفز المرشح الأوحد (حافظ الأسد ومن بعده ابنه بشار) بأقل من 99% من الأصوات. وقد هيمنت السلطة التنفيذية وحزب البعث على جميع سلطات الحكومة الثلاث (اختيار أعضاء البرلمان من جانب حزب البعث والرئيس). وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية،

كانت تُعتبر الحكومة شاملة لكافة الفئات ذات قاعدة جماهيرية واسعة (باتاتو 1999). ووزعت الحكومة مكافآت سخية نسبياً، لاسيما على من اتخذوا خطوة إضافية للانضمام إلى صفوف حزب البعث.

سوريا في بداية الصراع

شهد العِقد الذي سبق اندلاع الصراع تحوُّلا من الاشتراكية التي استمرت لأربعة عقود إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي". وفي عام 2001، طلبت سوريا الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وفي عام 2007 دخلت اتفاقية للتجارة الحرة مع تركيا حيز التنفيذ. وفي عام 2004، سمحت الحكومة للبنوك الخاصة بالعمل في سوريا لأول مرة بعد أكثر من 40 عاما، وافتتحت سوق الأوراق المالية في عام 2009. وتسارعت وتيرة هذا الاتجاه بدايةً من عام 2005 عندما تبنت سوريا "تنمية اقتصاد السوق الاجتماعي" في خطتها الخمسية العاشرة. وفي الفترة المؤدية إلى عام 2011، قامت سوريا بالعديد من الإصلاحات المشجِّعة للسوق. وركزت الحكومة السورية بشكل خاص على تحسينات بيئة ممارسة أنشطة الأعمال واتخذت تدابير لتقليل الرسوم الجمركية، وخفض سقف سعر ضريبة الدخل، وتوحيد سعر الصرف. ومن نواحٍ كثيرة، كان تراجع إنتاج النفط بمثابة الدافع المحفِّز على إجراء هذه الإصلاحات.

عشية اندلاع الاضطرابات عام 2011، كانت سوريا بلدا سريع النمو يندرج ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. وبشكل إجمالي، كان الاقتصاد السوري آخذاً في التحسُّن خلال العقد الأول من القرن الحالي، وإن كان ينطلق من قاعدة غير مواتية. وسجل إجمالي الناتج المحلي نموا بلغ في المتوسط 4.3% سنوياً بين عامي 2000 و2010 بالقيمة الحقيقية، وكان ذلك مدفوعاً بشكل كامل تقريبا بالنمو في القطاعات غير النفطية، وبلغ متوسط معدل التضخم نسبة معقولة هي 4.9%. وكان الحساب الجاري متوازنا إلى حد كبير، وبحلول نهاية عام 2010 كانت تُقدَّر الاحتياطيات الدولية لدى سوريا بأنها تكفي لتغطية أكثر من تسعة أشهر من الواردات. لكن رغم هذه التحسينات، كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في سوريا عام 2010 (بالأسعار الحالية 2949 دولارا) أقل كثيراً من مثيله في الدول المجاورة (العراق: 4521 دولارا، لبنان: 8846 دولارا، وإسرائيل: 31665 دولارا).

انعكس انفتاح سوريا أيضا في ازدهار تجارتها الدولية. فقد بلغت قيمة التبادل التجاري السوري مع بقية بلدان العالم 76.5% من إجمالي الناتج المحلي قبل وقوع الأزمة المالية العالمية مباشرةً، والتي كانت مرتفعة نسبيا مقارنةً بالمتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل المصدِّرة للنفط)، وهو 70.3% من إجمالي الناتج المحلي. وكانت الرسوم الجمركية مرتفعة ارتفاعا طفيفا وفقا للمعايير السائدة في المنطقة بمعدل متوسط مرجَّح قدره 7.2% في عام 2010 مقابل 6.1% بالنسبة للمنطقة (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل). ومع ذلك، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قليلة نسبيا خلال هذه الفترة. فالاستثمار الأجنبي كان يمثل 1.3% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال هذه الفترة وكان يركز بشكل أساسي على المستحضرات الصيدلانية والصناعات الغذائية والمنسوجات. ولذلك، كان تأثير الأزمة المالية العالمية على إجمالي الناتج المحلي السوري منخفضا نسبيا، وانتقل بالأساس من خلال التغييرات في أسواق التصدير الرئيسية للمنتجين السوريين، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

لكن رغم الزخم المتزايد، أظهر الاقتصاد السوري العديد من عوامل الخطر التي ربما أسهمت في نشوب الصراع وتصاعد حدته. وتشمل عوامل الخطر التقليدية المصاحبة للصراع المسلَّح وجود مستويات مطلقة (موضوعية) ونسبية (ذاتية) من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والتجزؤ العرقي/الطائفي، ومؤشرات للحوكمة غير مواتية من بينها الفساد وتدني قدرات المؤسسات.[8] وفيما يلي، سيصف هذا التحليل عدة مجالات عجز فيها التحسُّن في الأوضاع الاقتصادية الكلية عن تخفيف حدة عوامل الخطر المحتملة هذه في سوريا.

التوظيف

أدى النمو والإصلاحات الموجَّهة نحو السوق إلى خلق المزيد من الوظائف، لكنها لم تستطع مواكبة الديناميات السكانية. فارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتزايد جهود تحرير السوق أديا إلى زيادة معدل التوظيف بنسبة 1.3% سنويا في المتوسط خلال العقد السابق لاندلاع الصراع. لكن نمو السكان (2.9% سنويا) والأيدي العاملة (1.7% سنويا) فاق هذا النمو في معدل التوظيف. وشهد قطاع الزراعة انكماشا في معدل التوظيف في الفترة ذاتها. وانخفضت نسبة التوظيف بهذا القطاع من 32.9% في عام 2000 إلى ما لا يتجاوز 13.2% بحلول عام 2011، وهو ما يُعزى جزئياً إلى نوبات الجفاف التي ضربت البلاد في الفترة من 2006 إلى 2011 وأسهم ذلك في حدوث تحوُّل سكاني كبير بالانتقال من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، مما أدى إلى زيادة نسب التوظيف في قطاعات الخدمات والصناعة إلى 55.3% و31.4% على التوالي. وقد قيل إن الجفاف الذي وقع في الفترة 2006-2009 وما صاحبه من هجرة إلى المدن كان أحد عوامل الخطر الرئيسية التي أسهمت في وقوع أحداث عام 2011، لكن يصعب التحقق من صحة ذلك تجريبياً.

دُفِعت العمالة الزائدة، لاسيما النساء، إلى خارج قوة العمل. فمع فشل أسواق العمل في استيعاب العدد المتزايد من الأيدي العاملة في الفترة من 2001 إلى 2010، انخفض المعدل الإجمالي للمشاركة في قوة العمل بنحو 7 نقاط مئوية (من 50.2% إلى 43.5%). وكان هذا الانخفاض أشد حدة بالنسبة للنساء: تراجع معدل مشاركتهن في قوة العمل بأكثر من 10 نقاط مئوية (من 20.4% إلى 13.2%). وبحلول عام 2010، أصبحت سوريا بها أحد أدنى معدلات المشاركة في قوة العمل على مستوى العالم، بل كان هذا المعدل منخفضا حتى بالمعايير السائدة في المنطقة (بلغ معدل المشاركة في قوة العمل بمصر وتونس 49% و47% على التوالي). وكانت هذه الفجوة مدفوعة بالأساس بشدة انخفاض مشاركة النساء في الاقتصاد واستمرار تراجعها. فمعدل مشاركة النساء في قوة العمل بسوريا كان أقل بنحو 5 نقاط مئوية عن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل) وبواقع 10 نقاط مئوية عما هو عليه في مصر وتونس. وبالمثل، كان معدل البطالة بين النساء (25.2%)، الذي يزيد عن معدلها بين الرجال (6.1%) بأكثر من أربعة أمثال، هو الأعلى في المنطقة (الشكلان 1-1 و1-2).

[8] انظر فيرون ولايتن (2003) للاطلاع على مناقشة مفصَّلة حول هذا الموضوع.

الشكل 1-1. معدل المشاركة في القوى العاملة، 2010

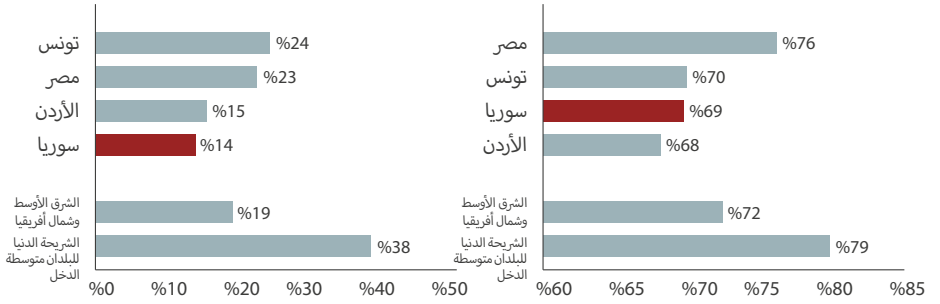

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، المكتب المركزي للإحصاء في سوريا

ملاحظة: متوسط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستبعد البلدان مرتفعة الدخل.

الشكل 1-2. هيكل السكان في سن العمل في سوريا، 2010

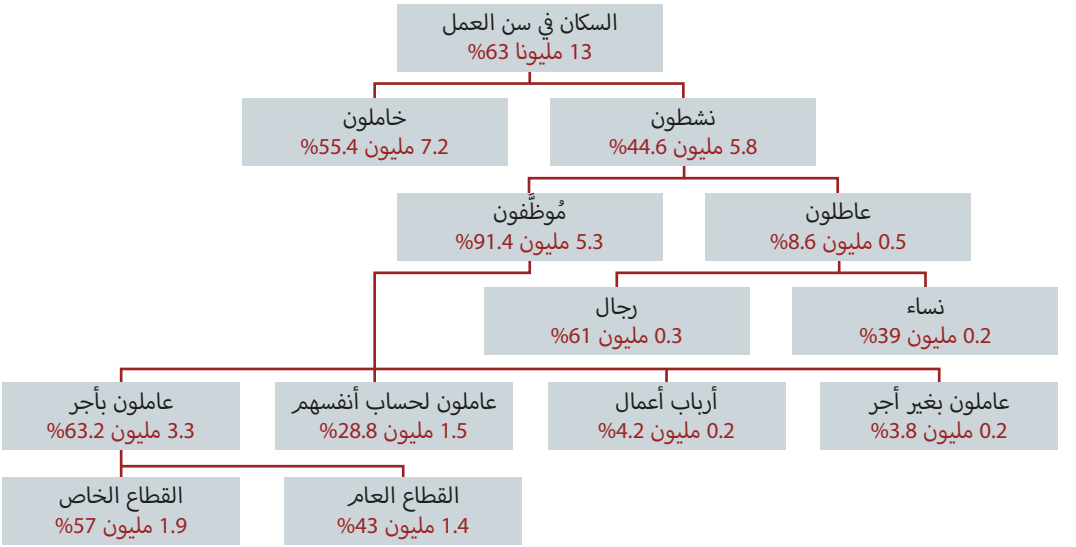

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة *2010*.

الفقر والتفاوت

خلال العقد الأول من القرن الحالي، سجلت معدلات الفقر زيادات صغيرة، لكنها ظلت ضمن المعايير السائدة في المنطقة بشكل عام. ويلخص الجدول 1-1 قياسات الفقر ومؤشر جيني على مدى الفترات الثلاث للمسوح الاستقصائية التي يغطيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005) و(2011). وفي عامي 1996-1997، بلغ معدل الفقر المدقع الوطني 14.3%، فيما بلغ معدل الفقر الكلي 33.2% ومعامل جيني 33.7. وفي عامي 2003-2004، كان قد تراجع معدلا الفقر المدقع والفقر الكلي إلى 11.4% و30.1% على التوالي فيما زاد مؤشر جيني إلى 37.4. ومن ثم، لم يكن النمو موجَّها لصالح الفقراء حيث زاد التفاوت في توزيع الإنفاق، لكنه كان أكبر من أن تعوِّضه زيادة نصيب الفرد من الإنفاق. وفي عامي 2006-2007، ارتفع معدلا الفقر ارتفاعا طفيفا (الفقر المدقع 12.3% والفقر الكلي 33.6%) مما بدد المكاسب التي تحققت بين عامي 1997 و2004 فيما هبط معدل التفاوت إلى 32.6 على مؤشر جيني. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014)، تجاوز معدل الفقر متعدد الأبعاد في سوريا (5.5%) مثيله في تونس (1.2%) والأردن (2.4%)، لكنه كان أقل من معدله في مصر (6.0%) في عام 2010. وكان مقياس التفاوت في سوريا ضمن النطاق الملاحظ في البلدان الأخرى خلال العقد الأول من القرن الحالي، كما تباين مؤشر جيني من 41% في تونس عام 2000 إلى 31% في مصر عام 2008.

الجدول 1-1. معدلات انتشار الفقر المطلق والمدقع والكلي ومعامل جيني، 1997-2007

	معدل الفقر المطلق (%)	معدل الفقر المدقع (%)	معدل الفقر الكلي (%)	معامل جيني
1997		14.3	33.2	33.7
2004	2.2	11.4	30.1	37.4
2007	1.2	12.3	33.6	32.6

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *2011*.

ملاحظة: تعكس هذه التقديرات منهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس تكلفة الاحتياجات الأساسية على أساس تقديرات معدل الفقر. ويُحدِّد معدل الفقر المطلق نسبة السكان الذين يقل إنفاقهم عن خط الفقر الغذائي. ويُحدِّد معدل الفقر المدقع نسبة السكان الذين يقل متوسط نصيب الفرد فيهم من الإنفاق عن تكلفة الغذاء مضافاً إليه الإنفاق على الحد الأدنى المطلق من السلع الأساسية غير الغذائية. أما معدل الفقر الكلي فيُحدِّد نسبة السكان الذين يقل متوسط نصيب الفرد فيهم من الإنفاق عن تكلفة الغذاء والحد الأدنى المعقول من الإنفاق على السلع غير الغذائية.

تركَّز الفقر داخل سوريا في المنطقة الشمالية الشرقية، لاسيما في المناطق الريفية. فباستمرار كانت المناطق الريفية في سوريا أكثر فقراً من المراكز الحضرية، وقد زادت الفجوة بين الحضر والريف منذ عام 1997 (الجدول 1-2). وكان ريف المنطقة الشمالية الشرقية هو الجزء الأشد فقرا من البلاد في عام 2007 حيث بلغت نسبة الفقر به 19.7%، وهي أعلى بواقع سبع نقاط مئوية عن المنطقة التالية (12.8% في الأجزاء الريفية من المنطقة الجنوبية). ورغم أن 44% من إجمالي السكان كانوا يعيشون في المنطقة الشمالية الشرقية، فإنهم كانوا يشكلون 56% من الفقراء المدقعين. وريف المنطقة الشمالية الشرقية كان أيضا المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة في معدل الفقر بين عامي 1997 و2004.

وكانت المنطقة الأقل فقراً في عام 2007 هي المنطقة الساحلية حيث بلغ معدل الفقر المدقع بها 7.7%. وشهدت المنطقتان الجنوبية والوسطى انخفاضا كبيرا في معدل الفقر بين عامي 1997 و2004، وهو ما أدى إلى انخفاض الفقر في سوريا عموماً في عامي 2003-2004. وبمقارنة التفاوتات في نسبة الفقر بين الحضر والريف في سوريا مع تلك الموجودة في البلدان المناظرة، لم تكن الفروق واضحة في سوريا على وجه الخصوص. وفي عام 2007، بلغ الفارق في معدل الفقر بالحضر مقابل الريف 6 نقاط مئوية. وكان ذلك أعلى من التفاوت المكاني في الأردن، لكنه كان أقل حدة بكثير من الوضع في مصر عام 2010 حيث كانت نسبة الفقر في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية بواقع 17 نقطة مئوية (32% مقابل 15%).

الجدول 1-2. معدل انتشار الفقر المدقع حسب المنطقة 1997، و2004، و2007

		1997	2004	2007
المنطقة الجنوبية	الحضر	10.69	5.82	10.6
	الريف	15.19	10.67	12.8
	المجموع			11.2
المنطقة الشمالية الشرقية	الحضر	13.94	11.16	10.8
	الريف	15.24	17.91	19.7
	المجموع			15.4
المنطقة الوسطى	الحضر	14.80	9.02	7.76
	الريف	22.58	11.10	9.05
	المجموع			8.4
المنطقة الساحلية	الحضر	11.34	9.34	5.6
	الريف	9.52	9.70	9.09
	المجموع			7.7
سوريا	الحضر	12.6	8.7	9.9
	الريف	15.9	14.2	15.1
	المجموع	14.3	11.4	12.3

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *2011*.

ملاحظة: تيسيراً للشرح، يُركِّز الجدول على معدل الفقر المدقع لمناقشة الاختلافات بين المناطق. والتفسيرات واحدة من الناحية النوعية لمعدل الفقر الكلي. وتشتمل المناطق على المحافظات التالية: الجنوب - دمشق، وريف دمشق، ودرعا، والسويداء، والقنيطرة؛ والشمال الشرقي - إدلب، وحلب، والرقة، ودير الزور، والحسكة؛ والوسط - حمص وحماة؛ والساحل - طرطوس واللاذقية.

هناك عوامل خارجية عديدة عززت استشراء الفقر في المناطق الجنوبية والشمالية الشرقية. وشهدت سوريا ومنطقة الهلال الخصيب الكبرى نوبات جفاف تتراوح ما بين المتوسطة والشديدة في الفترة من 1998 إلى 2009، حيث يُعد شتاء عام 2008/2007 هو الأكثر جفافا منذ أن بدأ حفظ السجلات في عام 1931 (كيليا وآخرون 2015). وتسبب ذلك في تلف المحاصيل ونفوق الماشية على نطاق كبير ونزوح ما يصل إلى 1.5 مليون شخص من البلدات الزراعية الريفية إلى المناطق الحضرية في الجنوب بحثاً عن وظائف وسبل بديلة لكسب العيش. وتزامن هذا النزوح مع وصول ما يتراوح من 1.2 إلى 1.5 مليون لاجئ عراقي بين عامي 2003 و2007 والذين استقروا بشكل رئيسي في المناطق الحضرية بالجنوب. ومن الممكن أن تدفق المهاجرين داخليا واللاجئين العراقيين بأعداد كبيرة أدى إلى خفض الأجور في الجنوب الحضري، لاسيما في القطاع غير الرسمي حيث يمكن أن يعمل الكثير من النازحين أو يبحثون عن عمل، ومن الممكن أيضا أن الزيادات في أسعار المواد الغذائية جراء الجفاف أدت إلى زيادة انخفاض الدخول الحقيقية للفقراء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011).

الحوكمة

على عكس الأبعاد الاقتصادية التي نوقشت حتى الآن، احتلت سوريا باستمرار مرتبة متدنية في التصنيفات المتعلقة بالمؤشرات الأساسية للحوكمة بما في ذلك الضوابط والموازين المؤسسية والتعددية السياسية (الشكل 1-3). وفي مؤشرات الحوكمة، حلَّت البلاد في مؤخرة المقياس أو شهدت تدهورا واضحا خلال العقد الأول من القرن الحالي. وبالمثل، حصلت البلاد على درجات تصنيف أقل كثيراً من بلدان المنطقة المناظرة لها المتوسطة الدخل والأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما فيها مصر والأردن وتونس.[9] وتعكس هذه التصنيفات الطبيعة المغلقة لنظام الحوكمة في سوريا وتركُّز الصلاحيات بشكل كبير في أيدي السلطة التنفيذية حتى وفقاً للمعايير السائدة في المنطقة. وكان مستوى أداء البلاد ضعيفا أيضا فيما يتعلق بوظائف الإدارة وتنفيذ السياسات بالقيمة المطلقة وبالنسبة لدول المنطقة الأخرى متوسطة الدخل والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالرغم من أن تصنيفها المطلق بعد عام 2008 أظهر بوادر على حدوث تحسُّن متواضع. وتُظهر الدراسات التي تعود إلى تلك الفترة انخفاض وثبات مستوى جودة الوظائف التنظيمية والخدمات المقدَّمة للمواطنين ومؤسسات الأعمال (المجموعة الدولية للأزمات 2009). وقد وثَّق تقرير تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة الصادر عن الحكومة سوء تنفيذ الإصلاحات المؤسسية المقررة وعدم إحراز تقدُّم كافٍ بشأن إجراءات الإصلاح الإداري (المركز السوري لبحوث السياسات 2013).

كان غياب الحريات المدنية والحريات الأخرى أشد وضوحا في سوريا منه في بلدان الربيع العربي الأخرى، بناءً على وجود تصنيفات متدنية على العديد من مؤشرات الحوكمة والمؤشرات المؤسسية. وتُعد تصنيفات سوريا على مقاييس حرية تكوين الجمعيات والتجمُّع، وحرية التعبير والاعتقاد، منخفضة ليس فقط بالنسبة للدول الأعضاء حديثة العهد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (على سبيل المثال، إستونيا)، بل أيضا بالنسبة للدول الأخرى

[9] تشير بيانات مؤشر برتلسمان للتحوُّل (ملاحظة موضَّحة) إلى أن أداء سوريا فيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات كان متدنيا بدرجة كبيرة مقارنةً بالبلدان المناظرة لها. ويؤيد ذلك الكثيرُ من الحسابات العلمية في فترة ما قبل عام 2011، مما يوثِّق التقييد الشديد الذي يواجهه المجتمع المدني المستقل في سوريا (هينيبوتش 1995؛ باروت 2011).

المناظرة في المنطقة. وتفيد المؤشرات العالمية ذات الصلة أنه خلال العقد الأول من القرن الحالي كانت التدابير القسرية لسوريا متماشية مع ما تمارسه بلدان المنطقة الأخرى المناظرة، وهو أمر تجدر الإشارة إليه بشكل خاص، نظرا لقرب سوريا جغرافياً من بلدان كانت تشهد صراعات عنيفة أو خرجت منها مؤخرا (على سبيل المثال، الضفة الغربية وقطاع غزة، ولبنان، والعراق).

من السمات المهمة الأخرى لمشهد إدارة الحكم في سوريا قبل عام 2011 ارتفاع مستويات الفساد المتصور في البلاد. فوفقا للمؤشرات العالمية، تراجعت تصنيفات سوريا في مكافحة الفساد والسيطرة على الاحتكارات الاقتصادية تراجعا حادا بعد عام 2005. وبالرغم من أن البلاد كانت تسير بالفعل على حذو نظرائها من البلدان متوسطة الدخل في المنطقة على كلا الصعيدين عام 2005، فقد اتسعت الفجوة بدرجة كبيرة بحلول عام 2010. كما أدت هذه الاتجاهات إلى تقويض ثقة المواطنين في المؤسسات العامة. وتبيِّن المسوح الاستقصائية التي أجرتها مؤسسة غالوب في عامي 2009-2010 أن نسبة السوريين الذين أعربوا عن ثقتهم في المؤسسات العامة الرئيسية، مثل جهاز الشرطة المحلية والجهاز القضائي، كانت أقل من البلدان المناظرة. فعلى سبيل المثال، في عام 2010 أفاد 48% فقط من السوريين بأنهم يثقون في جهاز الشرطة المحلية، فيما أجاب نحو 87% من الأردنيين بشكل إيجابي.[10]

بوجه عام، هناك عوامل خطر رئيسية شكَّلها عدم القدرة على مجاراة التطورات الاقتصادية الكلية بمزيد من الاحتواء الاقتصادي والسياسي والشفافية والحريات المدنية. وقد أظهر التحليل حتى الآن أن أداء النمو القوي في العقد السابق لاندلاع الصراع لم يصاحبه أداء قوي بالقدر نفسه في العديد من المجالات. ورغم أن المقارنة بين سوريا وبلدان المنطقة الأخرى لم تكن تُظهر اختلافا كبيرا بينهما في مجالات كثيرة من بينها التفاوت الكلي والتباين بين الريف والحضر في معدل الفقر، فإن هناك مجالات معيَّنة لم تكن المقارنة فيها في صالح سوريا. ومن بين هذه المجالات تدهور أوضاع سوق العمل، لاسيما بالنسبة للنساء. وشكلت هذه العوامل المختلفة بدورها الظروف المواتية لبداية نشوب الصراع قبل أن تطلق أحداث الربيع العربي شرارته.[11]

[10] في سوريا، لم يتضمن المسح الاستقصائي الذي أجرته مؤسسة غالوب أسئلة عن الثقة في السلطة التنفيذية أو الحكومة بوجه أعم. وحال القصور في البيانات دون إجراء مقارنة شاملة بين سوريا ونظرائها في المنطقة بخلاف تونس.

[11] يجب فصل الأسباب الأساسية لبداية نشوب الصراع في عام 2011 عن الدوافع الرئيسية لإطالة أمده وتصاعد حدته. ففي حين أن الأولى تحددها العوامل المحلية وتأثير الربيع العربي بدرجة كبيرة، فإن الثانية تحددها سمات الاقتصاد السياسي السوري دون غيرها. للاطلاع على تحليل بشأن ذلك، انظر فيرون (2017). وللاطلاع على تقييم أوسع نطاقا للدوافع الاجتماعية والاقتصادية للربيع العربي، انظر غانم (2016).

الشكل 1-3. مؤشرات الحوكمة في سوريا

الفصل بين السلطات

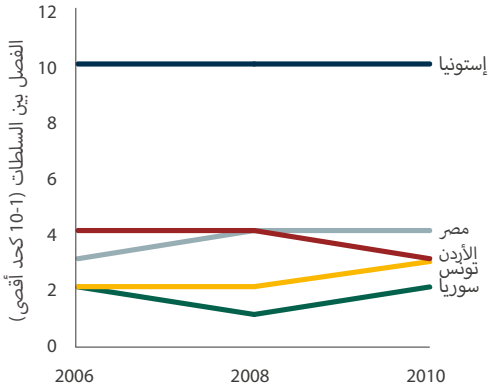

المصدر: مؤشر بيرتلسمان للتحوُّل

التعددية السياسية والمشاركة

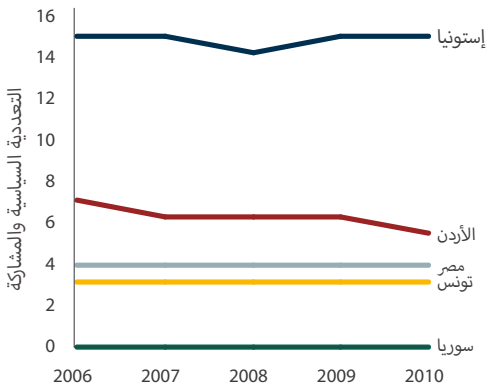

المصدر: الحرية في العالم - فريدوم هاوس

حرية التجمع وتكوين الجمعيات

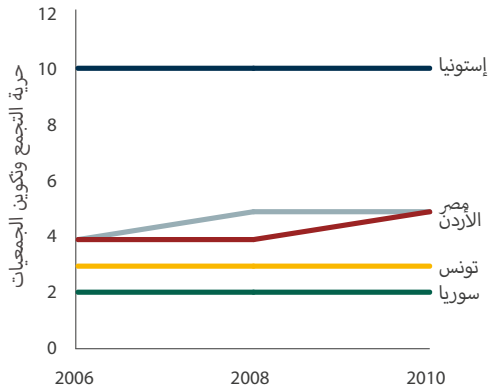

المصدر: مؤشر بيرتلسمان للتحوُّل

حرية التعبير والاعتقاد

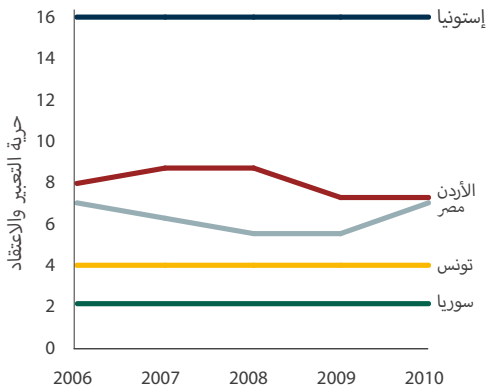

المصدر: الحرية في العالم - فريدوم هاوس

مكافحة الفساد (ترتيب مئيني)

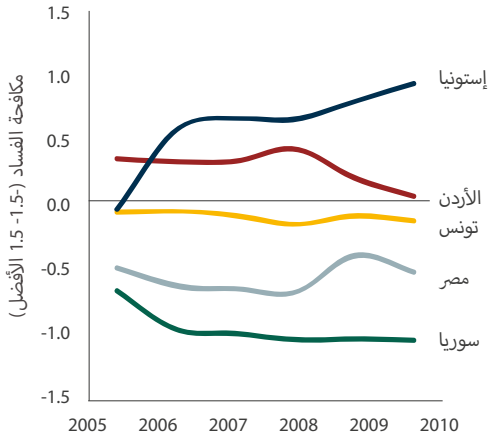

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية.

مكافحة الاحتكار

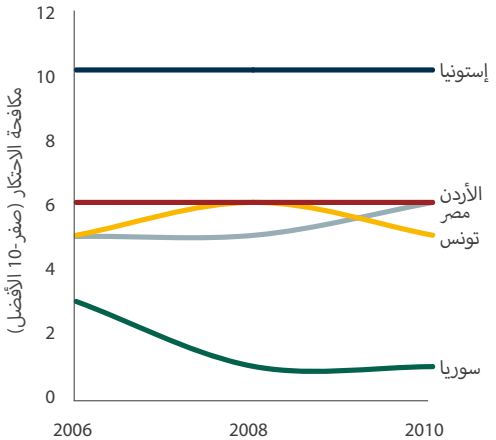

المصدر: مؤشر بيرتلسمان للتحوُّل.

موسى كردي عمره 25 عاما وهو من الرماة المهرة، يقف فوق مبنى وهو يحدق النظر في مدينة كوباني السورية المدمرة التي يطلق عليها أيضا عين العرب في 30 يناير/كانون الثاني 2015. وكانت قوات كردية استردت السيطرة على المدينة الواقعة على الحدود التركية في 26 يناير/كانون الثاني في ضربة ذات أهمية رمزية للجهاديين الذين استولوا على مساحات كبيرة من الأراضي عند اجتياحهم سوريا والعراق. بعدسة: بولت كولينج/ AFP / Getty Images.

الفصل 2 أضرار الصراع

تسبب الصراع في تكبُّد تكاليف جسيمة من حيث الأضرار المادية والخسائر في الأرواح والتشتت السكاني بالإضافة إلى تدهور نواتج التنمية الاقتصادية والبشرية في سوريا. وفي المدن العشر المشمولة بالدراسة في هذا التقرير، تم تدمير *27%* من مجموع المساكن أو تضررت جزئيا. بل كانت الآثار الواقعة على الأرواح البشرية وأوضاع النزوح والتشرُّد أشد حدة. وتُقدَّر الوفيات ذات الصلة بالصراع بأنها تتراوح ما بين *312* ألفا و*470* ألفا. وتشير التقديرات إلى أن وفيات أخرى كثيرة وقعت نتيجة الآثار غير المباشرة للصراع من بينها انخفاض إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والدواء والتغذية، وأُجبر الآن أكثر من نصف تعداد سكان البلاد قبل اندلاع الصراع على النزوح قسراً. وبشكل عام، قُدِّر إجمالي الناتج المحلي لسوريا في عام *2016* بأنه لا يمثل سوى نحو ثلث قيمته عام *2010*، وحاليا هناك اثنان من بين كل ثلاثة سوريين يعيشان في فقر مدقع. ولأن الصراع لا يزال مستعرا، فإن هذه النواتج يزداد تدهورها بصورة يومية.

الفصل الثاني: أضرار الصراع

بمجرد اندلاع الصراع، تصاعدت حدته بسرعة ليؤثر على حياة السوريين بطرق واسعة ومدمرة. وتدمر الصراعات الأصول المادية وغير المادية وتترك آثارا عميقة في ثقافة البلد وأذهان شعبه. وتُعد سوريا مثالا على ذلك. فما بدأ كاحتجاجات سلمية في عام 2011 تصاعد ليصبح صراعا مسلحا شاملا بين أطراف كثيرة. وقد انخرطت بلدان أخرى في هذا الصراع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أدى إلى آثار غير مباشرة في البلدان المجاورة والبلدان التي يقصدها اللاجئون في أوروبا.

تفاوتت حدة الصراع وتأثيره من مكان لآخر في سوريا. ورغم أن هذا الصراع الدائر قد أثر على عموم أراضي سوريا وخصائصها السكانية بطريقة أو بأخرى، فإنه اتخذ أشكالا مختلفة بأحجام متفاوتة شملت مختلف أنحاء البلاد الجغرافية شديدة التباين. وتوضح الخريطة 2-1 مدى التباين في التعرُّض لآثار الصراع في المناطق المختلفة. وقد شهد جزء كبير من سوريا صراعا واسع النطاق منخفض الحدة (يُعرَّف بأن أكثر من 70% من النواحي المأهولة بالسكان داخل المنطقة تشهد صراعا منخفض الحدة). ولم يُوزَّع الشكلان المدمران من أشكال الصراع بوجه خاص، وهما القصف المدفعي والضربات الجوية، توزيعا متساويا. فالرقة، على سبيل المثال، تعرَّض معظمها لضربات جوية واسعة النطاق (تحدد أنها تعرضت لأكثر من ألفي ضربة جوية في الفترة من 2011 إلى 2017)، لكنها لم تتعرَّض لقصف مدفعي كثيف أو صراع واسع النطاق منخفض الحدة. وشهدت حلب (المدينة والمنطقة) أعلى مستوى من الصراع في جميع الفئات.

يقيِّم هذا الفصل بصورة غير مستفيضة النتائج المرتبطة بالصراع. ولم يكن ممكنا لهذه الدراسة أن ترصد جميع عواقب هذا الصراع بطريقة شاملة. فبعض هذه العواقب، من بينها الآثار السياسية والاجتماعية والأمنية والمؤسسية، لا يمكن قياسها قياسا كميا. كما سيظهر الجزء الأكبر من هذه الآثار في المستقبل أو سيمتد إليه. وفي ظل عدم وجود أدوات أفضل لرصد هذه الآثار، يركز التحليل في هذا الفصل على الآثار التي تتم ملاحظتها كمِّياً ويؤيدها بملاحظات نوعية. وبشكل أكثر تحديداً، نناقش آثار الصراع باستخدام التصنيف التالي: (1) الأضرار المادية، و(2) والخسائر في الأرواح والتشتت السكاني، و(3) نواتج التنمية الاقتصادية والبشرية. وسنُستخدم نتائج هذا الفصل بعد ذلك في الفصل الثالث حيث سينتقل التحليل إلى تقييم الآثار الاقتصادية العامة للصراع.

الأضرار المادية

ألحق الصراع أضرارا جسيمة بالبنية التحتية المادية في سوريا. وتحولت مدن، مثل حمص وحلب ودمشق والعديد من البلدات الأصغر، إلى ساحات للمعارك بين قوات الحكومة والمتمردين، ليواجه سكانها عواقب إنسانية مأساوية. ومع مرور الوقت، تسبب الصراع في انهيار جزئي أو كامل للأنظمة والشبكات في العديد من المدن بتدمير المنازل والبنية التحتية ذات الصلة بالخدمات العامة، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، مما أدى إلى انهيار الأنشطة الاقتصادية في الكثير من المناطق. ولأن الجسور والموارد المائية وصوامع الحبوب وغيرها من الأصول ذات الأهمية الاقتصادية أصبحت أهدافا إستراتيجية، فقد زادت فاتورة الأضرار المادية.

الخريطة 2-1. انتشار الصراع 2011 – 2017

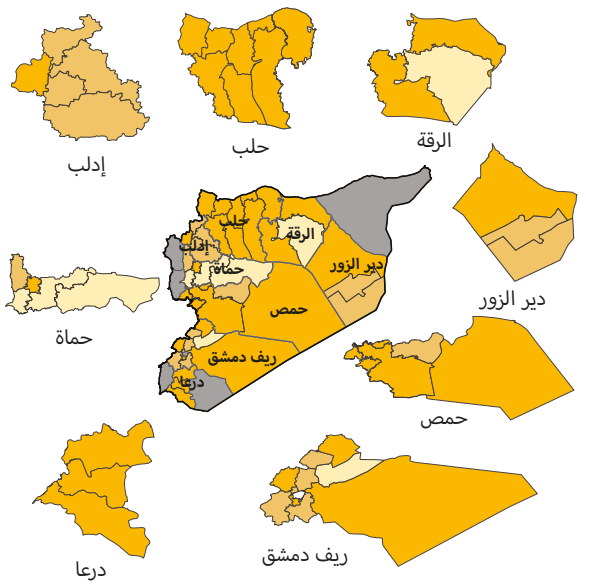

صراع منخفض الكثافة
الانتشار النسبي حسب المنطقة
- مُكثَّف
- متوسط
- محدود إلى غير موجود

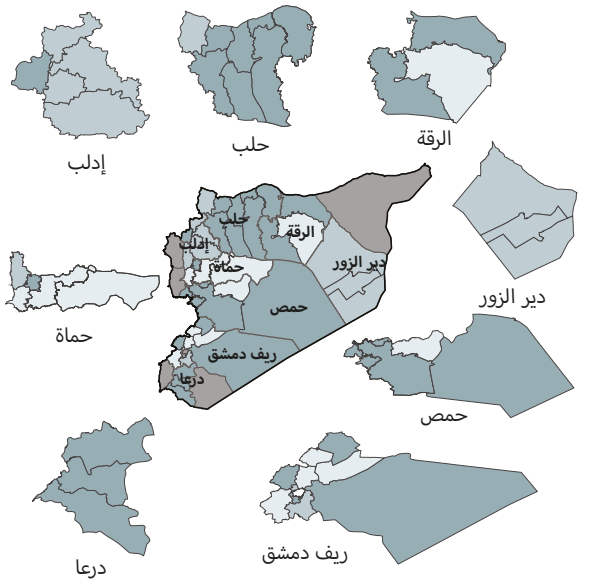

قصف بالمدفعية الثقيلة في كل محافظة
الكثافة النسبية حسب المنطقة
- مُكثَّف
- متوسط
- محدود إلى غير موجود

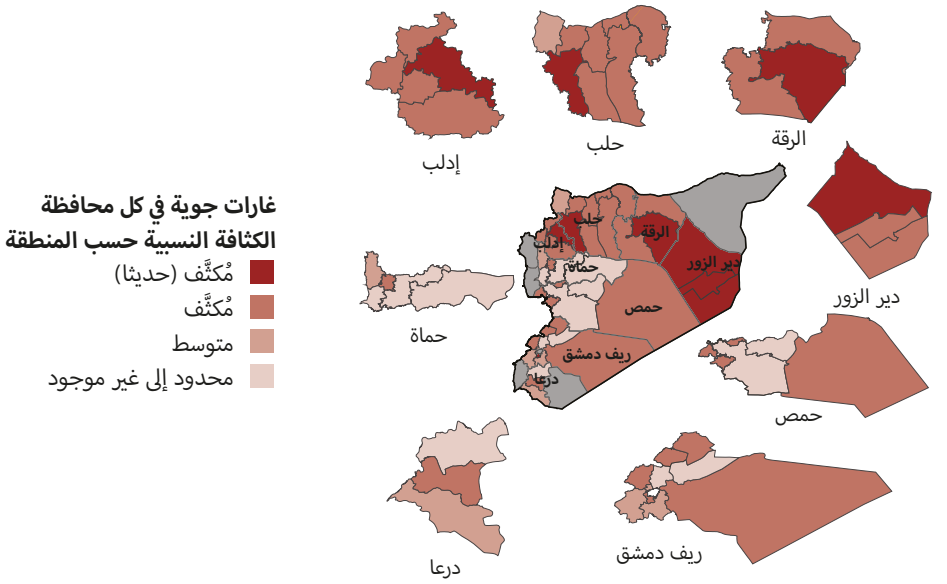

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

يقيِّم هذا القسم حجم الأضرار المادية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد إلى جانب المعلومات الأخرى المتاحة. وفي ظل غياب إمكانية الوصول إلى المعلومات على أرض الواقع بشكل شامل، فإن التحليل يعتمد على الحسابات المستندة إلى تقنيات الاستشعار عن بُعد والتي يتم فحصها بعد ذلك فحصاً مزدوجاً باستخدام القنوات الإعلامية المختلفة، من بينها الأخبار المحلية ووسائل الإعلام الأخرى وتحليلات وسائل التواصل الاجتماعي (لصور الدمار الثابتة أو المتحركة). ويرتكز التحليل على ثلاثة مكونات:

- التقييمات على مستوى المدن: تقدم تقديرات للأضرار حتى يناير/كانون الثاني 2017 في عشر مدن تضم حلب ودير الزور والرقة ودرعا وإدلب ودوما وكوباني وتدمر (بالميرا) وحمص وحماة. والقطاعات المحددة التي تم التركيز عليها في كل مدينة هي ما يلي: الإسكان والمياه والصرف الصحي (الشبكة العامة للمياه والصرف الصحي والصحة العامة)، والطاقة (الشبكة العامة)، والصحة (المنشآت العامة)، والتعليم (المنشآت العامة والخاصة)، والنقل (شبكة الطرق الرئيسية).

- التقييمات على مستوى المحافظات: تستنبط النتائج لتقديم تحليل للأضرار في المحافظات الثماني الأشد تضررا من الصراع في البلاد، وهي: حلب وحمص وحماة ودير الزور والرقة ودرعا وإدلب وريف دمشق. ويعتمد هذا الاستنباط على تقييم الأضرار على مستوى المدن، لكنه يستخدم معلومات إضافية مثل حدة وتكوين الصراع في المدن والمحافظات المقابلة، وكذلك الفروق الأساسية بين أرصدة البنية التحتية قبل اندلاع الصراع.

- التقييمات الموجهة: تقدم تقييمات في فئة ضيقة قد لا تكون شاملة نتيجة لقصور البيانات، مثل الأضرار الواقعة في المناطق الصناعية ومصانع الصلب والأسمنت، وتقييما تجريبيا للأضرار البيئية في مدينتي حلب وحماة مع التركيز بوجه خاص على الركام الناجم عن الصراع.

الإسكان

سوريا بلد يغلب عليه الطابع الحضري. فقبل اندلاع الصراع، كانت سوريا تشهد توسعا عمرانيا سريعا حيث يعيش 56% من سكانها في المناطق الحضرية معظمهم في مناطق زراعية بعلية، من بينها حوض نهر الفرات أو على امتداد طرق التجارة الداخلية. وقد شكلت أكبر مدينتين، وهما دمشق وحلب، قرابة 37% من سكان الحضر و20% من إجمالي السكان. ووفقا لبيانات التعداد السوري لعام 2010، كانت توجد 4128941 وحدة سكنية تقليدية في مختلف المحافظات السورية الأربع عشرة. وبلغ مجموع المساكن في المحافظات الثماني المشمولة بالدراسة في العام نفسه 2881392 وحدة سكنية موزَّعة بين أنماط مختلفة من المساكن (المكتب المركزي للإحصاء في سوريا).

أدى الصراع إلى زيادة كثافة الهجرة من الريف إلى الحضر. فمن منتصف إلى أواخر تسعينيات القرن الماضي، شهدت سوريا موجات هجرة من الريف إلى الحضر بسبب الجفاف والتدهور البيئي. فكان يهاجر ما يتراوح من نحو 40 ألف إلى 60 ألف أسرة من الريف إلى الحضر سنوياً بسبب نوبات الجفاف. وقد أعطى الصراع دفعة كبيرة لعمليات الهجرة. وحالياً، يعيش حوالي 72.6% من السكان (13.7 مليون نسمة) في المناطق الحضرية بسوريا، وقد شهدت هذه المناطق تغيُّرات سكانية هائلة. ولا تزال المناطق التي تأثرت مباشرةً بالصراع، مثل حمص وشرق حلب، تشهد هجرة للسكان الذين يفرون بسبب أعمال العنف والدمار وانهيار الخدمات الأساسية. وشهدت مناطق أخرى، واعدة تنعم بالأمن واستمرارية الخدمات نسبياً، تدفق أعداد كبيرة إليها لتكون المحصلة النهائية تركُّز السكان (المشردين داخليا والمضيفين) بدرجة كبيرة في المناطق الحضرية.

الجدول 2-1.: أضرار المساكن في المدن

المدينة	الوحدات في 2010 (بالآلاف)	الوحدات المتضررة في 2017 (بالآلاف)		الوحدات المتضررة في 2017 (% من قيمة 2010)	
		متضررة جزئيا	مُدمَّرة	متضررة جزئيا	مُدمَّرة
حلب	662,323	154,465	49,830	23.3	7.5
الرقة	55,746	7,214	2,418	12.9	4.3
درعا	30,532	3,678	922	12.0	3.0
دوما	18,786	3,476	884	18.5	4.7
دير الزور	48,430	15,107	4,849	31.2	10.0
حمص	216,191	37,350	12,526	17.3	5.8
حماة	101,902	2,531	3,020	2.5	3.0
إدلب	46,014	1,164	2,916	25.3	6.3
تدمر	3,178	1,042	272	32.8	8.6
كوباني	20,801	2,226	814	10.7	3.9
المجموع	1,181,813	238,311	78,339	19.8	6.5

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

شهدت المدن المتضررة من الصراع دمارا ماديا واسع النطاق. فقد أثر الصراع الدائر في سوريا تأثيرا شديدا على قطاع الإسكان، حيث تضرر عدد هائل من الوحدات السكنية بشكل جزئي أو دُمرت بالكامل، وتعطل الاستثمار في قطاع الإسكان، وتدهورت نوعية أماكن العيش، وواجهت حقوق ملكية الأراضي والعقارات تحديات خطيرة. وعلى مستوى المدن، تضرر ما مجموعه حوالي 316649 وحدة سكنية، مع وجود النصيب الأكبر من المساكن الحضرية المتضررة في حلب بنسبة 64%، تليها حمص بنسبة 16%. وتشكل الأضرار في مختلف المدن المشمولة بالدراسة حوالي 78339 وحدة سكنية مدمرة و238311 وحدة متضررة جزئيا (الجدول 2-1). وفي المدن العشر، تأثر 27% من مجموع المساكن، منها 7% تم تدميرها و20% تضررت جزئيا. وتتفاوت النسب المئوية فيما بين المدن حيث تتراوح نسبة المباني المدمرة بين 3 و10% من مجموع المساكن الأساسي، فيما تتراوح نسبة الوحدات المتضررة جزئياً من 2.5 إلى 33%. وبالمثل، تتفاوت الأضرار فيما بين الأحياء داخل المدن كذلك (الخريطتان 2-2 و2-3).

تقدم التقييمات على مستوى المحافظات رؤية أوسع نطاقا للأضرار في قطاع الإسكان بمختلف أنحاء سوريا. وتُترجم الأضرار في المحافظات الثماني إلى ما يُقدَّر بنحو 220826 وحدة سكنية مدمرة و649449 وحدة متضررة جزئيا.[12] وإجمالاً، فقد تأثر حوالي 32% من مجموع المساكن في المحافظات الثماني، منها 9% تم تدميرها و23% تضررت جزئياً (الجدول 2-2). وتتفاوت النسب المئوية فيما بين المحافظات حيث تتراوح نسبة الوحدات المدمرة بين 3 و10% من مجموع المساكن الأساسي، فيما تتراوح نسبة الوحدات المتضررة جزئياً من 3 إلى 31%.

الخريطة 2-2. أضرار المساكن على مستوى الأحياء

حلب **درعا**

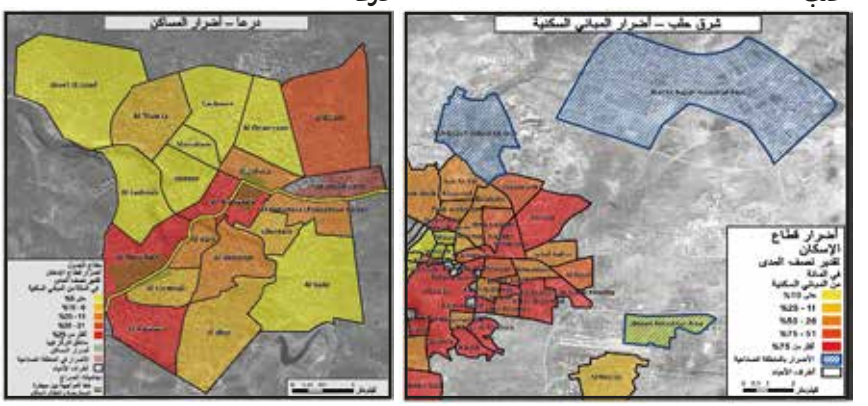

[12] تم تصنيف الحالة المادية لكل وحدة في ثلاث فئات: مدمرة (نسبة الضرر >40%)، متضررة جزئيا (نسبة الضرر <40%)، وخالية من الأضرار.

دير الزور

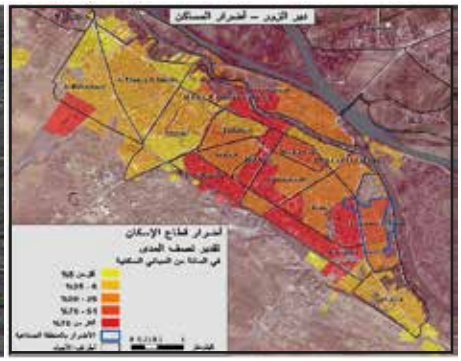

دوما

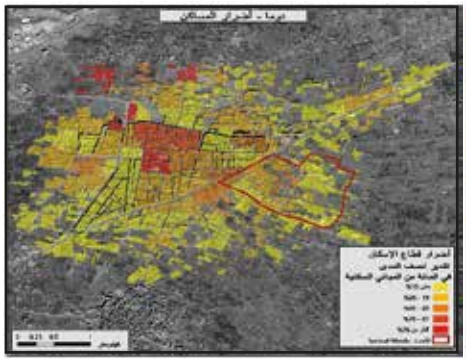

حماة

حمص

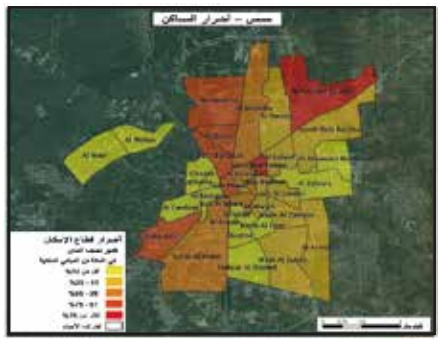

إدلب

كوباني

الرقة

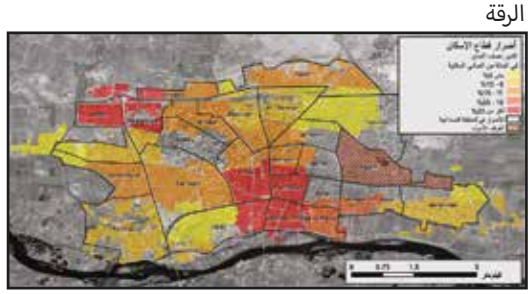

تدمر

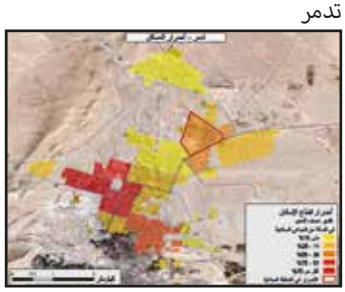

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

الخريطة 2-3: تقديرات أضرار المساكن على مستوى المحافظات

تقديرات الأضرار في قطاع الإسكان بسوريا (داخل المحافظات الثماني التي شملها المسح)

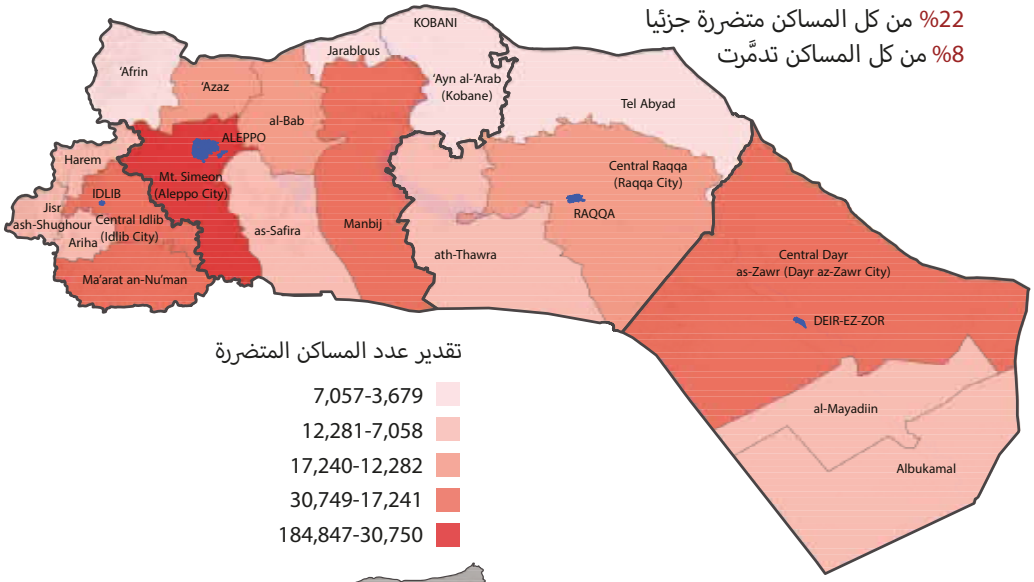

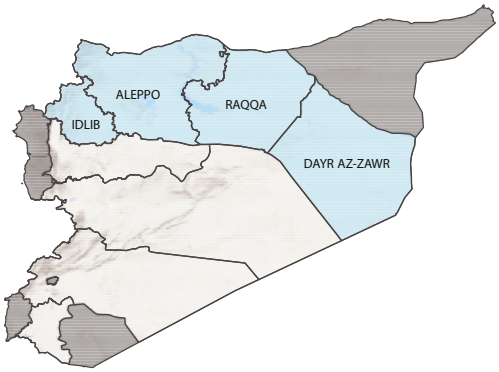

المحافظة	تقدير وحدات الشقق السكنية	تقدير الأنواع الأخرى
حلب	319,209	461,750
إدلب	46,396	182,922
دير الزور	28,128	122,537
الرقة	12,669	114,911

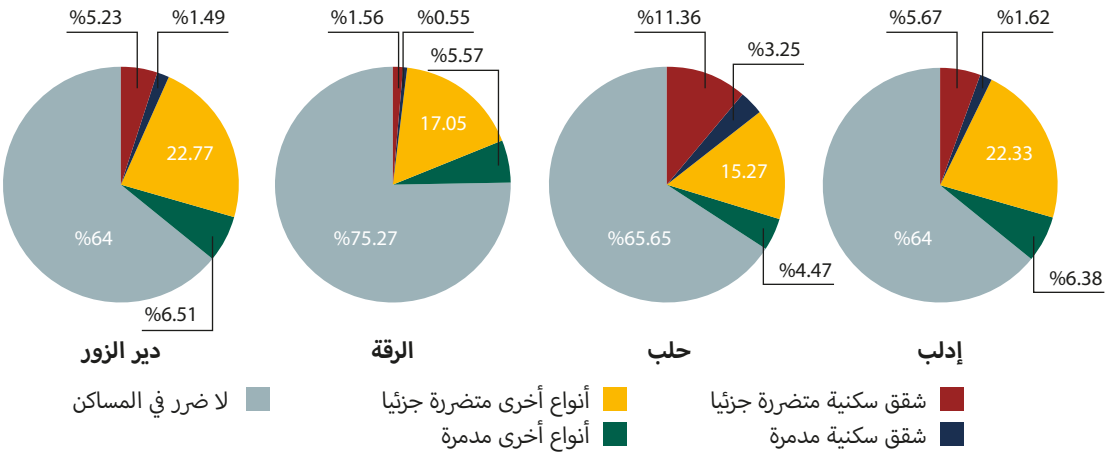

تقدير عدد المساكن المتضررة

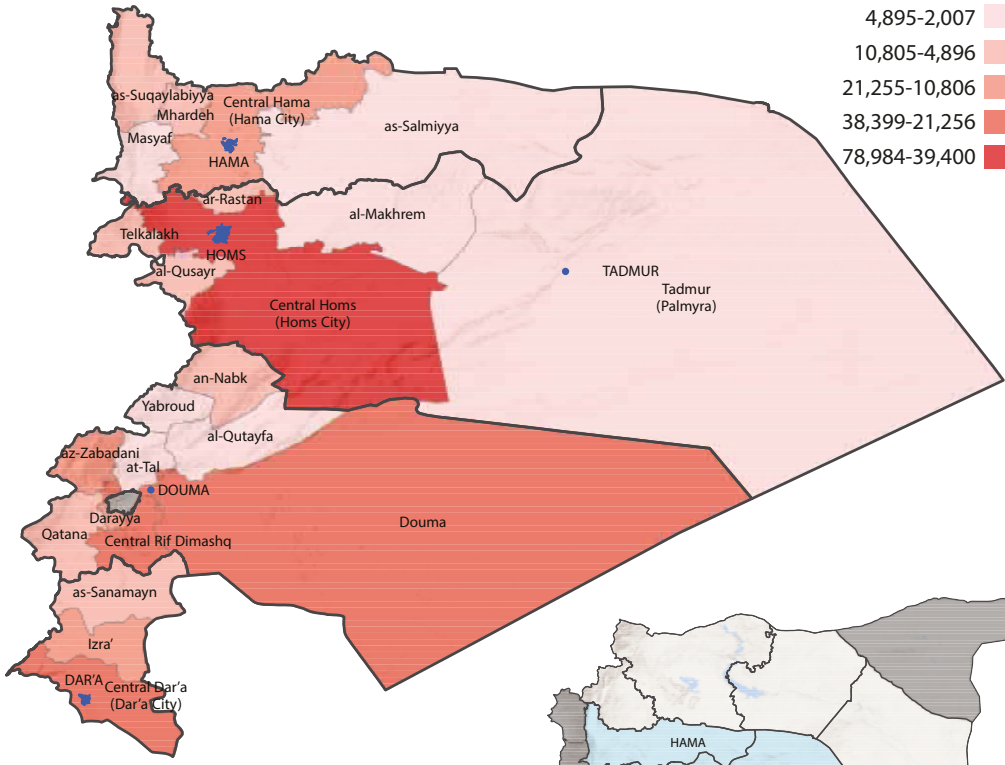

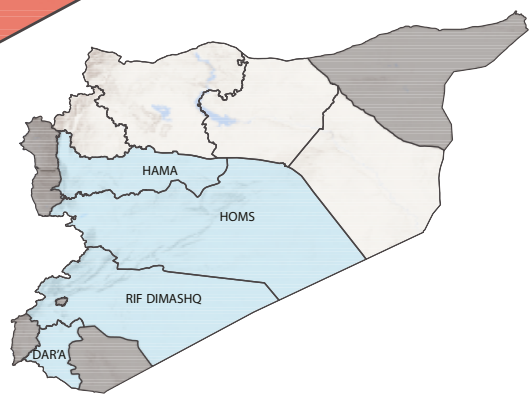

محافظات لم تشملها التغطية

المحافظة	تقدير وحدات الشقق السكنية	تقدير الأنواع الأخرى
ريف دمشق	273,785	253,610
حمص	122,048	190,882
حماة	65,342	202,779
درعا	18,080	120,080

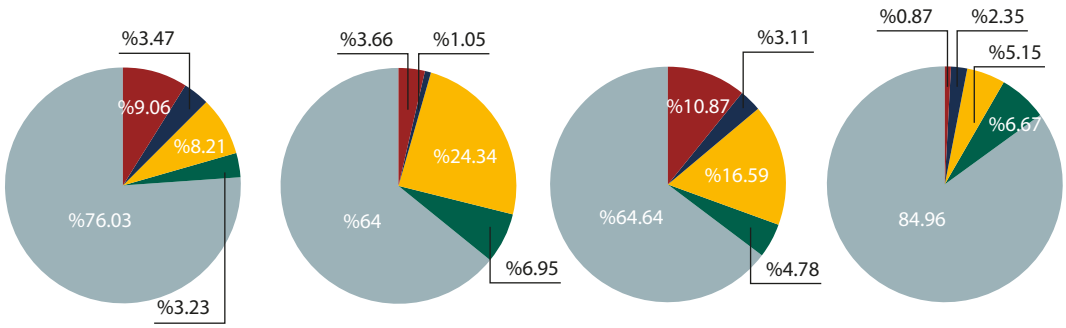

شقق سكنية متضررة جزئيا
شقق سكنية مدمرة
أنواع أخرى متضررة جزئيا
أنواع أخرى مدمرة
لا ضرر في المساكن

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

الجدول 2-2. تقديرات أضرار المساكن في المحافظات

المحافظة	الوحدات في 2010 (بالآلاف)	الوحدات المتضررة في 2017 (بالآلاف)		الوحدات المتضررة في 2017 (% من قيمة 2010)	
		متضررة جزئيا	مُدمَّرة	متضررة جزئيا	مُدمَّرة
حلب	889,884	236,947	68,743	23.3	7.5
الرقة	145,374	27,054	8,899	12.9	4.3
درعا	157,430	44,081	12,596	12.0	3.0
ريف دمشق	600,955	103,794	40,259	18.5	4.7
دير الزور	171,679	48,070	13,734	31.2	10.0
حمص	356,577	97,936	28,144	17.3	5.8
حماة	305,518	18,402	27,547	2.5	3.0
إدلب	261,302	73,165	20,904	25.3	6.3
المجموع	2,888,719	649,449	220,826	22.8	8.6

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

يجب أن تُفسَّر الأضرار الواردة بهذا التقرير على أنها تمثل تقديرات الحد الأدنى. فأولا، تستند تقديرات الأضرار إلى الأوضاع المادية الفعلية، كما هو منظور اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2017. وبالتالي، فقد تكون الأضرار الفعلية الناجمة عن الصراع أكبر إذا كانت هناك بعض أعمال إعادة الإعمار في المنطقة. ورغم أنه لم يكن من الممكن أن تقدر هذه الدراسة الأضرار بدون إعادة الإعمار، فإن هناك تقديرات تقريبية موجزة لإعادة الإعمار في الخريطة 2-4. وقد شهدت منطقة كوباني (عين العرب) الواقعة في شمال شرق محافظة حلب واحدة من أوسع حملات إعادة الإعمار التي شهدتها سوريا طوال فترة اندلاع الصراع، وذلك منذ قيام الميليشيات ذات الأغلبية الكردية بطرد مقاتلي تنظيم داعش من هذه المنطقة في عام 2015. وثانيا، لا يرصد التحليل الوارد هنا التفاوتات في نوعية الوحدات السكنية. وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2016) بأنه في ظل موجات الهجرة الكبيرة إلى مناطق أكثر أمانا، أصبح مجرد الحصول على سكن ملائم غير متاح في الكثير من الأماكن، مما نتج عنه لجوء الناس إلى العيش في مساكن دون المستوى (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 2016). وقد أدى الضغط على الطلب على الإيجار في هذه المناطق الحضرية الآمنة، كما هو متصور، إلى زيادة أسعار الإيجار بمعدل يتراوح ما بين 500 و1000%. وتسكن الأسر غالبا (بل تؤجر في بعض الأحيان) في هياكل منازل (شقق بدون تشطيبات أو نوافذ أو أبواب) بعد إغلاق النوافذ والأبواب المفتوحة بأغطية وستائر بلاستيكية. ولابد أن يكون لذلك أثر واضح على القيم الفعلية للأضرار. وثالثا، لا يرصد تقييم الأضرار آثار الصراع على الاستثمارات في قطاع الإسكان التي كانت ستحدث في حال عدم اندلاع الصراع. وتقوم مذكرة مرجعية لهذا التقرير (أكبر 2017) بإجراء حسابات أولية للتوصل إلى قياس تقريبي لهذه الاستثمارات الضائعة. وبناء عليه، تُقدَّر الخسائر في رصيد المساكن الجديدة بعدم بناء 330784 وحدة سكنية في المحافظات الثماني.

تسبب الدمار الواقع في المدن السورية أيضا في مشكلة أخرى، وهي الأنقاض. فقد أدت الأضرار المرتبطة بالصراع إلى تراكم الأنقاض على نطاق واسع في المدن السورية، وهو ما قد يتطلب إزالة كميات هائلة منها ونقلها ومعالجتها أو التخلص منها. وفي دراسة استرشادية أُجريت من أجل هذا التقرير، تم استخدام تحليل يستند إلى تقنية الاستشعار عن بُعد لتحليل مدى تراكم الأنقاض وتركُّزها في حلب وحمص (الخريطة 2-5). وتُظهر النتائج تراكم حوالي 14.9 و5.3 مليون طن من الأنقاض في هاتين المدينتين على التوالي. ولتوضيح مدلول هذه الأرقام، ففي حلب ستستغرق إزالة الأنقاض حوالي ستة أعوام من العمل المتواصل وقطع 26 مليون كيلومتر بالشاحنات. وفي المقابل، سيستغرق الأمر في حمص حوالي 2.5 عام وقطع 2.3 مليون كيلومتر بالشاحنات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن عملية إزالة الأنقاض ومعالجتها تشكل تحديات تنظيمية كبيرة: فهي باهظة التكلفة ويستغرق إنجازها وقتا طويلا، كما تفرض العمليات مخاطر بيئية أخرى من بينها الغبار وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وتلوث الموارد المائية. ومن ثم، فإن تحديد مواقع سحق الركام يواجه في الغالب مقاومة من السكان المحليين.

الخريطة 2-4: إعادة الإعمار حسب المحافظة والمنطقة

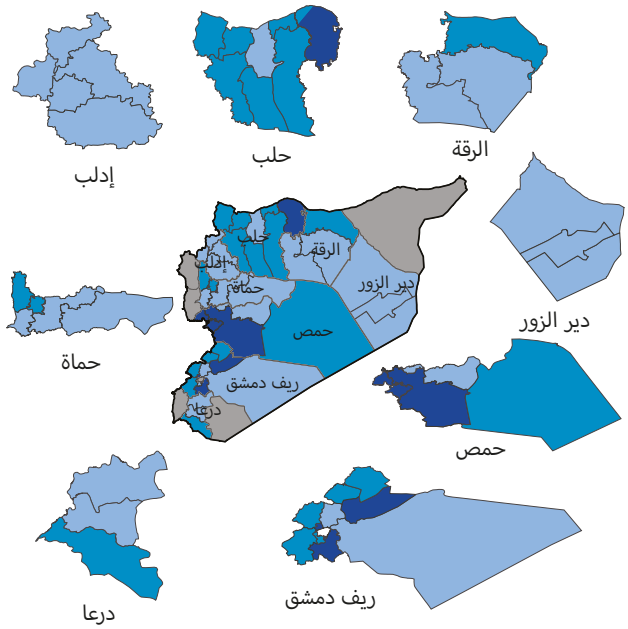

إعادة إعمار المحافظة

مستوى إعادة الإعمار النسبي حسب المنطقة

- مُكثَّف
- متوسط
- محدود إلى غير موجود

الخريطة 2-5. حساب تراكم الحطام حتى فبراير/شباط 2017

حلب

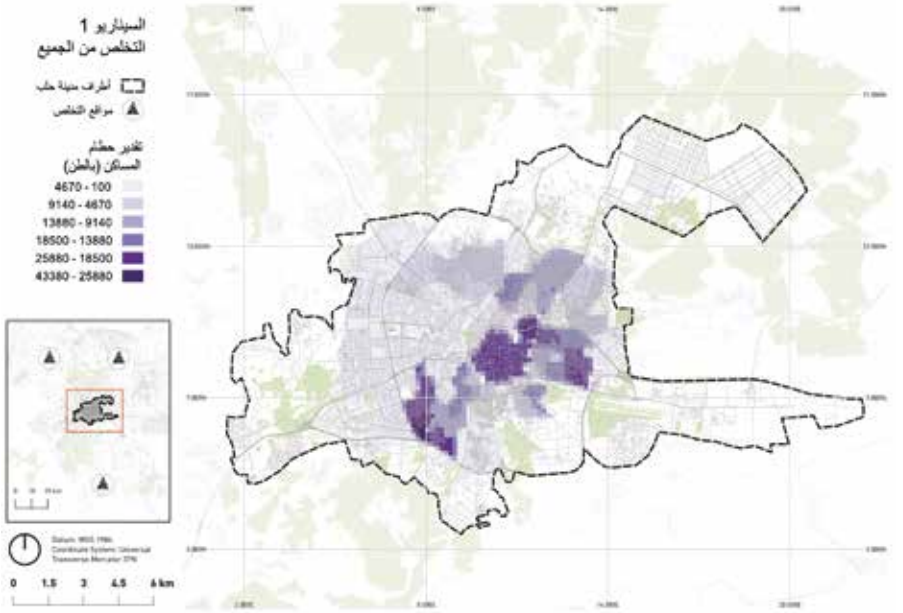

حمص

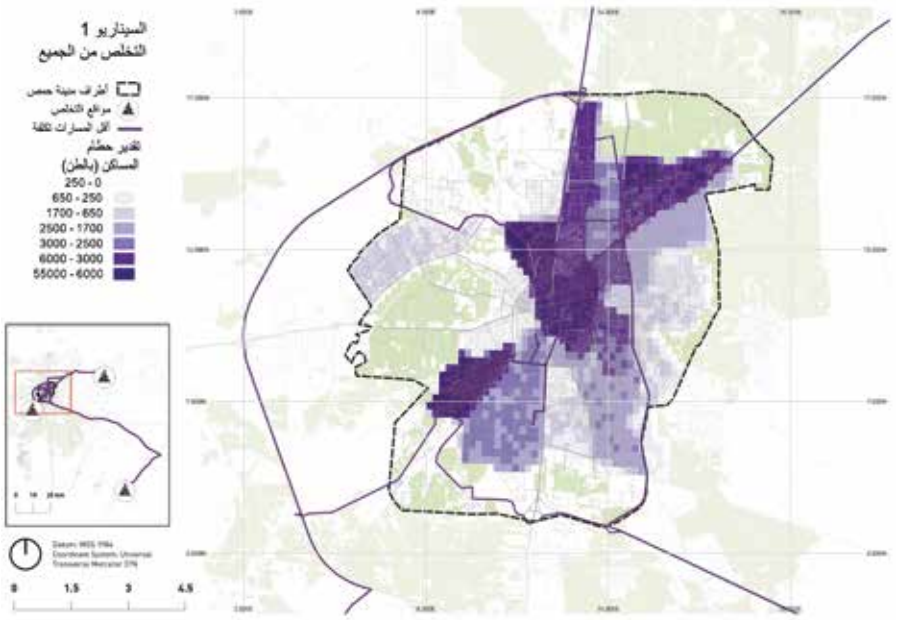

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي

أصبح الاقتصاد السوري معرَّضا بشكل متزايد لخطر ندرة المياه في العقود السابقة لاندلاع الصراع. ومن الناحية الفنية، لا تعاني سوريا من شح الموارد المائية مثل بعض جيرانها.[13] لكن مع اعتماد سياسات لا تشجع على الإدارة الرشيدة للموارد، فإنه بات يُنظر إليها على أنها بلد شحيح الموارد المائية (بارنز 2009). وقد أدى كل من الجفاف وسوء نظام الإدارة العامة والري بالغمر منعدم الكفاءة بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى أن نحو نصف مياه الري تأتي من خلال ضخ المياه الجوفية، إلى وضع ترتفع فيه تكاليف الإنتاج فضلا عن استنزاف مستويات المياه الجوفية (غليك 2014). ويقوم الكثير من الأسر المعيشية بحفر آبار خاصة بها في المناطق الريفية والحضرية، مع محدودية السيطرة على حفر الآبار. ويُعتبر أن نحو 78% من مجموع عمليات السحب من المياه الجوفية غير قابلة للاستدامة في سوريا (وادا وفان بيك وبيركينز 2012).

كان نقص المياه شائعا قبل اندلاع الصراع. فتغطية مياه الشرب كانت شاملة تقريبا قبل الصراع، لكن معظم المناطق كانت تعاني من نقص المياه لاسيما خلال فصل الصيف، حيث لم يكن يتم توفير المياه سوى لساعات قليلة محددة في اليوم. وقد حظيت إدارة الطلب باهتمام أقل بكثير. فالوصلات غير القانونية في الأحياء الجديدة بالمناطق الحضرية كانت شائعة قبل الأزمة، وكانت التعريفة بأقل من معدلات استرداد التكلفة. وكان أكثر من ثلثي المشتركين يدفعون أقل تعريفة، أي ما يعادل 6 سنتات لكل متر مكعب، كما تم تسجيله في عام 2009.

أدى الصراع إلى تعميق مشاكل الحصول على المياه بدرجة كبيرة. وقامت هذه الدراسة بتقييم الأضرار المادية في 457 من أصول البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي في ثماني محافظات (الجدول 2-3). وبشكل عام، فإن نحو ثلثي محطات معالجة المياه، ونصف محطات الضخ، وثلث أبراج المياه، وربع محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وسدس الآبار في مختلف أنحاء سوريا تم تدميرها أو تضررت جزئيا. ومع ذلك، تُظهر هذه الأضرار تباينا كبيرا فيما بين المناطق. ففي الرقة على سبيل المثال، ظلت جميع مرافق البنية التحتية تقريبا متضررة في وقت إجراء هذا التقييم. وعلى النقيض، كانت جميع الأصول تقريبا سليمة في كوباني، مما يعكس جهود إعادة الإعمار واسعة النطاق التي بُذلت بعد تحرير المدينة من حصار داعش.

لا تعكس الأضرار المادية بشكل كامل التعقيد المتزايد لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي. فتقييمات الأضرار الواردة هنا والمستندة إلى تقنية الاستشعار عن بُعد لا تحدد مباشرةً مستوى الضرر الذي لحق بشبكات أنابيب توزيع المياه أو الصرف الصحي أو المجاري بسبب الصعوبات في تقييم أداء الأصول الموضوعة تحت سطح الأرض لوظائفها. ولأن المياه يتم ضخها باستخدام الكهرباء، فإن أداء خدمات المياه لوظائفها يتحدد حسب حالة شبكة الكهرباء وتوافر المولدات والوقود.

[13] تتسم سوريا بأن مناخها قاحل إلى شبه قاحل وتشهد مستوى مرتفعا من التقلبات المناخية بشكل عام، أي أن جزءا من البلاد يكون شديد الخضرة وتسقط عليه أمطار غزيرة، وتكون أجزاء أخرى شديدة الجفاف. وتسقط معظم الأمطار خلال أشهر الشتاء. وتتلقى المنطقة الساحلية مستويات مرتفعة من الأمطار، في حين تتلقى أنحاء أخرى من البلاد مستويات أقل بكثير. وتُقدَّر المياه السطحية بنحو 10 مليارات متر مكعب والمياه الجوفية بنحو 6 مليارات متر مكعب سنوياً. ويستهلك الري حوالي 87% من الموارد المائية المتاحة، مقابل 9% للاستخدام المنزلي و4% للصناعة.

وكان نقص الكهرباء السبب الرئيسي لانقطاع الخدمات، فيما يُعد الضرر الذي لحق بمحطات الضخ وشبكات الأنابيب المشكلة الثانية الأكثر شيوعا.

الجدول 2-3: الأضرار في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي (ثماني محافظات)

نوع الأصول	تغطية خط الأساس	مُدمَّرة	متضررة جزئيا	متضررة كليا	نسبة الأصول المتضررة
آبار	234	3	29	32	%14
برج/خزان مياه	176	18	34	52	%30
محطة معالجة مياه	8	0	5	5	%63
محطة معالجة الصرف الصحي	4	0	1	1	%25
سد	6	0	0	0	%0
منشآت صرف أخرى	3	1	1	2	%67
محطة ضخ	21	0	12	12	%57
مستودع تخزين	2	0	0	0	%0
مكتب المياه/الصرف الصحي	3	2	1	3	%100

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

أدى نقص المياه إلى استخدام آليات تكيُّف مختلفة. فقد لجأ السوريون إلى استخدام آليات بديلة لاستعادة الحصول على المياه، لاسيما خلال الفترات الطويلة لتوقف شبكة المياه العامة. ووفقا للأمم المتحدة، قامت هيئة المياه بإنشاء 60 بئرا جديدا في حماة من أجل الحفاظ على إمدادات خطوط الأنابيب. وفي حلب، وفَّر أكثر من 300 بئر قديمة وجديدة إمدادات المياه التي تشتد الحاجة إليها، من بينها آبار خاصة وأخرى تابعة لمساجد. وكان يوجد أكثر من 65 شاحنة مياه عامة توصِّل المياه مما يزيد على 550 خزانا تتراوح أحجامها بين 5 و95 مترا مكعبا والتي كانت تُعاد تعبئتها بعد ذلك بالمياه من الآبار. وتعمل المدينة حاليا على تركيب 140 خزانا أخرى في شرق حلب، وهناك أكثر من 1500 شاحنة مياه خاصة تقدم المياه للسكان. وبالإضافة إلى نقص المياه، هناك أيضا العديد من الشكاوي بشأن جودة المياه وارتفاع أسعار شاحنات المياه (12 دولارا لكل ألف لتر من المياه).

البنية التحتية لقطاع الكهرباء

كان قطاع الكهرباء ضعيفا بالفعل وبحاجة إلى الإصلاح قبل اندلاع الصراع. وكان الطلب على الكهرباء يتزايد باطراد وبمعدل أسرع من معدل التوسُّع في قدرات التوليد، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي وإجراء تخفيف للأحمال. وفي عام 2009، بلغ تخفيف الأحمال 671 جيجاوات/ساعة مقابل 391 جيجاوات/ساعة في عام 2008، وكان يُتوقع استمراره في السنوات التالية. وأدت الخسائر الفنية وغير الفنية الكبيرة وتدهور البنية التحتية إلى ضعف انتظام إمدادات الكهرباء وعدم كفايتها، مما أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبلغت الخسائر الفنية لشبكة النقل والتوزيع 15.9% في عام 2010. فيما بلغت الخسائر غير الفنية (الناجمة عن السرقة والخطأ في قراءة العدادات والفواتير وما إلى ذلك) 9.9% من إجمالي الطلب بالشبكة عام 2010. وعكست الفجوة بين جانبي الطلب والعرض وارتفاع مستوى الخسائر نقص الاستثمار وسوء إدارة هذا القطاع. فقد كان من الصعب اجتذاب استثمارات جديدة بسبب انخفاض تعريفات الكهرباء المحلية التي بلغ متوسطها 4.24 سنت/كيلووات ساعة، مقابل 12.9 سنت/كيلووات ساعة لصادرات الكهرباء.

لحقت أضرار مادية جسيمة بالبنية التحتية لقطاع الكهرباء جراء الصراع، لكن شبكة النقل لا تزال حتى الآن تؤدي وظائفها إلى حد كبير رغم أنها تمتد عبر مناطق تسيطر عليها أطراف مختلفة. ووفقا للتقارير الإعلامية وتقدير الأضرار، فإن البنية التحتية الثانوية (خطوط الكهرباء والمحطات الفرعية) يبدو أنها تعمل على الأقل بشكل جزئي. لكن بالرغم من أن الشبكة الوطنية لا تزال تؤدي وظائفها إلى حد كبير (الخريطة 2-6) مع استمرار وجود وصلات النقل الرئيسية، فإن جودة الخدمة سيئة للغاية في معظم أنحاء البلاد، كما انفصلت بعض المناطق عن الشبكة العامة لسنوات. ولا تزال سدود توليد الطاقة الكهرومائية الثلاثة، وخمس من بين محطات الكهرباء الرئيسية الثلاث عشرة التي توافرت معلومات بشأنها تعمل بكامل طاقتها، وهناك محطتان أخريان لتوليد الكهرباء تعملان بشكل جزئي (الخريطة 2-6). والمحطتان الرئيسيتان اللتان تم تدميرهما بالكامل بسبب القتال الدائر هما محطة كهرباء زيزون في محافظة إدلب (القدرة المركبة 544 ميجاوات) ومحطة حلب الحرارية لتوليد الكهرباء في محافظة حلب (القدرة المركبة 1065 ميجاوات). وتم أيضا تدمير محطة كهرباء التيم ، وهي محطة صغيرة لتوليد الكهرباء بالقرب من مدينة دير الزور (القدرة المركبة 100 ميجاوات)، تدميرا كاملا.

رغم عدم وضوح الترتيبات المؤسسية، فإنه يتم توزيع الكهرباء خارج حدود المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وتشير شواهد غير موثقة إلى أن الحكومة تنسِّق بشكل ضمني وصريح مع الجماعات المتمردة المختلفة لضمان صيانة محطات الكهرباء حتى وإن كانت تحت سيطرة المتمردين. ولا توجد أي معلومات إضافية بشأن كيفية عمل هذه الترتيبات.

تعطَّل تقديم الخدمات على نطاق واسع حيث أدى نقص الوقود والمعوقات أمام عمليات التشغيل والصيانة الناجمة عن الصراع إلى انخفاض حاد في إمدادات الكهرباء العامة. وتراجع توليد الكهرباء إلى 16208 جيجاوات/ساعة عام 2015 مقابل 43164 جيجاوات/ساعة عام 2010، أي بانخفاض بنسبة 62.5%. ويبدو أن هذا الانخفاض يُعزى بدرجة كبيرة إلى نقص الوقود لأن قدرات التوليد المتاحة تراجعت بنحو 30% فقط في الفترة ذاتها. ويبدو أن نقص الوقود ينطبق على زيت الوقود الثقيل والغاز الطبيعي. فقد انخفض استهلاكهما لأغراض توليد الكهرباء بنسبة 70 و54% على التوالي بين عامي 2010 و2015. وتراجع الطلب أيضا بسبب الصراع، مع انخفاض حمل الذروة السنوي من 9595 ميجاوات في 2012 إلى 5471 ميجاوات في 2015. لكن حقيقة أن الانخفاض في قدرات التوليد أشد حدة بكثير منه في ذروة الطلب تشير إلى أن المعوِّق الرئيسي على جانب العرض.

الخريطة 2-6: تقديرات الأضرار في الأصول الرئيسية لقطاع الكهرباء

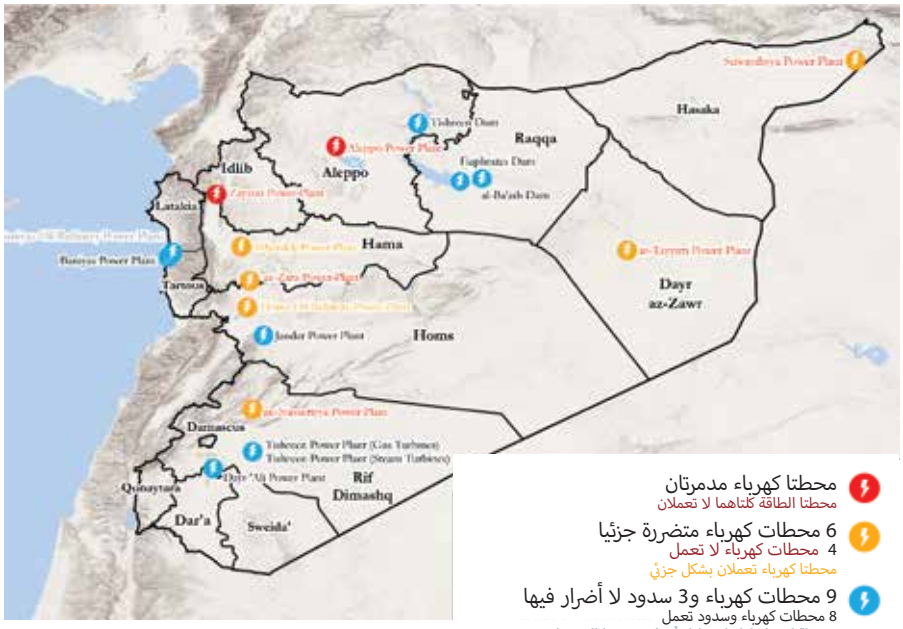

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

الجدول 2-4 وضع الشبكة العامة للكهرباء والبنية التحتية الرئيسية للطاقة في 7 مدن بسوريا (%)

المدينة	الوضع المادي			الوضع التشغيلي	
	لا أضرار	متضررة جزئيا	مُدمَّرة	تعمل	تعمل جزئيا	لا تعمل
حلب	89.39	3.81	6.80	0.33	99.00	0.66
إدلب	94.29	1.43	4.29	92.86	2.86	4.29
حماة	99.24	0.51	0.25	0.25	99.75	0.00
كوباني	66.67	33.33	0.00	66.67	0.00	33.33
تدمر	30.00	70.00	0.00	10.00	90.00	0.00
دوما	88.24	5.88	5.88	23.53	64.71	11.76
الرقة	94.59	0.00	2.70	13.51	86.49	0.00

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

تسبب تراجع إمدادات الكهرباء في حدوث اضطرابات كبيرة في حياة السوريين (الجدول 2-4). فغالبية المدن لا تحصل على الكهرباء سوى لساعات قليلة في اليوم. وقد طبَّقت الحكومة سياسة ترشيدية من خلال تخفيف الأحمال في عموم أرجاء البلاد. ويتفاوت توفُّر الكهرباء تفاوتا كبيرا فيما بين المناطق داخل المدينة الواحدة وكذلك فيما بين المناطق الحضرية والريفية. وتُعدَّل مواعيد الكهرباء بشكل غير منتظم وبدون إنذار تقريبا وفقا لتوفُّر الوقود في المقام الأول. ويُعد التحويل الإستراتيجي للكهرباء أمرا شائعا، على سبيل المثال، لحصاد المحاصيل أو الري أو ضرورة الحفاظ على البنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات.

أدى نقص الكهرباء إلى استخدام آليات تكيُّف مختلفة. وبسبب هذه الأزمة، ازدهرت الأسواق السوداء للوقود ومستلزمات توليد الكهرباء. وتتفاوت أسعار الوقود تفاوتا كبيرا فيما بين المدن تبعا لتوفُّر الوقود واختلاف نظم التسعير الحكومية من منطقة لأخرى. وتمثل المولدات التجارية والخاصة، وكذلك بطاريات السيارات (التي يتم شحنها من شبكة الكهرباء أو مصادر أخرى) المصدر الرئيسي للكهرباء بالنسبة للأسر المعيشية في العديد من المدن المتضررة من الصراع. وتُظهر المسوح الاستقصائية التي أُجريت في حلب وحماة وإدلب أن نسبة صغيرة من المشاركين كانوا يعتمدون فقط على الشبكة العامة لتوليد الكهرباء (الشكل 2-1). وقام العديد من الأسر المعيشية بتحويل الأجهزة الكهربائية الصغيرة لتعمل ببطاريات للسيارات جهدها 12 فولت.

مازالت الحكومة السورية تدعم الكهرباء، لكن حجم هذا الدعم غير واضح. ولا يزال دعم الكهرباء يشكل عبئا على الموارد الحكومية. ورغم أنه لا توجد لدينا بيانات عن المبلغ الفعلي لدعم الكهرباء، فإن مصادر إعلامية محلية تفيد بأنه يُستهدف إجراء زيادات في أسعار الكهرباء سعياً لتحرير بعض الموارد الحكومية. وتتفاوت تعريفة الكهرباء بناءً على نوع المستهلك وحجم الكهرباء المستخدم والجهد الكهربي. ويُوجَّه معظم دعم الكهرباء إلى استهلاك الأسر المعيشية عند مستويات أقل من الاستخدام الشهري.

الشكل 2-1: مصادر إمدادات الكهرباء في ثلاث مدن متأثرة بالصراع

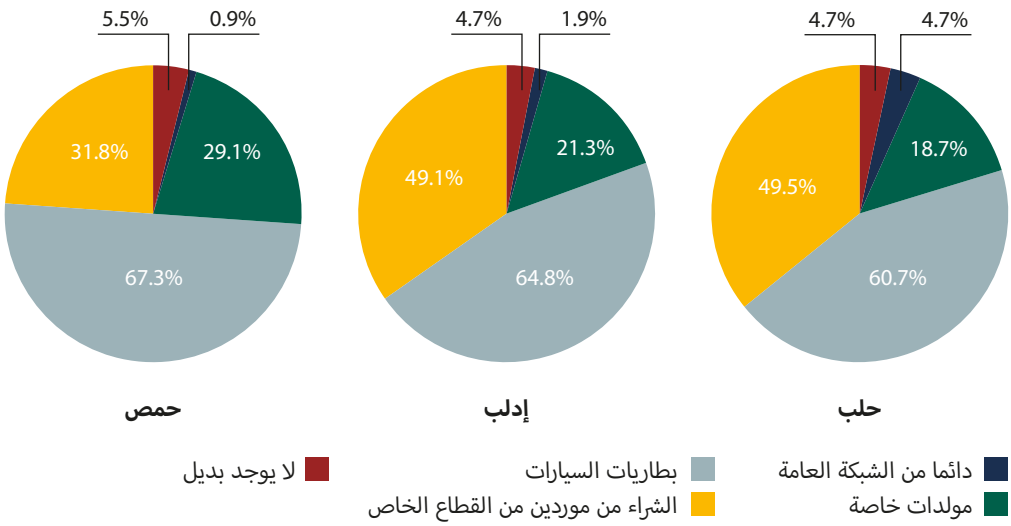

المصدر: الأمم المتحدة.

البنية التحتية لقطاع النقل

اتسعت شبكة الطرق في سوريا توسُّعا سريعا قبل اندلاع الصراع لمواكبة النمو السريع للاقتصاد والسكان. وفي العقد السابق لنشوب الصراع، اتسعت شبكة الطرق بنسبة 10% وتم رصف 70% منها بالأسفلت. وكانت هذه الزيادة أكبر من الزيادة المقابِلة في عدد المركبات. لكن ست سنوات من الإصلاحات الاقتصادية، التي شملت خفض ضرائب الاستيراد من أكثر من 250 إلى 50% وإدخال الائتمان المصرفي لشراء السيارات، أدت إلى زيادة غير مسبوقة في عدد المركبات على الطريق. ووفقا للمكتب المركزي للإحصاء في سوريا، زاد العدد الإجمالي للمركبات المسجَّلة في البلاد من 1.2 مليون عام 2006 إلى 2.1 مليون عام 2010.

تقع شبكة الطرق السريعة السورية المتطورة جيدا بشكل أساسي في النصف الغربي من البلاد (الخريطة 2-7). وهذه الشبكة عبارة عن طريق سريع مقسَّم ومتعدد الحارات يمتد على طول محور دمشق-حمص-حماة-حلب، مع وجود امتدادات تصل إلى ميناءي طرطوس واللاذقية على البحر الأبيض المتوسط، وتصل إلى الأردن جنوبا ولبنان غربا. وكانت شبكة الطرق الثانوية بحالة جيدة بوجه عام، وكان يجري إنشاء طرق إضافية لتوسيع شبكة الطرق السريعة الرئيسية لتشمل فرعا يصل من اللاذقية إلى حلب. وتوجد حدود لوزن الحمولة على الطرق السريعة والثانوية، وتعمل محطات الوزن للحد من الحمولات الزائدة للشاحنات. ولا يتم ربط الجزء الشرقي من البلاد إلا من خلال طرق ثنائية الحارات نظرا لقلة عدد السكان هناك. وفي عام 2010، بلغ إجمالي طول شبكة الطرق في سوريا 69837 كيلومترا، منها 45345 كيلومترا تم رصفها (من بينها 1103 كيلومترات طرق سريعة). ويُعد إم5 أهم طريق سريع في البلاد. فهذا الطريق، الذي يبلغ طوله 474 كيلومترا، يمثل العمود الفقري للشبكة الوطنية. وهو يربط الحدود مع الأردن في الجنوب بدمشق العاصمة ويمتد شمالا ليصل إلى حلب ثاني أكبر مدينة في البلاد. ويربط هذا الطريق السريع مدنا أخرى هي درعا والنبك وحمص وحماة.

ألحق الصراع أضرارا كبيرة بالبنية التحتية لقطاع النقل. ويمكن تصنيف الأضرار المادية للصراع في فئتين رئيسيتين: (1) الأضرار الناجمة عن انفجار القنابل والمدفعية، مما يتسبب في إحداث حُفر وهبوط سطحي، و(2) الأضرار التبعية الناجمة عن سقوط الحطام من المباني المدمرة وقطع الطريق ونقاط التفتيش، مما يجعل أجزاء كبيرة من الطريق متعذر الوصول إليها ويقيِّد حركة الأشخاص والمركبات. ويقدم تحليل البيانات تقديرا لإجمالي الطول الخطي للطرق والجسور المتضررة وغير المتضررة في المدن العشر التي شملها المسح. ويتجاوز التقدير نطاق الطرق المشمولة في المسح داخل مدينة ما ليشمل طرقا أخرى كذلك. ويستند تفسير هذا النوع من المعلومات إلى مقارنة خرائط صور الأقمار الصناعية بهذه البيانات.

الخريطة 2-7: الطرق والسكك الحديدية الرئيسية

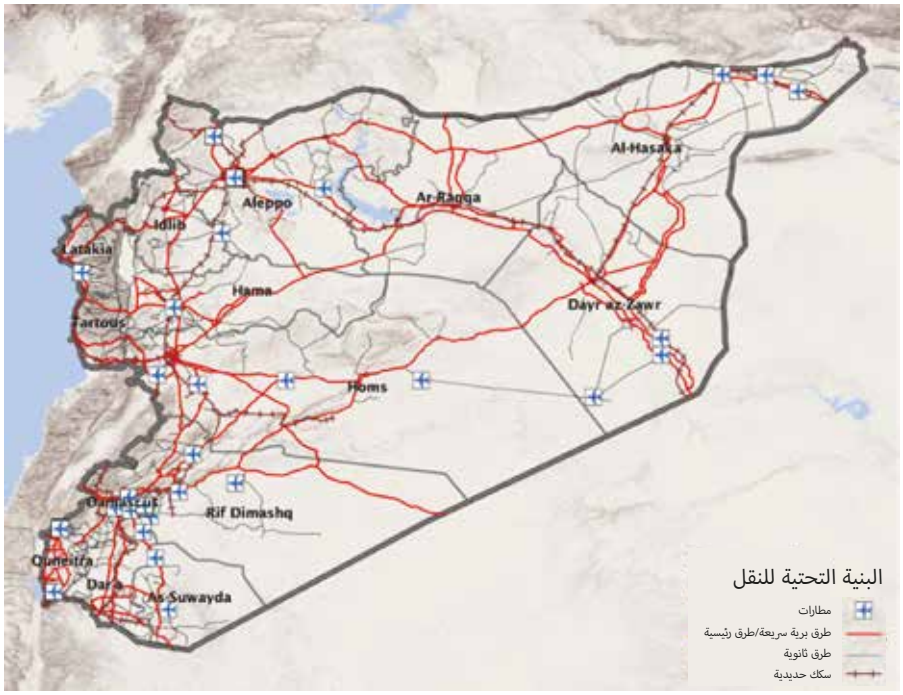

المصدر: كوريدج سيرفيسيس

الشكل 2-2: الأضرار في الطرق داخل المدن

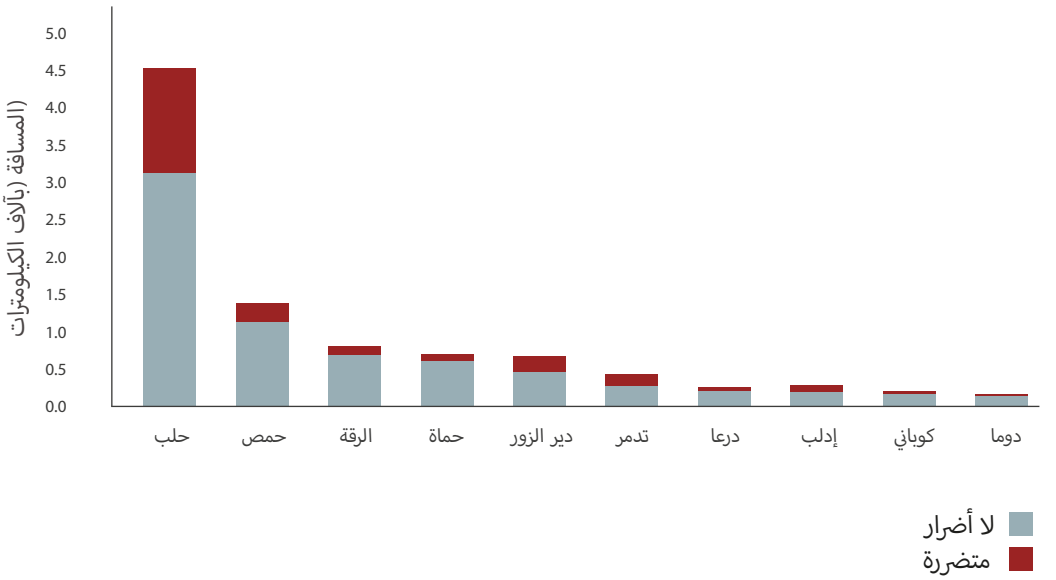

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

لحقت أكبر الأضرار بالطرق الرئيسية داخل المدن.[14] ففي جميع المدن العشر، تضرر ما مجموعه 30 كيلومترا من الطرق وتسعة جسور أو تم تدميرها. وغالبية أضرار الطرق في المدن العشر مرتبطة بالصراع وتُعزى بالأساس إلى القصف الجوي، والأضرار التبعية، ونقص الصيانة، والحواجز التي من صنع الإنسان. وتُعد حلب المدينة الأشد تضرراً حيث تمثل غالبية الأضرار الموجودة في المدن العشر بالقيمة المطلقة والنسبية (الشكل 2-2). ومع التصعيد الأخير للصراع، تضاعفت الأضرار التي لحقت بقطاع النقل البري في حلب بدايةً من سبتمبر/أيلول 2016، حيث بلغت نسبة الأضرار 44% في فبراير/شباط 2017. لكن التأثير على أداء الطرق لوظائفها يمتد إلى ما هو أبعد من تعرُّضها لأضرار مباشرة. وغالبا ما يتعذر الوصول إلى قطاعات كبيرة من الطرق بسبب تعرُّض قطاعات صغيرة منها لأضرار مباشرة تؤثر بشكل كبير على إمكانية الانتقال عموما.

لحقت أضرار أيضا بالمطارات والسكك الحديدية والموانئ. وتوجد في سوريا 26 مطارا ذات مدارج معبَّدة وخمسة مطارات بمدارج يبلغ طولها أكثر من 3 آلاف متر. وقبل اندلاع الصراع، كانت المطارات السورية الدولية الثلاثة في دمشق وحلب واللاذقية تستقبل مجتمعةً 2.5 مليون مسافر في 13 ألف رحلة جوية سنوياً في المتوسط. وحاليا، مطار دمشق هو المطار الوحيد الذي يسيِّر الرحلات الدولية. وتوقفت شبكة السكك الحديدية السورية (إجمالي طولها 2423 كيلومترا) عن العمل بسبب الصراع.

لم يؤدِ الصراع فقط إلى التدمير المادي لشبكة الطرق بل أحدث اضطرابا في التحرك والانتقال ومزَّق سبل التواصل والربط داخل البلاد والمنطقة. وقد زادت مسافات السفر على الطرق في مختلف أنحاء البلاد نظرا لأن الظروف المرتبطة بالصراع وأحوال الطقس وعوامل أخرى أجبرت المسافرين على سلك طرق بديلة أطول للوصول إلى وجهاتهم. ويوضح الشكل 2-3 الحد الأدنى لمسافة السفر على الطرق بين أبرز المدن في كل محافظة قبل اندلاع الصراع. وقام هذا التحليل بعد ذلك، باستخدام التقارير المتاحة للجمهور وصور الأقمار الصناعية عن الأضرار والقيود الأخرى، بتقييم الحالة التشغيلية لكل قطاع من الطرق (حتى مارس/آذار 2017) لحساب الحد الأدنى للمسافة التي يتعيَّن على المدنيين قطعها للانتقال من مدينة إلى أخرى. وبالقيمة الاسمية، كان ربط مدينة دير الزور الأكثر تدنياً. فمقارنة بالوضع قبل نشوب الصراع، زادت المسافة بواقع 155كم للوصول إلى دمشق، و170كم للوصول إلى درعا، و 187كم للوصول إلى الحسكة. وكانت الأخيرة هي أكبر نسبة للزيادة في مسافة السفر (42.6%) بين جميع المدن التي شملها التحليل هنا.

منشآت الرعاية الصحية

قبل الصراع، كانت قدرات البنية التحتية المادية في قطاع الرعاية الصحية أقل من المتوسطات في منطقة الشرق الأوسط وكانت متفاوتة تفاوتا كبيرا حسب المناطق. وفي الفترة من 2005 إلى 2010، زادت نسب الأسرّة في المستشفيات من 1.4 إلى 1.5 سرير لكل ألف شخص،

[14] يغطي تقييم الأضرار لقطاع النقل البري في سوريا الفئات التالية من أصول الطرق: الطرق السريعة، والطرق الرئيسية، والطرق الثانوية، والطرق الداخلية، والمسارات، والطرق السكنية، والطرق الخدمية، والجسور. ولا يغطي التقييم سوى الأضرار المادية التي لحقت بالطرق والجسور ولا يشمل أصول البنية التحتية الإضافية الموجودة بين المدن مثل إشارات المرور، والقنوات المغطاة، والمخزونات الخاصة بالطرق والطرق السريعة، والسيارات الخاصة، ومرافق الوقود، والحافلات العامة.

الشكل 2-3: التغيرات في سبل الترابط: ما قبل الصراع مقابل المسافات الفعلية، مارس/آذار 2017

طول مسافة السفر الإجمالية بالكيلومتر من عاصمة المحافظة قبل الصراع

	دمشق	درعا	دير الزور	حلب	إدلب	القنيطرة	حمص	حماة	الحسكة	الرقة	طرطوس	اللاذقية	السويداء
دمشق													
درعا	101												
ديرالزور	448	544											
حلب	350	450	321										
إدلب	306	407	384	62									
القنيطرة	64	70	512	413	370								
حمص	162	263	359	188	145	226							
حماة	211	311	380	142	99	274	49						
الحسكة	618	718	253	364	425	681	458	442					
الرقة	432	532	137	197	260	495	272	256	189				
طرطوس	253	354	455	233	182	317	97	110	548	362			
اللاذقية	320	420	496	175	116	383	158	140	538	372	140		
السويداء	101	54	517	438	394	95	250	299	706	520	341	408	

طول مسافة السفر الإجمالية بالكيلومتر من عاصمة المحافظة حاليا

	دمشق	درعا	دير الزور	حلب	إدلب	القنيطرة	حمص	حماة	الحسكة	الرقة	طرطوس	اللاذقية	السويداء
دمشق													
درعا	111												
ديرالزور	603	714											
حلب	391	502	354										
إدلب	359	470	428	74									
القنيطرة	68	78	670	458	426								
حمص	170	281	442	221	190	237							
حماة	225	336	421	167	138	292	55						
الحسكة	738	849	441	416	488	805	577	556					
الرقة	460	570	163	211	285	527	299	278	278				
طرطوس	259	370	528	274	206	326	97	110	663	385			
اللاذقية	328	438	548	213	140	394	164	140	627	405	140		
السويداء	102	83	694	482	450	108	262	316	829	551	350	419	

نسبة الزيادة (%) في طول مسافة السفر الإجمالية من عاصمة المحافظة حاليا

	دمشق	درعا	دير الزور	حلب	إدلب	القنيطرة	حمص	حماة	الحسكة	الرقة	طرطوس	اللاذقية	السويداء
دمشق													
درعا	%8.2												
ديرالزور	%25.7	%23.7											
حلب	%10.6	%10.2	%9.3										
إدلب	%14.8	%13.4	%10.4	%15.3									
القنيطرة	%4.9	%9.9	%23.6	%9.7	%13.2								
حمص	%4.8	%6.5	%18.7	%15	%23.7	%4.7							
حماة	%6.3	%7.2	%9.7	%14.7	%28.6	%5.9	%10.9						
الحسكة	%16.3	%15.4	%42.6	%12.5	%13	%15.3	%20.6	%20.5					
الرقة	%6.1	%6.7	%15.7	%6.6	%8.9	%5.9	%8.9	%7.8	%32.1				
طرطوس	%2.2	%4.3	%13.7	%14.9	%11.7	%2.7	%0	%0.1	%17.4	%6			
اللاذقية	%2.5	%4.1	%9.4	%17.6	%17.7	%2.8	%3.2	%0	%14.3	%8	%0		
السويداء	%0.8	%34.4	%25.5	%9.2	%12.5	%12.1	%4.3	%5.5	%14.9	%5.7	%2.5	%2.7	

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

وهي نسبة تقل قليلا عن المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو 1.6 سرير لكل ألف شخص في عام 2009 (مؤشرات التنمية في العالم 2017). ووفقا لوزارة الصحة، كانت توجد 498 مستشفى في سوريا في عام 2010 (وزارة الصحة، عام 2011). وأظهر عدد الأسرّة أيضا وجود تفاوت جغرافي كبير: لم يكن يوجد في إدلب، التي يبلغ تعداد سكانها حوالي 1.5 مليون نسمة، سوى 3.9% من إجمالي الأسرّة؛ فيما كان يوجد في حلب، التي يبلغ تعداد سكانها حوالي 2.4 مليون نسمة، 20.1% من إجمالي الأسرّة (المكتب المركزي للإحصاء في سوريا، عام 2011). ورغم أن هذه الدراسة لم يُتح لها الاطلاع بشكل كامل على البيانات ذات الصلة، فإنه يُرجح أن المحافظات الواقعة في شمال شرق البلاد، بما فيها الحسكة والرقة، كان مستوى توافر منشآت الرعاية الصحية بها أقل بكثير.

لم تكن المستشفيات بمأمن من الهجمات في الصراع، فقد تم استهدافها خصيصا واستخدامها لأغراض عسكرية. وقد وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان وقوع هجمات على 400 منشأة (بعضها تعرَّض للهجوم عدة مرات) ووفاة 768 شخصا من العاملين الصحيين في سوريا في الفترة بين مارس/آذار 2011 ونهاية يوليو/تموز 2016. وهذه الأرقام تؤكدها الجمعية الطبية السورية الأمريكية التي توثِّق زيادة عدد الهجمات بنسبة 90% تقريبا على المنشآت والكوادر الطبية في سوريا في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2286 بتاريخ 3 مايو/أيار 2016 والذي يدين الهجمات على المنشآت والكوادر الطبية في مناطق الصراع (الجمعية الطبية السورية الأمريكية، 2017). وللأسف، منذ جمع هذه البيانات في يوليو/تموز 2016، استمرت الهجمات على المنشآت الصحية مع مواصلة قصف المستشفيات الرئيسية في حلب خلال أشهر أبريل/نيسان ومايو/أيار وديسمبر/كانون الأول 2016. وتشير التقديرات الآن إلى أنه يقع هجوم على المنشآت أو الكوادر الطبية كل 48 ساعة (الجمعية الطبية السورية الأمريكية 2017).

تعرَّضت 6 من بين كل 10 منشآت صحية في المدن العشر التي شملها المسح، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الطبية والنقاط الطبية والعيادات الشاملة، لبعض أشكال الأضرار حتى فبراير/شباط 2017. وتُعد حالة البنية التحتية الخاصة بالرعاية الصحية خطيرة. وفي ثماني من بين المدن العشر التي شملها المسح، ألحق الصراع أضرارا بأكثر من نصف المنشآت الصحية بكافة أنواعها. وبشكل عام، تم تدمير 16% من مجموع المنشآت الصحية تدميرا كاملا وتضرر 42% منها بشكل جزئي. ويشير حجم الأضرار المادية إلى أن الصراع الأهلي أدى إلى الحد بشدة من إمكانية حصول المجتمعات المحلية على خدمات الرعاية الصحية جيدة النوعية التي يُحتاج إليها في جميع المدن العشر. ويؤثر هذا الوضع ليس فقط على من يحتاجون إلى رعاية طبية طارئة، بل أيضا على المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية لعلاج الأمراض غير السارية والحالات المزمنة والرعاية الصحية للأمهات والأطفال وخدمات الصحة العقلية. وتمت أيضا إعاقة الأنشطة المتعلقة بمراقبة الأمراض، مما يعرِّض السكان لمخاطر تفشي الأمراض.

يتفاوت حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للرعاية الصحية تفاوتا كبيرا فيما بين المدن العشر. اوفي حلب، دُمرت 14 مستشفى و57 مركزا طبيا حتى ديسمبر/كانون الأول 2016. ويعادل ذلك تدمير 35% من البنية التحتية للرعاية الصحية الموجودة في حلب قبل اندلاع الصراع تدميراً كاملاً، وهي إحدى أعلى النسب في المدن العشر (الشكل 2-4). ووقعت أيضا أضرار بالغة في مدينتي الرقة ودير الزور. فحتى فبراير/شباط 2017، تعرَّضت حوالي 9 من بين كل 10 منشآت صحية في كلتا المدينتين لشكل من أشكال الأضرار. وبلغت نسبة المنشآت الصحية التي تضررت جزئيا 80% في الرقة و79% في دير الزور.

الشكل 2-4: الأضرار في إجمالي منشآت الرعاية الصحية حسب المدينة

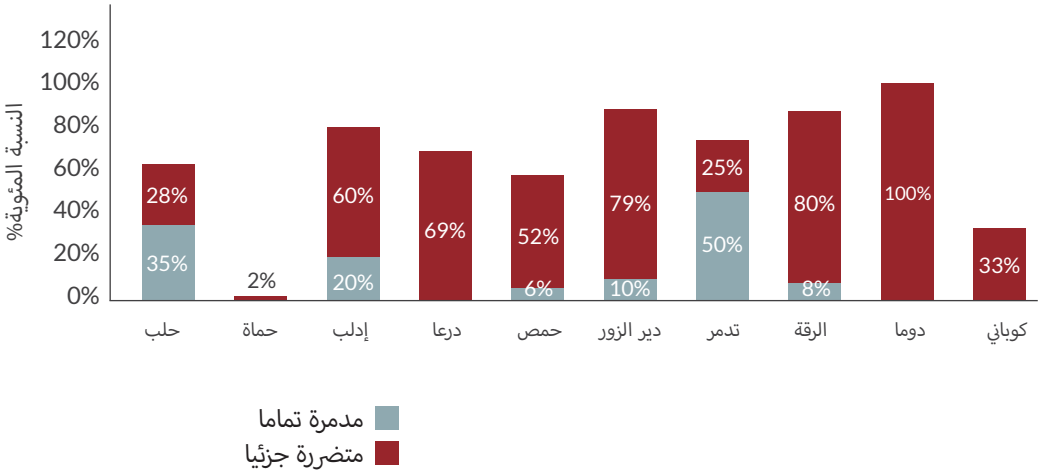

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

ولحق دمار شديد أيضا بالبنية التحتية للرعاية الصحية في إدلب. فحتى فبراير/شباط 2017، تعرَّضت 8 من بين كل 10 منشآت صحية لدرجة ما من الأضرار.

تفاوتت الأضرار أيضا حسب نوع المنشأة والملكية. وحتى فبراير/شباط 2017، تعرَّض 54% من مجموع المستشفيات في المدن العشر لنوع من الأضرار. ولم تكن المستويات الدنيا من الرعاية بمنأى من الصراع. وحتى فبراير/شباط 2017، تعرَّض قرابة 68% من مجموع المراكز الطبية، و84% من المراكز الطبية المتخصصة، و75% من النقاط الطبية، و51% من مجموع العيادات الشاملة لنوع من الأضرار المادية (الشكل 2-5). وبين المستشفيات المتضررة، كان هناك تباين كبير بين المستشفيات العامة والخاصة فيما يتعلق بحجم الأضرار. وحتى فبراير/شباط 2017، أشارت التقديرات إلى أن 60% من مجموع المستشفيات العامة و48% من المستشفيات الخاصة تم تدميرها بالكامل أو تضررت جزئيا في المدن العشر التي شملها المسح. وبشكل أكثر تحديداً، تم تدمير حوالي 11% من مجموع المستشفيات العامة تدميرا كاملا وتضرر حوالي 50% منها بشكل جزئي. وفي القطاع الخاص، بلغت نسبة المستشفيات التي دُمرت 9% وتعرَّض نحو 40% لمستوى من الأضرار.

أدى استهداف المنشآت الصحية والكوادر الطبية إلى فرار مقدِّمي خدمات الرعاية الصحية وحدوث فراغ في منظومة الرعاية الصحية بأكملها. وتتوافر بيانات محدودة عن عدد الأطباء والممرضين وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين فروا، لكن هناك جهودا يجري بذلها لتحديد حجم هجرة القوى العاملة وتعيين موقعها. ووفقا لمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، فرَّ 15 ألفا على الأقل من الأطباء السوريين البالغ عددهم 30 ألفا. وشهدت المناطق الأشد تضررا خسائر أكبر. فمن بين الأطباء الذين كان يبلغ عددهم 6 آلاف طبيب في حلب في بداية الصراع، بقي أقل من 70% منهم في المدينة حتى عام 2014 (منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان 2015).

تفيد منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة داخل سوريا بوجود نقص حاد في الكوادر الصحية. وغالباً يكون الأطباء المقيمون، أو الأطباء البيطريون في حالات عديدة، هم الوحيدين الذين يقدمون خدمات الرعاية الصحية في البلدات الواقعة رهن الحصار. ويوجد نقص حاد في عدد الطبيبات بشكل خاص (لاسيما طبيبات التوليد وأمراض النساء)، وهو ما أثر بشدة على إتاحة خدمات الرعاية الصحية لنصف السكان. وبسبب الوضع الأمني الذي لا يمكن التنبؤ به، تخضع النساء بشكل متزايد لإجراء عمليات الولادة القيصرية (بدلا من الولادة الطبيعية المهبلية التي يصعب التنبؤ بميعادها) ويتركن المستشفى بمجرد الإفاقة من التخدير خشية تعرُّض المستشفى للقصف. ويُعتبر هذا الإجراء عملية جراحية كبيرة ويتطلب عادةً بقاء المريضة بالمستشفى من أربعة إلى خمسة أيام لضمان التعافي بشكل آمن. وكثيراً ما يضطر مقدِّمو الرعاية الصحية إلى استخدام أساليب مبتكرة مثل إجراء التشخيص عبر تطبيق واتساب أو غيره من تطبيقات الفيديو عبر الإنترنت مع متخصصين في الخارج بسبب نقص الأطباء، وتدريب الكوادر الصحية المستقبلية من خلال تقديم دورات عبر الإنترنت في المخابئ، وتطوير سلاسل توريد الأدوية عبر الحدود ونظم الدفع لإتاحة وصول الأدوية والرواتب إلى المدن المحاصرة.

الشكل 2-5: الأضرار في منشآت الرعاية الصحية، حسب نوع المنشأة، فبراير/شباط 2017

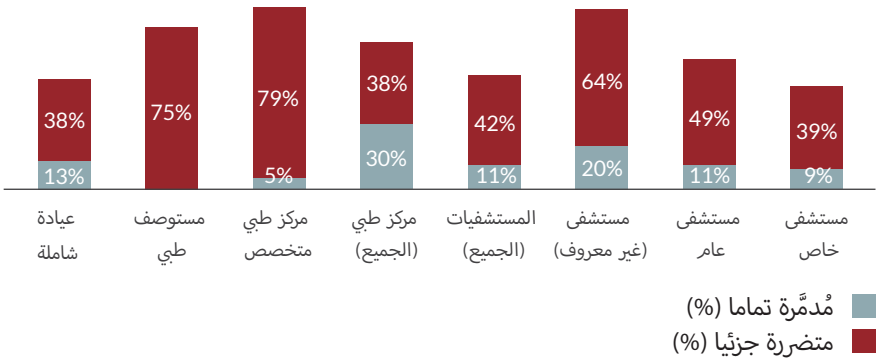

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

لا تعكس الأضرار المادية سوى مجموعة فرعية من آثار الصراع على قطاع الرعاية الصحية (الخريطة 2-8). ولم يُرصد ضمن الأضرار المادية التي نوقشت هنا الكثير من المستلزمات المباشرة لتوفير خدمات الرعاية الصحية مثل الأجهزة والأدوات واللوازم الطبية الأخرى. علاوة على ذلك، يؤدي التدمير المباشر للبنية التحتية في القطاعات الأخرى، مثل النقل والطاقة والمياه، بالتأكيد إلى وضع المزيد من العراقيل أمام إتاحة خدمات الرعاية الصحية وتقديمها بما في ذلك الحفاظ على سلاسل توريد العقاقير بالغة الأهمية وشبكات الإحالة.

قد تزيد أعداد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم في سوريا جراء انهيار نظام الرعاية الصحية عن أعداد من ماتوا مباشرةً في القتال. وقد أدى تدمير البنية التحتية للرعاية الصحية إلى تدهور الوضع الصحي في مختلف أرجاء البلاد، مع عودة ظهور الأمراض السارية وتفاقم تأثير الأمراض غير السارية وزيادة عبء الإصابات. فعلى سبيل المثال،

عاد مرض شلل الأطفال، الذي كان يُعتقد لفترة طويلة أنه تم القضاء عليه، للظهور والتفشي في مختلف أنحاء البلاد بسبب عدم القدرة على إجراء التطعيمات الروتينية (سبارو 2014). وكما أشار زاهر سحلول، رئيس الجمعية الطبية السورية الأمريكية، بإيجاز، يُعتقد أن نحو 200 ألف شخص قد ماتوا في سوريا بسبب عدم حصولهم على الرعاية الطبية الروتينية اعتبارا من فبراير/شباط 2014 (بيكر 2014). ويمثل هؤلاء في الواقع "حصيلة وفيات ثانوية" تفوق عدد من يقتلون بالقنابل والأسلحة النارية (بيكر 2014). "فهؤلاء يمثلون النساء اللائي لقين حتفهن أثناء المخاض لأنه لم يكن هناك من يجري لهن عملية ولادة قيصرية، أو الرجال الذين يتعرضون لأزمة قلبية ولا يمكنهم العثور على طبيب، أو الذين يعانون من مضاعفات بسبب الإصابة بمرض السكر. ويموت الناس بسبب الإصابة بأمراض مزمنة كان يمكن السيطرة عليها تماما قبل ثلاث سنوات" (بيكر 2014).

تتفاقم أوضاع الصحة العقلية حيث تظهر علامات "الإجهاد السام" على جيل كامل من الأطفال. وأشارت تقديرات الشبكة السورية للصحة العامة إلى حدوث زيادة في معدلات الإصابة بالقلق والاكتئاب والإجهاد اللاحق للصدمات كنتيجة مباشرة للصراع (الشبكة السورية للصحة العامة 2016). ويظهر ذلك بشكل حاد خاصةً بين الأطفال الذين يتم تصنيفهم على أنهم مصابون بمستويات من الإجهاد "السام"، حيث أفاد أكثر من 70% من الأطفال الذين شملهم المسح مؤخراً بأنهم يعانون من التبول اللاإرادي، وهو مؤشر على الإصابة باضطراب إجهاد ما بعد الصدمة (منظمة أنقذوا الأطفال 2017). وليس صعبا أن نعرف سبب ذلك: فثلثا الأطفال يُقال إنهم فقدوا أحد أحبائهم، أو فُجِّرت أو قُصفت منازلهم، أو تعرضوا لإصابات متصلة بالصراع.

الخريطة 2-8 الأضرار في قطاع الصحة على مستوى المحافظات

تقدير الأضرار في القطاع الصحي بسوريا (داخل المحافظات الثماني التي شملها المسح)

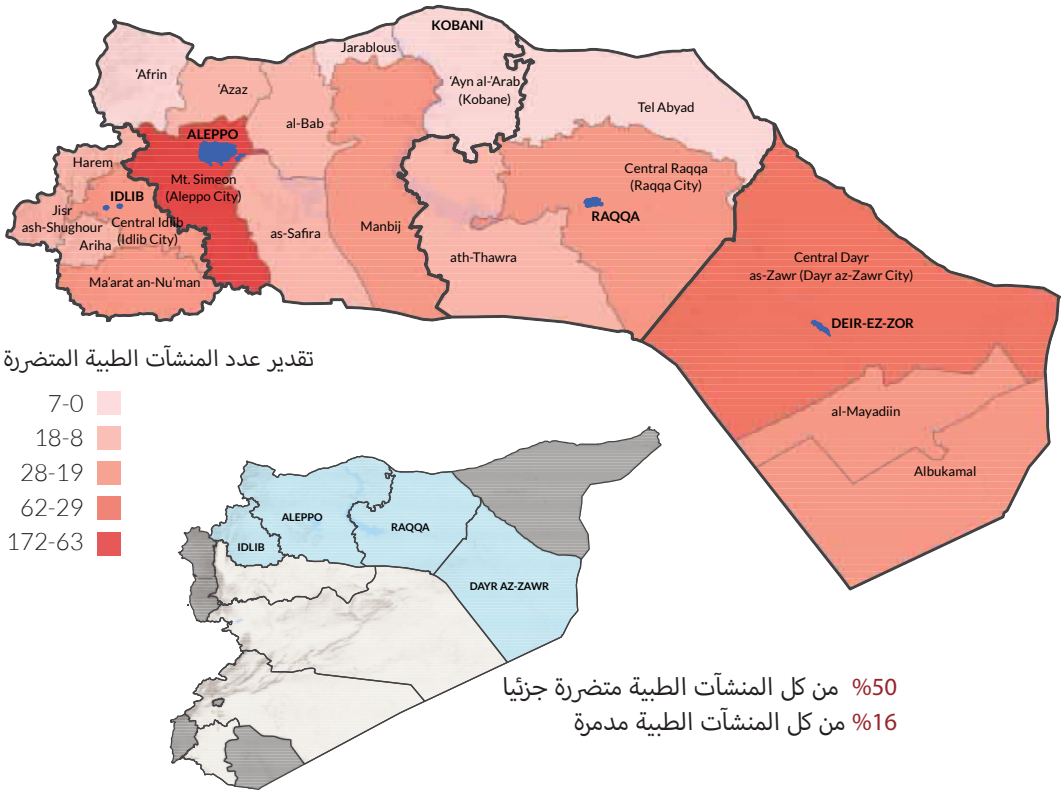

تقدير عدد المنشآت الطبية المتضررة

7-0
18-8
28-19
62-29
172-63

%50 من كل المنشآت الطبية متضررة جزئيا
%16 من كل المنشآت الطبية مدمرة

محافظات لم تشملها التغطية

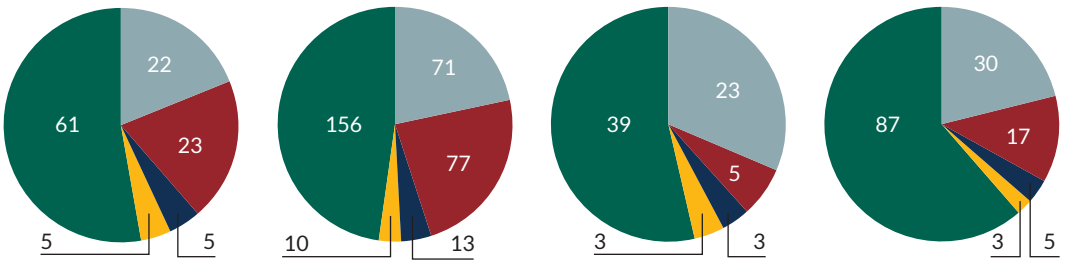

مستشفيات خاصة متضررة جزئيا/مدمرة
مستشفيات عامة متضررة جزئيا/مدمرة
مراكز طبية متخصصة متضررة جزئيا/مدمرة
مراكز طبية متضررة جزئيا/مدمرة
منشآت صحية بدون أضرار

تقدير عدد المنشآت الصحية المتضررة

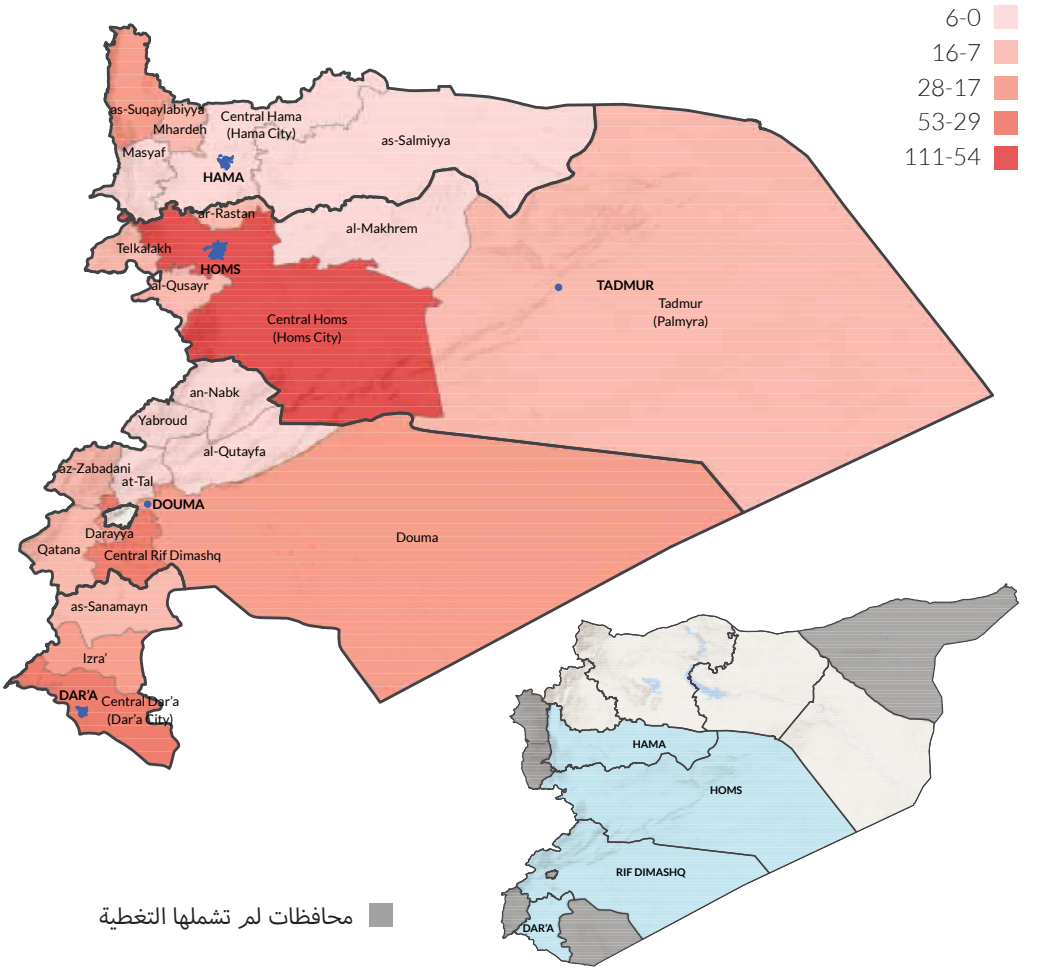

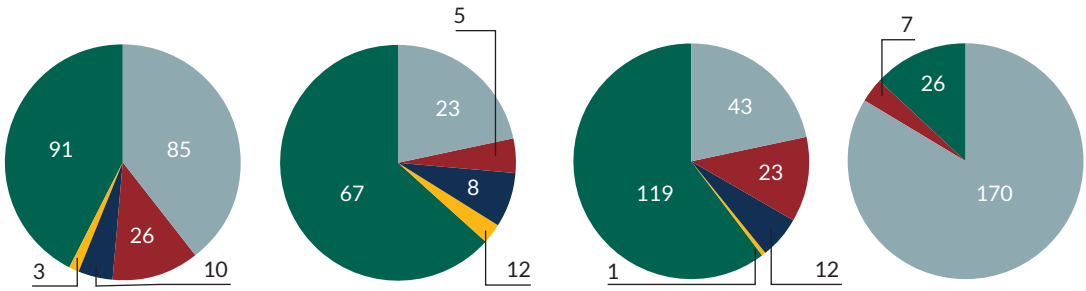

- مستشفيات خاصة متضررة جزئيا/مدمرة
- مستشفيات عامة متضررة جزئيا/مدمرة
- مراكز طبية متخصصة متضررة جزئيا/مدمرة
- مراكز طبية متضررة جزئيا/مدمرة
- منشآت صحية بدون أضرار

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

المنشآت التعليمية

كانت نواتج التعليم آخذة في التحسُّن في سوريا حتى عام 2010، حيث كادت تحقق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم. وفي عام 2009، كان صافي معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في سوريا، الذي بلغ 93%، مساوياً للمتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأكبر من المتوسط بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل (90%). وبلغ صافي معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية 67% للعام نفسه، متجاوزاً المتوسط في المنطقة وهو 60%. وكانت الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق ضئيلة جداً، حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في صافي معدلات الالتحاق 0.98 في المرحلة الابتدائية و1.01 في المرحلة الثانوية عام 2009.[15] كانت نواتج تعلُّم الطلاب في سوريا أدنى من المتوسطات الدولية لكنها كانت أعلى من مثيلاتها في معظم بلدان المنطقة. وفي دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم لعام 2007، حلَّت سوريا في المرتبتين 32 و39 من بين 49 بلدا، وذلك بالنسبة لمادتي العلوم والرياضيات للصف الثامن على التوالي. ومقارنةً بالبلدان الأخرى في المنطقة، حلَّ طلاب الصف الثامن بسوريا في المرتبتين الثالثة والخامسة بناءً على أدائهم في التقييم الخاص بمادتي العلوم والرياضيات على التوالي.

تحولت المنشآت التعليمية إلى قواعد عسكرية وأهداف خلال الصراع. واستُخدمت المدارس كثكنات عسكرية وملاجئ غير رسمية لأفراد المجتمعات المحلية المشردين. وكانت المنشآت التعليمية الأعلى استهدافاً هي المعاهد المهنية والمدارس الثانوية والمكاتب التعليمية حيث تعرَّضت للتضرر بشكل كامل بنسب مئوية هي 14.5 و14.7 و33.3 على التوالي. وظلت المدارس الابتدائية والجامعات سليمة تقريبا، حيث بلغت نسبة تعرُّض كل منهما للتضرر بشكل كامل 6.8% و5.8% على التوالي. وتعرَّضت المنشآت التعليمية في حلب لأعلى نسبة من الأضرار، حيث دُمر ما مجموعه 49 منشأة تعليمية (الخريطة 2-9). وتليها درعا حيث دُمرت 21 منشأة تعليمية، ثم الرقة وتدمر حيث دُمرت سبع منشآت. وشهدت محافظات أخرى، مثل كوباني وحمص ودوما ودير الزور، تضرر خمس منشآت أو أقل تضررا كاملا، فيما لم يتم تدمير أي منشآت تعليمية تدميرا كاملا في حماة وإدلب. وتشير التقديرات إلى أن نحو 57% من المنشآت التعليمية لا تزال تعمل في سوريا. ويعاني العديد من المدارس من محدودية الحصول على الكهرباء ومرافق المياه والصرف الصحي. وفي بعض الحالات، يجري استخدام المدارس بأكثر من طاقتها، فعلى سبيل المثال في إدلب حيث يزيد عدد الطلاب عن طاقة المدارس الاستيعابية؛ وفي المقابل في محافظات أخرى بالبلاد، يقل عدد الطلاب في المدارس بدرجة كبيرة بسبب نزوح السكان وتحرُّكهم.

[15] قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بإحصاءات التعليم.

الخريطة 2-9: الأضرار في منشآت قطاع التعليم بسوريا على مستوى المحافظات

تقدير الأضرار في القطاع التعليمي بسوريا (داخل المحافظات الثماني التي شملها المسح)

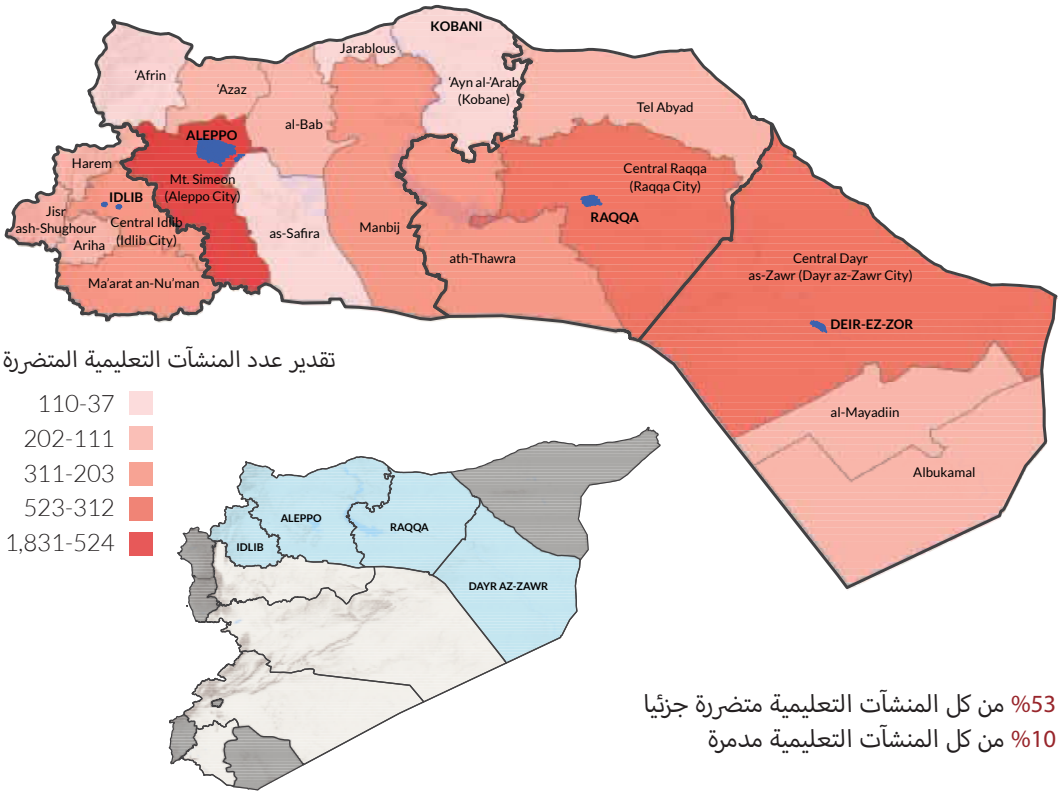

تقدير عدد المنشآت التعليمية المتضررة

110-37
202-111
311-203
523-312
1,831-524

%53 من كل المنشآت التعليمية متضررة جزئيا
%10 من كل المنشآت التعليمية مدمرة

محافظات لم تشملها التغطية

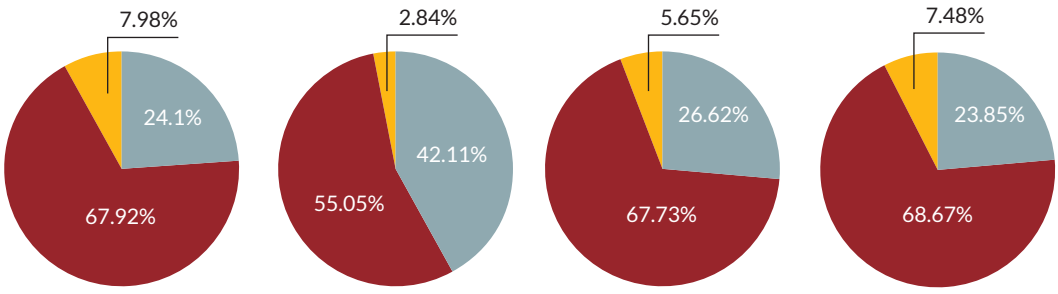

دير الزور **الرقة** **حلب** **إدلب**

مدارس ابتدائية متضررة جزئيا/مدمرة
مدارس ثانوية متضررة جزئيا/ مدمرة
منشآت تعليمية بدون أضرار

تقدير المنشآت التعليمية المتضررة

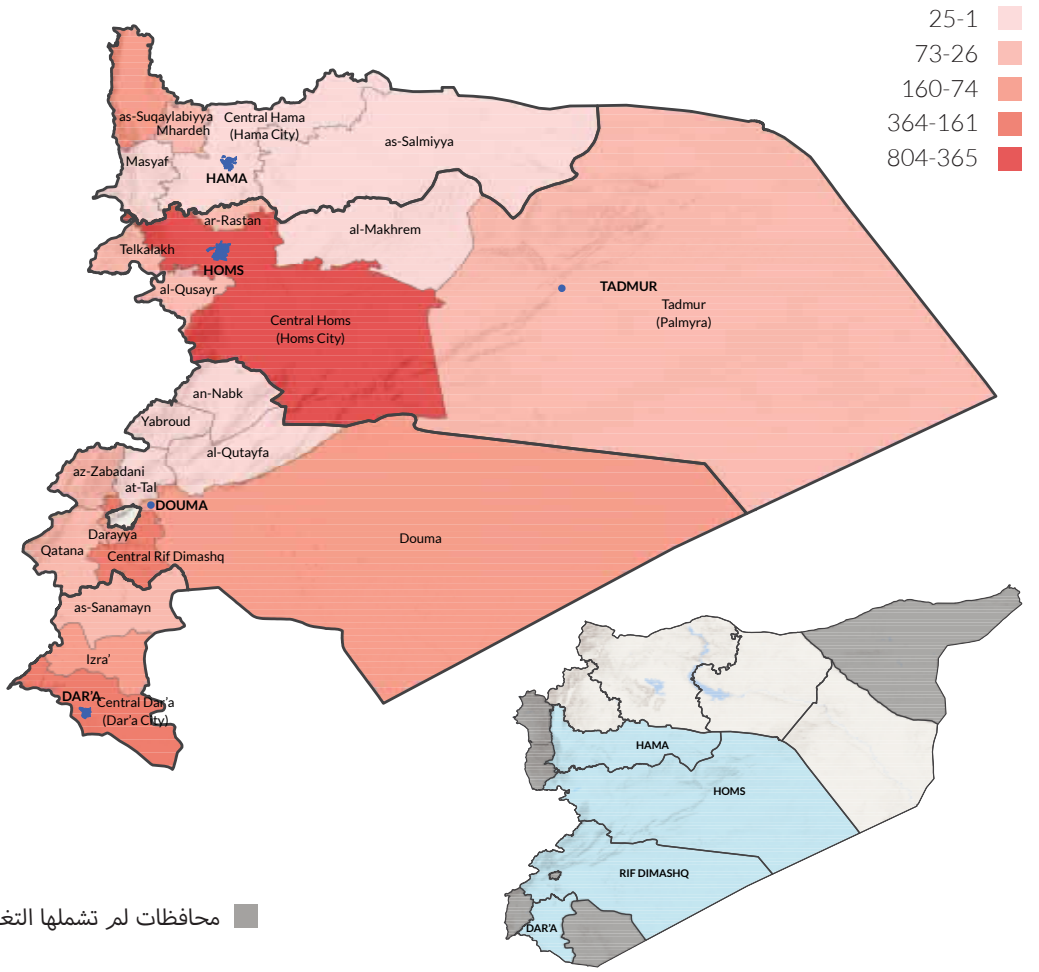

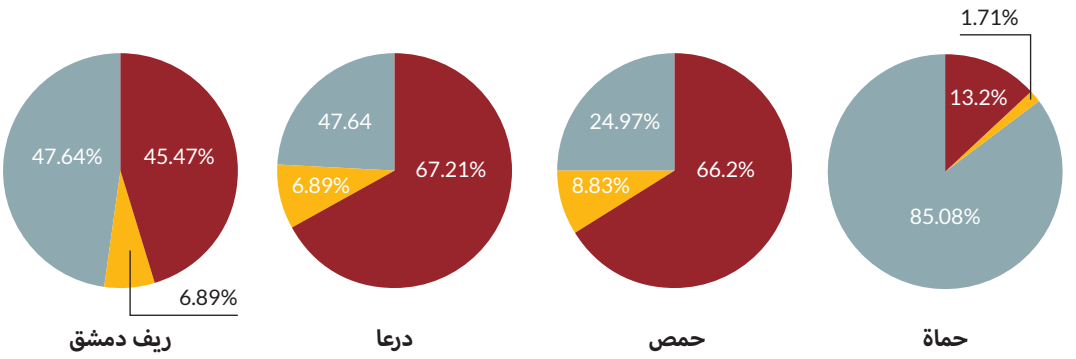

مدارس ابتدائية متضررة جزئيا/مدمرة
مدارس ثانوية متضررة جزئيا/ مدمرة
منشآت تعليمية بدون أضرار

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

التشتت السكاني والخسائر في الأرواح والفرص

من بين جميع عواقب الصراع، كانت الآثار الواقعة على حياة البشر وأوضاع النزوح هي الأشد تأثيراً. وقد قُدِّر عدد سكان سوريا قبل نشوب الصراع بنحو 20.7 مليون نسمة عام 2010 (مؤشرات التنمية في العالم). ومنذ عام 2011، خلق الصراع مجموعة معقدة من الضغوط على سكان البلاد. ووفقا لأحدث الحسابات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة، بلغ عدد السكان داخل سوريا 18.8 مليون نسمة حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2016 (الجدول 2-5). وفي ظل القيود المفروضة على جمع البيانات، يتعذر التوصل إلى تحليل دقيق وشامل للتغيُّرات السكانية: يؤثر الصراع على معدلات الخصوبة والعمر المتوقع على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، يحدث جزء هام من التحركات السكانية بصورة غير رسمية: بعض اللاجئين لا يزالون غير مسجلين، وفي بعض الحالات لا يدخل المهاجرون في مجموع السكان أو مجموع اللاجئين داخل البلاد.

هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الخسائر البشرية المرتبطة بالصراع في البلاد. وتُقدَّر الخسائر البشرية التي ترتبط مباشرةً بالصراع بأنها تتراوح بين 400 ألف (الأمم المتحدة، حتى أبريل/نيسان 2016) و470 ألفا (المركز السوري لبحوث السياسات، حتى فبراير/شباط 2016). ويعتمد هذا التقرير على المؤشرات السكانية للمنظمة الدولية للهجرة لأنها تقدم أرقاما إجمالية مصحوبةً بتتبع لحالة السكان داخل البلاد على فترات شهرية.

أصبحت سوريا تشكل أكبر أزمة نزوح قسري في العالم منذ الحرب العالمية الثانية (الإطار 2-1). فقد أُجبر أكثر من نصف السكان الذين كانوا يعيشون في البلاد قبل اندلاع الصراع على النزوح قسراً. ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن العدد الإجمالي للسوريين المسجَّلين حاليا كلاجئين خارج البلاد في لبنان وتركيا والأردن والعراق ومصر وشمال أفريقيا يبلغ 4.9 مليون (الجدول 2-6). وبالإضافة إلى ذلك، يُقدَّر أن أكثر من 800 ألف مواطن سوري طلبوا اللجوء في أوروبا في عامي 2015 و2016. وقد تنقل العديد من هؤلاء الأفراد أكثر من مرة، ولم يتم حذفهم من قوائم التسجيل في أول بلد لجوء لهم. ولا تشمل هذه الأرقام أيضا ما يتراوح من نحو 0.4 مليون إلى 1.1 مليون لاجئ سوري غير مسجَّل في لبنان والأردن وتركيا والعراق.

واجه السوريون، الذين فروا بحثاً عن الأمان وأوضاع معيشية معقولة، ظروفا شديدة القسوة للوصول إلى مرادهم. وكانت عمليات الرحيل سريعة جدا في الغالب، مع استغراق وقت قليل لجمع الأصول أو بيع الممتلكات-أقل من سبعة أيام في المتوسط. وعادةً كان يسافر السوريون الذين لا يحملون جوازات سفر عبر سوريا، وهي رحلة خطيرة وباهظة التكلفة بالنسبة لمن يعيشون في جنوب سوريا في حمص أو حماة أو حلب، ثم يعبرون الحدود إلى تركيا بشكل غير قانوني. ووفقا لمبادرة ريتش، كانت نقطة العبور الأكثر استخداما تقع بالقرب من قرية خربة الجوز في محافظة إدلب. وفي جميع الحالات تقريبا، أفادت تقارير بأن هناك أموالا تُدفع كرشاوى تُضاف إلى تكلفة الرحلة عبر سوريا. وبمجرد الوصول إلى تركيا (حتى أواخر عام 2015)، يتوجّه السوريون عادةً إلى ميناء بودروم أو إزمير قبل أن يستقلوا قاربا إلى اليونان. ويوفر المهربون عادةً قوارب للوصول إلى جزيرة ليسبوس مقابل 1200 دولار عن كل شخص. وتتوجه قوارب أخرى إلى جزيرتي خيوس وساموس وجزر أخرى قريبة من الساحل التركي.

وأفادت تقارير بأن هذه الرحلة تستغرق من 45 دقيقة إلى عدة ساعات تبعاً لظروف الطقس وحالة القارب المستخدم. ولم يكن المهربون يسافرون عادةً في القوارب، بل كانوا يعينون أحد الركاب ليتولى قيادة القارب. وبمجرد الوصول إلى اليونان، أفاد الوافدون الجدد بأنهم يتوجهون في الغالب إلى نقاط يتم تسجيلهم فيها من جانب السلطات اليونانية، ثم يستقلون قوارب للوصول إلى بر اليونان الرئيسي. وفي أواخر عام 2015، شملت الوجهات المفضلة أثينا وثيسالونيكي، وذلك قبل التوجُّه بالحافلة نحو إيفزونوي والحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ومن هناك، يسافر السوريون وغيرهم عادةً إلى الشمال (أحيانا بالقطار) عبر صربيا (انظر الخريطة 2-10).

الجدول 2-5: مؤشرات ديمغرافية رئيسية

المُؤشِّر	العدد	المصدر/التعليق
سوريا: تعداد السكان قبل الحرب (2010)	20,720,602	البنك الدولي (أرقام مؤشرات التنمية العالمية) المستندة إلى بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة وتقارير تعداد السكان الوطنية
تقدير عدد السكان داخل سوريا في ديسمبر/كانون الأول 2016	18,792,029	منظمة الهجرة الدولية. تقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة بواقع 18,564,000 نسمة لعام 2016.
تقدير العدد الإجمالي للوفيات بسبب الصراع منذ 2011	400,000 – 470,000	الأمم المتحدة (400 ألف حتى أبريل/نيسان 2016)، والمرصد السوري لحقوق الإنسان (312001-437363 حتى ديسمبر/كانون الأول 2016)، والمركز السوري لبحوث السياسات (470 ألفا حتى فبراير/شباط 2016).
عدد النازحين داخليا منذ 2011 *	5,715,168	منظمة الهجرة الدولية (يناير/كانون الثاني 2017). مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة يرصد 6.3 مليون نازح داخليا في ديسمبر/كانون الأول 2016، منهم 513833 شخصا تأثروا بأضرار المأوى وأصبحوا نازحين داخل مجتمعاتهم. ولا تتخذ منظمة الهجرة الدولية مثل هذا الموقف.
اللاجئون السوريون المسجلون	4,857,617	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (ديسمبر/كانون الأول 2016 منذ 2011)
طلبات اللجوء التراكمية من سوريين	884,461	مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (أبريل/نيسان 2011 – أكتوبر/تشرين الأول 2016).* لاحِظ أن من يصلون إلى أوروبا قد يستمر تسجيلهم في بلدان أخرى

الإطار 2-1. مصطلحات النزوح (التشرد) القسري

النزوح القسري

يشير مصطلح "النزوح القسري" إلى نزوح شخص أو أشخاص قسراً وعلى غير إرادتهم عن منازلهم أو موطنهم لأنهم يخشون لأسباب وجيهة التعرض للاضطهاد. و"المهاجرون" تمييزا لهم عن "النازحين قسريا" يختارون النزوح لا بسبب خطر مباشر من التعرض للاضطهاد أو الموت، وإنما دافعهم الرئيسي هو الرغبة في تحسين ظروفهم المعيشية بالعثور على حظوظ أفضل من العمل والتوظيف أو التعليم أو جمع شمل أسرهم. ولهذا التمييز أهميته، لكن الكثير من التحركات السكانية (مثل النزوح إلى أوروبا من بلدان مضيفة خارج سوريا) هي في الواقع "هجرة مختلطة" الدافع إليها مزيج من هذه العوامل.

اللاجئ

تُعرِّف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين "اللاجئ" بأنه كل شخص يوجد، وبسبب خوف له ما يبره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد " وتنص الاتفاقية على حق عالمي في الحماية من الاضطهاد، وكذلك من الإعادة القسرية، والحق في الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية. والاتفاقية غير ملزمة، على الرغم من أن 145 بلدا صادقت عليها. وباستثناء تركيا (التي لها تحفظ ذو صلة بالتحديد الجغرافي)، ترفض البلدان المضيفة لأغلبية السوريين الانضمام إلى الاتفاقية أو بروتوكول 1967 التابع لها.

طالب اللجوء

"طالب اللجوء" شخص تقدَّم بطلب للحصول على حق اللجوء بموجب اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، ويظل طالباً للجوء مادام طلبه (أو طعنه في رفض طلبه) منظورا لم يتم الفصل فيه. وفيما يتعلق بالسوريين، توافق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجه عام على كل مَن يطلب منها منحه وضع لاجئ. وفي سياقه الأوسع، يعني مصطلح "لاجئ" شخصا نزح فرارا من آثار الصراع المختلفة، لكن ليس لزاما أن يكون دافعه الخوف من اضطهاد مباشر وشخصي كما عرَّفته اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

الخريطة 2-10. الطرق الرئيسية المبلغ عنها عبر تركيا و"ممر البلقان" (في سبتمبر/أيلول 2015)

المصدر: مبادرة ريتش

الجدول 2-6: إجمالي عدد اللاجئين السوريين المسجلين حسب البلد/المنطقة (2012-2016)

البلد	يناير/كانون الثاني 2012	ديسمبر/كانون الأول 2013	ديسمبر/كانون الأول 2014	ديسمبر/كانون الأول 2015	ديسمبر/كانون الأول 2016
لبنان	6,916	138,213	884,017	1,159,396	1,011,366
الأردن	4,013	116,778	576,354	623,338	655,496
تركيا	9,500	174,598	560,129	1,622,839	2,814,631
العراق	180	66,920	213,223	233,625	230,836
مصر	924	12,836	131,707	138,212	116,013
شمال أفريقيا	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	29,275
المجموع	21,533	509,345	2,365,430	3,777,410	4,857,617

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

على عكس اللاجئين، ظل معظم النازحين داخلياً بالقرب من مناطقهم الأصلية. ومن بين مَن فروا داخل سوريا، اختار 56% في المتوسط البقاء داخل محافظتهم الأصلية. وبشكل عام، ينطبق ذلك عادةً على السكان النازحين داخليا-لاسيما من لديهم موارد أقل ومن يعتقدون أن نزوحهم لن يستمر طويلا. وكانت النسبة الأكبر من عمليات النزوح داخل المحافظات في السويداء بسبب موقعها الجغرافي المنعزل وخطوط الصراع التي تطوِّق المحافظة (الشكل 2-6). وتواجدت أكبر الأعداد من النازحين داخل محافظاتهم في محافظتي حلب وريف دمشق.

ظل معظم الذين فروا من ديارهم داخل سوريا، باستثناء سكان إدلب والحسكة واللاذقية. لكن محافظة حلب سجلت أعلى معدل نزوح للفرار داخل سوريا وخارجها، حيث تتساوى تقريباً نسب السكان النازحين الذين فروا داخل البلاد وخارجها. وفي المقابل، سجلت محافظات إدلب والحسكة واللاذقية زيادة في عدد الأفراد الذين يفرون إلى خارج سوريا عمن يفرون داخلها (الشكل 2-7).

تتحدد قرارات الهجرة حسب المأوى والوضع الأمني وتوافر الغذاء في بلد المصدر وبلد المقصد. وتقوم دراسة أجراها البنك الدولي عام 2015 عن عوامل الدفع والجذب، التي تحرِّك عمليات النزوح القسري والعودة في مدن حلب وحمص ودرعا، بتوضيح بعض العوامل التي يُسترشد بها عند المفاضلة لاتخاذ القرار والإقدام على التحرُّك (الجدول 2-7). وفي كل مكان، كانت عوامل الدفع الرئيسية التي تؤدي إلى ترك السكان لديارهم هي عدم وجود مأوى، والمخاوف الأمنية المادية، والتهديدات من جانب السلطات. كما دفع الانقسام العرقي والعوامل الحزبية السكان إلى ترك مناطقهم الأصلية. وشملت عناصر الجذب الرئيسية إمكانية الحصول على مأوى، وتوفُّر الغذاء (المخبوزات/الخبز على وجه الخصوص)، والأمن، وصلات القرابة/الانتماءات الحزبية.

الشكل 2-6: محافظات المقصد والمنشأ للنازحين داخليا

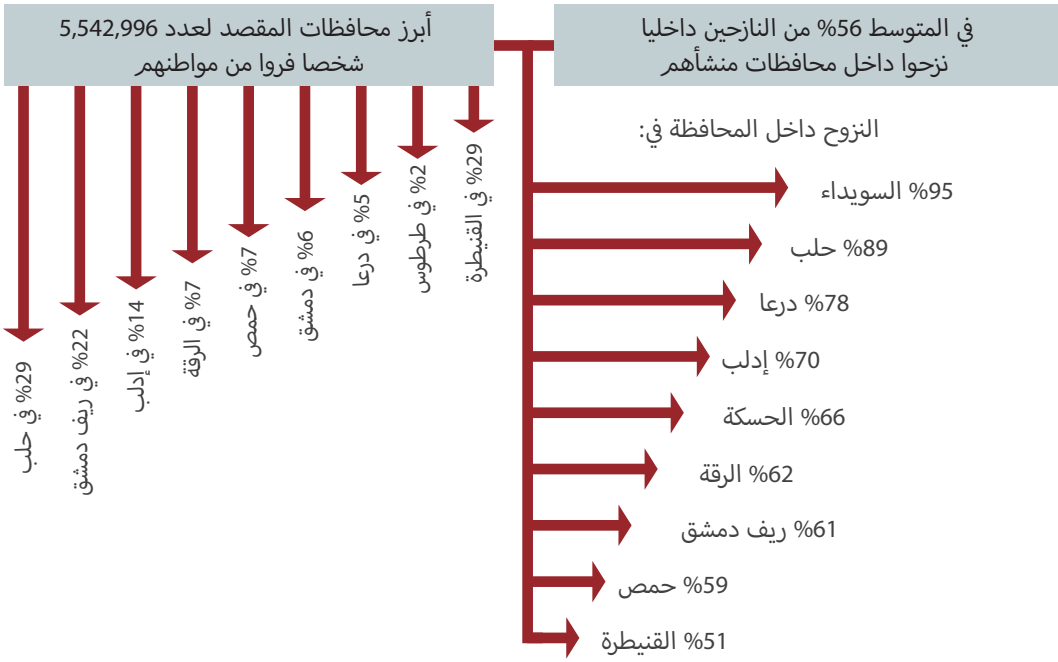

المصدر: منظمة الهجرة الدولية حتى ديسمبر/كانون الأول *2016*.

الشكل 2-7: وجهة النزوح للنازحين قسريا حسب المحافظة

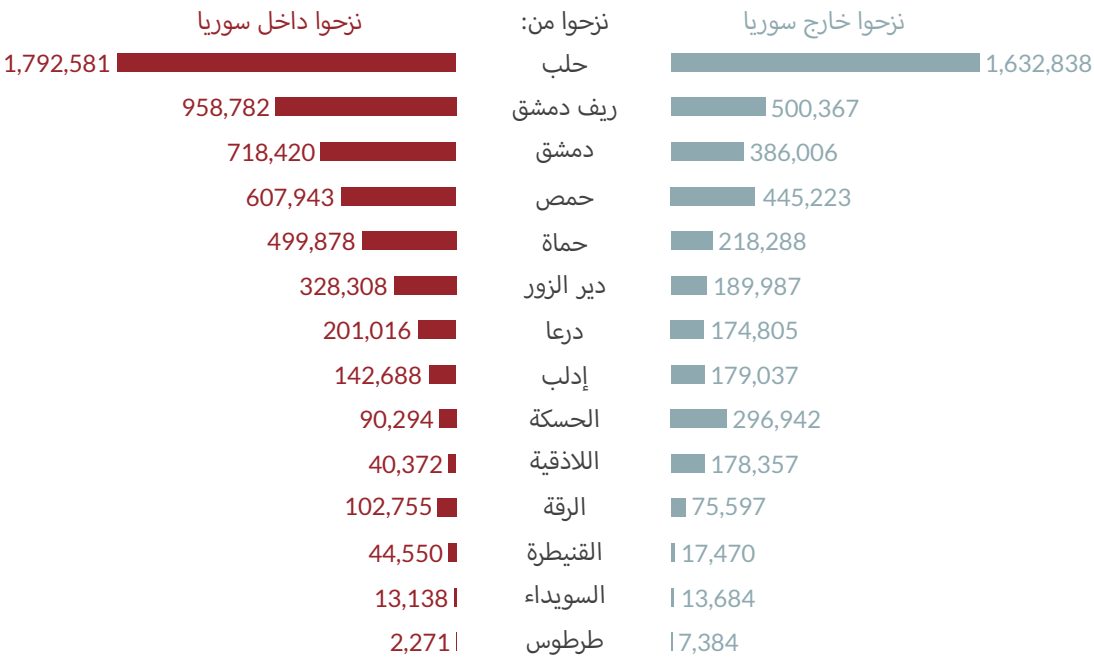

المصدر: منظمة الهجرة الدولية حتى نوفمبر/تشرين الثاني *2016*.

الجدول 2-7: مصفوفة عوامل الجذب والطرد لحلب وحمص ودرعا
(1: محرك رئيسي، 2: محرك ثانوي، 3: محرك ثالث)

المحور الرئيسي	العامل	الوصف	حلب		حمص		درعا	
			الطرد	الجذب	الطرد	الجذب	الطرد	الجذب
الاستقرار السياسي	الأمن	الاعتقاد بأن الرحيل/الرجوع مرتبط بالسلامة البدنية	1	1	1	1	1	1
	إعادة التوطين القسري	السلطات الرسمية/غير الرسمية في منطقة معينة تخلق ظروفا تسبب نزوح السكان	1		1	1	1	1
	المأوى المتاح	استمرار الحصول على مكان آمن للعيش أو تعذر الحصول عليه	1	1	1	1	1	1
إمكانية الوصول	البنية التحتية	حجم أضرار البنية التحتية، بصرف النظر عن تقديم الخدمات		2	2	2	2	2
	إمكانية الحصول على الخدمات	غياب/وجود تقديم الخدمات من خلال شبكات عامة أو خاصة		2	2	2	2	2
	مدى توفر الغذاء	الحصول على أغذية ميسورة التكلفة إما من الأسواق المحلية أو منظمات الإغاثة	2	2	3	3	1	1
الانتماء	الفرص الاقتصادية	احتمال تحقيق دخل	3	3	3	2		3
	أواصر القرابة	الصلات العرقية – الطائفية أو الدينية أو القبلية و/أو العائلية		2	1	1		3
	الانتماء السياسي	المعتقدات السياسية التي تعد سببا للرحيل أو التفرقة في المعاملة أو العودة		2	1	1		2

المصدر: البنك الدولي، *2015*.

رغم عودة بعض المهاجرين بالفعل، فإن أعدادهم لا تزال صغيرة مقارنة بإجمالي أعداد النازحين. وحتى الآن، تم تسجيل عودة 566 ألف شخص داخل البلاد. وكانت النسبة الأكبر للعائدين في حلب (332 ألفا)، تليها حماة (61 ألفا). ويقيم جميع العائدين تقريبا في منازلهم لدى عودتهم (525 ألفا أو 93% من إجمالي عدد العائدين). وتمثل المباني المهجورة النوع الثاني الأكثر شيوعا الذي يلتجئ إليه العائدون، حيث يعيش نحو 20 ألفا من العائدين في مبانٍ من هذا النوع. ومن بين العائدين الذين يعيشون مع أسر مضيفة، يعيش 16 ألفا في مبانٍ مهجورة. ويفيد أكثر من 4400 من العائدين بأنهم يدفعون مقابل الإقامة في موقعهم الأصلي، مع إقامة ألف عائد آخرين في مخيمات ومراكز جماعية رسمية في مناطقهم الأصلية.

يُعد قرار العودة أكثر تعقيداً من قرار الرحيل. فالأشخاص النازحون يختارون غالبا عدم العودة، حتى مع وجود الأمن واستقرار سياسي، لأسباب متنوعة. وفي بعض الحالات، لا يمكنهم تحمُّل تكاليف سفر العودة. وفي حالات أخرى، لاسيما بعد النزوح لفترة طويلة، يفضل النازحون داخليا البقاء في الوجهات الحضرية للاستفادة من فرص كسب العيش التي قد توفرها. وفي حالات أخرى أيضا، يحول تذكُّر الأحداث المؤلمة في المناطق الأصلية دون العودة، أو يتغيَّر الواقع السكاني، أو لا يتوفر المأوى أو يتم فقدانه، أو يتعذر قبول العودة في ظل شح الموارد أو التزاحم على المطالبة بالأراضي أو موارد الرزق. وبشكل عام، ففي مختلف دراسات الحالات للمعايير التي تنظِّم قرارات العودة، تُعد العوامل الأكثر تأثيرا هي الأمن، والمأوى، وإمكانية الحصول على الأراضي وموارد كسب الرزق، واستعادة الخدمات الأساسية، والاعتبارات السياسية فضلا عن تلك المتعلقة بصلات القرابة.

بوجه عام، أدى الصراع إلى حدوث خسائر جسيمة في رأس المال البشري السوري بالإضافة إلى فرض آلام ومعاناة على الشعب السوري لا يمكن التغلب عليها. وتُظهر الحسابات الأولية التي أجراها هاميلتون ونغوين (2017) أن الآثار المجمَّعة للخسائر البشرية والتشتت القسري وانخفاض الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يمكن أن تؤدي إلى خسارة دائمة في رصيد البلاد من رأس المال البشري بنسبة تصل إلى 30% (مقارنةً بما كان عليه عام 2010)[16]. ولتوضيح مدلول هذا الرقم، فوفقا لقاعدة بيانات ثروة الأمم لدى البنك الدولي،

[16] تعتمد هذه الحسابات على القيمة الحالية المخصومة للدخل المكتسب على مدار العمر للشريحة العاملة حالياً من السكان والتي يُفترض أنها تشمل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15و65 عاما. وبدوره، يمثل الدخل ضمن الفئة العمرية ونوع الجنس دالة لسنوات الدراسة وسنوات الخبرة العملية. وبالإضافة إلى العمل بأجر، تشمل التقديرات الإجمالية لرأس المال البشري أيضا دخل أصحاب الأعمال الحرة. ويضمن هذا النهج أن تكون قيمة أصول رأس المال البشري متسقة مع قيم الأصول الأخرى في نظام الحسابات القومية.
تعتمد التقديرات الأولية على نمو إجمالي الناتج المحلي في المستقبل والذي يُقدَّر بمعدل نمو ثابت طويل الأجل بنسبة 2.5% ويعكس مكاسب الكفاءة، وذلك بعد فترة وجيزة من التعافي بعد انتهاء الصراع اعتباراً من عام 2018. وبالتالي، فإن معدل الخصم الفعلي للدخل يمثل الفارق بين معدل الخصم المفترض ومعدل النمو المفترض لإجمالي الناتج المحلي. ويبلغ معدل الخصم الفعلي المستخدم في تقديرات البنك الدولي الجديدة لرأس المال البشري 1.5%، وهو ما يتسق مع معدل للخصم بنسبة 4% ومعدل نمو حقيقي في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.5% سنوياً.
لا تشمل هذه المنهجية (التي تُسمَّى أيضا منهجية جوريجنسن-فروميني) لتقييم رأس المال البشري دخل العمال الأكبر سنا (25-65 عاما) فقط، بل تشمل أيضا الدخل المتوقع لمن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما بناء على معدلات الالتحاق بالمدارس حسب العمر ونوع الجنس. وتتمثل المشكلة بالنسبة للشريحة العمرية 15-24 عاما في أن الكثيرين منهم لا يزالون في الدراسة، وهو ما يكون له تأثيران على الدخل الذي يحققونه خلال حياتهم: (1) تأجيل حساب هذا الدخل، لكنه (2) سيكون أعلى حال توظيفهم نتيجةً لامتلاكهم لقدر أكبر من المعارف والمهارات. وبالتالي، يُعد إجمالي معدلات الالتحاق مدخلا مهما لتقييم رأس المال البشري، شأنها شأن معدلات التوظيف (حسب العمر ونوع الجنس) ومعدلات البقاء (أيضا حسب العمر ونوع الجنس). ويُتاح المزيد من التفاصيل ومصادر البيانات في دراسة هاميلتون ونغوين (2017).

فمن المعتاد أن يمثل رأس المال الطبيعي ورأس المال المنتَج ورأس المال البشري نحو 18% و25% و57% على التوالي من ثروة بلد في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل مثل سوريا. وبالتالي، يُعد رأس المال البشري أكبر مصدر للثروة في جميع المناطق والبلدان باستثناء كبار البلدان المصدرة للنفط، وتمثل الخسائر الكبيرة في رأس المال البشري خسائر كبيرة أيضا في الثروة عموما. ولا غرابة في أن تشكل أجور العمل ما لا يقل عن 50 إلى 60% من إجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان. وفيما يلي، سيناقش التقرير الآثار الاقتصادية للخسائر في رأس المال البشري وكذلك رأس المال المادي بمزيد من التفصيل.

آثار الصراع على النشاط الاقتصادي

كان لتدمير رأس المال المادي والإصابات والوفيات والهجرة القسرية وانهيار الشبكات الاقتصادية آثار مدمرة على النشاط الاقتصادي في سوريا. وبعد أن بلغ معدل النمو 3.4% في عام 2010، أظهرت تقديرات هذه الدراسة أن إجمالي الناتج المحلي لسوريا انكمش بنسبة 61% بين عامي 2011 و2015، ويُقدَّر أن الاقتصاد انكمش بنسبة 2% إضافية في 2016 - وهو تراجع لإجمالي الناتج المحلي نسبته 63% بالمقارنة بمستواه في عام 2010. [17] وتراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة 93% في الفترة ذاتها، وانكمش الاقتصاد غير النفطي بمقدار 52% بسبب الدمار الشديد الذي أصاب مرافق البنية التحتية، وانحسار إمكانية الحصول على الوقود والكهرباء، وتدني ثقة مؤسسات الأعمال، وتعطُّل حركة التجارة. وهبط إنتاج المحروقات بشدة من 383 ألف برميل يوميا في 2010 إلى 10 ألاف برميل يوميا [18] في عامي 2015 و2016 بسبب سيطرة تنظيم داعش على جزء كبير من إنتاج البلاد من النفط. وحدث أكبر انكماش للاقتصاد في عامي 2012 و2013، حينما انكمش الاقتصاد بنسبة 29% و32% على الترتيب، إذ هوى النشاط الاقتصادي واشتدت المعارك وانتشرت في أنحاء البلاد. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الذي بلغت قيمته الاسمية 60 مليار دولار في عام 2010، هوى إلى 20 مليار ودولار و15 مليار دولار في عامي 2015 و2016 على الترتيب.

وتدهور قطاع الطاقة في سوريا منذ مارس/آذار 2011، إذ هبط إنتاج النفط والغاز الطبيعي بشدة. وتعرَّض قطاع الطاقة السوري لتحديات جسام بسبب الصراع، وما تبعه من عقوبات فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتضررت مرافق البنية التحتية لقطاع الطاقة، ومنها خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي وشبكات نقل الكهرباء، فعرقلت أنشطة التنقيب والتطوير والإنتاج والنقل لموارد الطاقة في البلاد. وقبل نشوب الصراع، كان قطاع النفط والغاز في سوريا يساهم بنحو ربع إيرادات الحكومة. وحسب تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) (الشكل 2-8) فإنه منذ بداية الصراع، تراجع بشدة إنتاج النفط الخام في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة (تراجع نسبته 97%) من 386 ألف برميل يوميا في 2010، إلى 10 آلاف برميل يوميا [19]

[17] السنة المرجعية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في تقديرات البنك الدولي هي 2010.

[18] يشير هذا إلى النفط في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ولكن إذا أُضيفت إليه الحقول التي يسيطر عليها المتمردون، فإنه يُقدر أن إنتاج النفط بلغ 40 ألف برميل يوميا.

[19] يُسيطر تنظيم داعش على 80% من الحقول، والحكومة على 8% منها، وتتحكم قوات كردية في النسبة الباقية وهي 12% (المحمد وديتمان 2016).

الشكل 2-8: النشاط الاقتصادي أثناء سنوات الصراع

النمو الاقتصادي منذ 2011

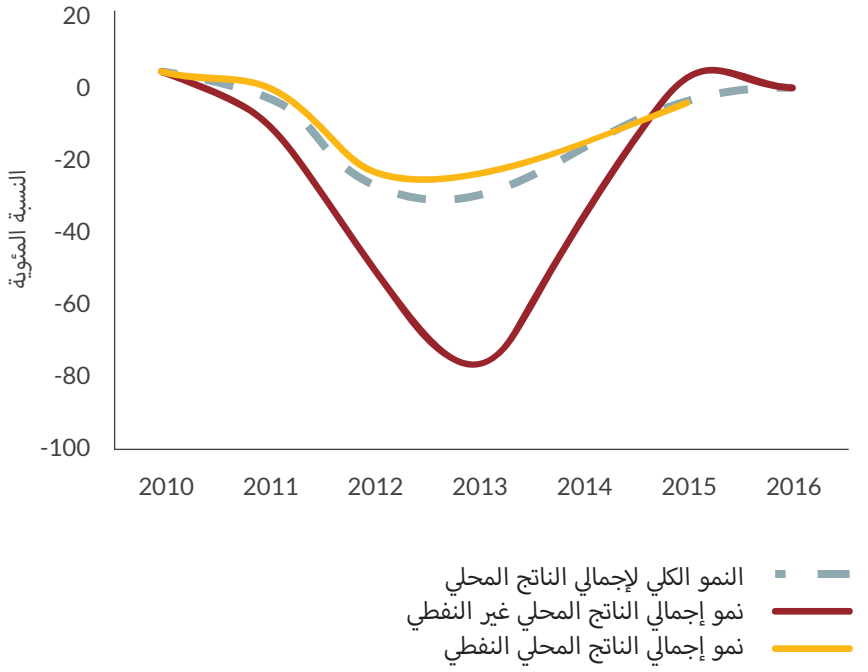

إنتاج النفط الذي تسيطر عليه الحكومة

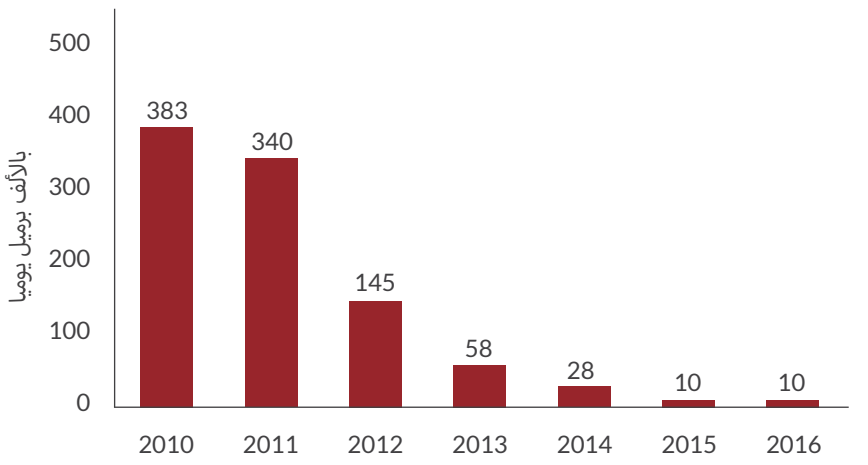

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

في عامي 2015 و2016 وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج الكلي للنفط شاملا ما يأتي من حقول تحت سيطرة المعارضة المسلحة وتنظيم داعش ارتفع إلى 40 ألف برميل يوميا، لكن هذه التقديرات تتفاوت تفاوتا واسعا (الإطار 2-2). وفي مايو/أيار 2016، مدَّد الاتحاد الأوروبي حتى يونيو/حزيران 2017 الحظر الذي يفرضه على صادرات سوريا من النفط إلى أوروبا، والتي تُؤلِّف نحو 95% من الصادرات. ويُفترَض أن صادرات سوريا الرسمية من النفط الخام توقَّفت تقريبا، لكن الشواهد تشير إلى صادرات غير مشروعة كبيرة، لاسيما من المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة. وانخفضت طاقة المصفاتين المملوكتين للدولة إلى نصف ما كانت عليه قبل نشوب الصراع (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية)، وتفاقم هذا الوضع بسبب العقوبات المفروضة. وتقول إدارة معلومات الطاقة أن إيران مستمرة في تزويد سوريا بنحو 60 ألف برميل يوميا من النفط الخام، لكن هذا المستوى لا يكفي لتلبية الطلب. وحتى وقت قريب، كان تأثير الصراع على قطاع الغاز الطبيعي أقل حدة من تأثيره على قطاع النفط، لأن بعض حقول إنتاج الغاز ومنشآت معالجته الرئيسية ظلت تحت سيطرة الحكومة. واستقر إنتاج سوريا من الغاز عند حوالي أربعة مليارات متر مكعب إلى خمسة مليارات في السنوات 2013-2016 نزولا من المستوى القياسي البالغ 8.7 مليار متر مكعب في 2011. بيد أن الشواهد تشير إلى أن مرافق البنية التحتية للغاز أصيبت بأضرار أخرى كبيرة منذ منتصف عام 2016. وفي صيف عام 2016، استولى تنظيم داعش على حقل الشاعر ودمَّره، وهو أحد حقلي الغاز الكبيرين الباقيين للحكومة السورية. وفي يناير/كانون الثاني 2017، دمَّر التنظيم حقلي الغاز ومعامله في المهر وجحار. وتعرَّض معمل غاز إيبلا لقصف صاروخي من التنظيم في فبراير/شباط 2017، على الرغم من أنه عاطل حاليا. والآن، مازال معمل واحد فحسب من معامل الغاز الثمانية الرئيسية قيد التشغيل وتحت سيطرة الحكومة.

وسجَّل الإنتاج الزراعي أيضا خسائر كبيرة. فقد أدَّى الصراع إلى أضرار واسعة النطاق في شبكات الري ونقص في الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج مثل البذور والأسمدة والوقود. لقد كانت سوريا منتجا صافيا للقمح في السنوات العشرين السابقة (ماعدا سنوات الجفاف)، لكن إنتاج هذا المحصول يُقدَّر في الوقت الحالي بنحو 1.5 مليون طن، أو أقل بنسبة تقارب 55% عن متوسطه قبل نشوب الصراع والذي بلغ 3.4 مليون طن (2007-2011) (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي 2016). غير أن بعض المحاصيل، مثل الشعير،[20] شهدت زيادة في الإنتاج نسبتها 40% عن متوسط السنوات العشر الماضية إلى 0.9 مليون طن بعد تحسُّن معدل هطول الأمطار. وتضرَّر بشدة أيضا من الصراع قطاع تربية الماشية الذي يساهم بنحو 40% من الإنتاج الزراعي الكلي في سوريا. وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، يقل عدد رؤوس الماشية الآن بنسبة 30% عما كان عليه، وانخفضت رؤوس الأغنام والماعز بنسبة 40%، وهبطت الثروة الداجنة 60% (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي 2016). وإجمالا، انكمش إجمالي الناتج المحلي الزراعي بنسبة 41% بين عامي 2011 و2015، وجاء ذلك بعد تراجع قدره 10% في 2010.

كان تعطُّل شبكات الري ونقص الأيدي العاملة بسبب الصراع من العوامل المهمة في تراجع الإنتاج الزراعي. وذكرت دراسة الفاو عن الأمن الغذائي أنه بسبب الأضرار التي أصابت محطات الضخ (للري بالمياه السطحية والجوفية)، وهياكل الري، والمعدات، وقلة إمدادات الكهرباء والوقود، تخلى الكثير من المزارعين عن الاعتماد على الري، واتجهوا إلى المحاصيل التي يغلب عليها الاعتماد على مياه المطر مثل الشعير والكزبرة وأعشاب أخرى.

[20] هو محصول يعتمد على مياه المطر وأكثر مقاومة للجفاف في ظروف مناوئة من حيث أحوال المناخ ومستلزمات الإنتاج، ولا يعتمد على الري والأسمدة مثل القمح.

وتؤيد دراسة استرشادية أجريت لأجل هذا التقرير في أربع مناطق زراعية في سوريا هذه المشاهدات (الإطار 2-3). وتفاوت مدى توافر الأيدي العاملة الزراعية في موسم 2015/2016 تفاوتا كبيرا بين المحافظات تبعا للظروف الأمنية وتوافر فرص العمل البديلة. وحسب آراء المشاركين في مسح أجراه المركز الوطني للسياسات الزراعية في الحسكة، فإن قلة المتاح من الأيدي العاملة الزراعية ساهم في انهيار إنتاج القطن، إذ انخفضت مساحة الأراضي المزروعة به الآن إلى 4000 هكتار.

الإطار 2-2 إنتاج النفط من جماعات غير الدولة

في مناطق خارج سيطرة الحكومة، استمرت جماعات من غير الدولة في استخراج النفط والغاز ومعالجتهما. وتشير تقديرات من نوفمبر/تشرين الثاني 2014، إلى أن تنظيم داعش كان يقوم بإنتاج وتكرير وبيع ما يصل إلى 50 ألف برميل يوميا من النفط الخام. وأشار تقدير آخر من أكتوبر/تشرين الأول 2015، إلى أن الرقم يتراوح بين 34 ألف برميل يوميا و40 ألف برميل. وتعتبر التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لمحاربة تنظيم داعش إنتاج النفط "نشاطا لدعم المجهود الحربي" ولذلك استهدفت منشآت استخراج النفط وتكريره ونقله في الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. وبحلول سبتمبر/أيلول 2016، أعلن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أنه قصف 2638 هدفا "في البنية التحتية لقطاع النفط" معظمها في سوريا، متسببا في تدمير معظم طاقة الاستخراج والتكرير في البلاد (وإن كان جزء كبير منها قيل إنه تضرر من جراء معارك سابقة). انظر الخريطة ب 2-2-1 والجدول ب.2-2-1.

الخريطة ب 2-2-1: الاقتصاد النفطي أثناء الصراع

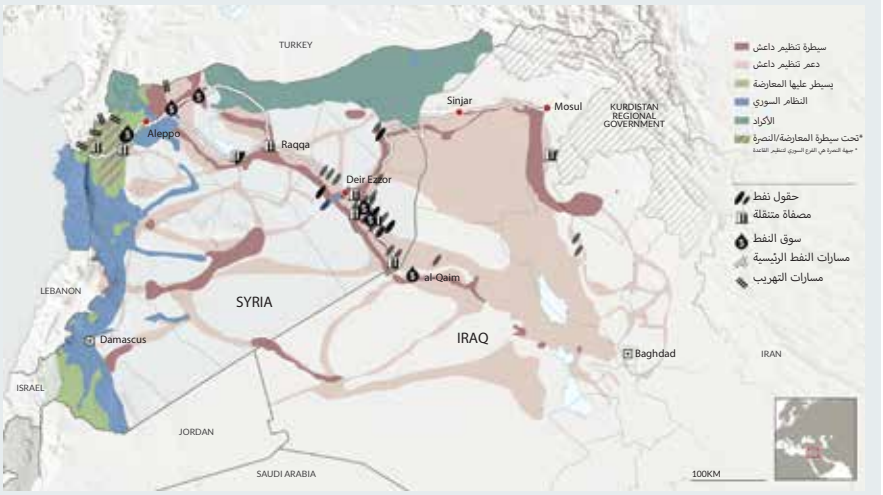

المصدر: إريكا سولومون، وروبن كونغ، وستيفن برنارد، في فاينانشال تايمز في *29* فبراير/شباط *2016*

ملاحظات: تغيَّرت الخريطة العسكرية تغيرا كبيرا منذ وقت إعداد هذا التحليل: فقد خسر تنظيم داعش أراضي، منها حقل نفط الجبسة الذي سيطرت عليه قوات سوريا الديمقراطية

الإطار 2-2 إنتاج النفط من جماعات غير الدولة

الجدول ب2-2-1: عينة من إنتاج النفط الخام في الآبار التي يسيطر عليها تنظيم داعش

حقل النفط	الإنتاج التقديري (بالبرميل يوميا)	السعر (بالدولار للبرميل)
التنك	11,000-12,000	$40
العمر	6,000-9,000	$45
الطبقة	1,500-1,800	$20
الخراطة	1,000	$30
الشولا	650-800	$30
ديرو	600-1,000	$30
التيم	400-600	$40
الراشد	200-300	$25

المصدر: إريكا سولومون، وروبن كونج، وستيفن برنارد في فاينانشال تايمز، فبراير/شباط.

حتى عام 2015، كانت حكومة الرئيس الأسد لا تسيطر إلا على 8% فحسب من موارد سوريا النفطية (حقول الرسم، وبيلاس شريفة، والشاعر، وإيبلا، وجزل). وفي صيف عام 2015، كان إنتاج حقول النفط التي يسيطر عليها تنظيم داعش قبل نشوب الصراع يبلغ 250 ألف برميل يوميا أو قرابة 65% من الطاقة الإنتاجية الكلية للبلاد. وتسيطر أيضا فئات يقودها الأكراد في سوريا على حقول نفط أبرزها حقل رميلان في محافظة الحسكة الذي بلغت ذروة إنتاجه ما يصل إلى 170 ألف برميل يوميا، وفي أواخر 2015 كان ينتج نحو 15 ألف برميل يوميا.

ومصفاتا النفط السوريتان المملوكتان للدولة في بانياس وحمص تعملان بشكل جزئي فحسب، وفي أوائل عام 2015 كانت طاقتهما الاسمية أقل قليلا من 240 ألف برميل يوميا أو 75% من الطلب في البلاد قبل نشوب الصراع. وزعم مسؤولون سوريون أن الأضرار التي أصابت البنية التحتية تسبَّبت في مزيد من التراجع للطاقة الإنتاجية إلى نحو 50%. وفي ظل ظروف الصراع، أنشأ مدنيون وجماعات مسلحة أيضا مواقع خاصة مؤقتة لتكرير النفط في أنحاء البلاد. ومن أجل تقرير في عام 2016 عنوانه "الأرض المحروقة "استخدمت منظمة باكس الهولندية غير الحكومية بيانات القمر الصناعي لترصد 37 موقعا مؤقتا منفصلا لتكرير النفط في أنحاء سوريا، في كل منها مئات بل آلاف من الهياكل البدائية لتكرير النفط الذي يقال إنه يباع في معظمه لجماعات مسلحة في المناطق. وتقول تقارير إن الحكومة المركزية مستمرة في شراء النفط من هذه المناطق.

ووقع دمار شديد في المناطق الصناعية الرئيسية في سوريا، لاسيما في حلب. والكثير من المدن السورية لها مناطق صناعية ذات حدود واضحة، وفي بعض الأحيان، لها مناطق صناعية على مقربة من المدينة. وفي حلب التي كانت القلب الصناعي لسوريا ومركزا لقطاعات منها المنتجات الصيدلانية، والأقمشة، والمنسوجات، والكيماويات، والصناعات الزراعية،

كان الكثير من المناطق الصناعية مسرحا لمعارك ضارية وأصيبت بأضرار فادحة. وكما يُبيِّن الجدول 2-8، شهدت أكثر مناطق حلب تضررا تدمير نحو 70% أو أكثر من مبانيها حسبما تُظهره صور للأقمار الصناعية التقطت في الآونة الأخيرة. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الصور لا تُبيِّن الأضرار الجانبية التي أصابت جوانب المباني وما تعرضت له من نهب.

واضطر أرباب الصناعة إلى إغلاق منشآتهم أو نقلها إلى مكان آخر. وفي عام 2013، نشرت الحكومة تعميما يُشجِّع المصانع على الانتقال إلى المدن الآمنة، ويُبسِّط الإجراءات الورقية اللازمة للقيام بهذه الخطوة. وفي عام 2014، اتخذت قرارا بإنشاء منطقتين صناعيتين جديدتين في اللاذقية مساحتهما 350 ألف متر مربع و225 ألف متر مربع على الترتيب. وأشار مسؤولون في بنوك سورية خاصة في مقابلات أجريت معهم إلى أن الإقراض لتمويل نقل المصانع والاستقرار في مدن آمنة مثل اللاذقية وطرطوس أصبح مجال أعمال كبيرا لهم. غير أن آخرين من أرباب الصناعة نقلوا إنتاجهم إلى أماكن أخرى في المنطقة، مثل تركيا ومصر والأردن. واجتذبت مصر بوجه خاص صناعة الملبوسات والمنسوجات من حلب. ولكن لم تكن كل القطاعات متساوية في القدرة على الانتقال إلى خارج البلاد. فآلات الصناعات الثقيلة، وحتى بعض آلات إنتاج المنسوجات كانت أثقل وأعقد من أن يتم نقلها، وكان لا بد من التخلِّي عنها. وردت الحكومة السورية في بادئ الأمر على انتقال منشآت الأعمال إلى خارج البلاد بفرض حظر على بيع منتجاتها في سوريا. غير أن الحكومة تحاول الآن اجتذاب منشآت الأعمال التي انتقلت إلى الخارج للعودة إلى البلاد.

وكان للعقوبات أيضا تأثير كبير على القطاع الصناعي. وكان هذا التأثير أشد وقعا على القطاعات التي تقوم بالتصدير، أو تحتاج إلى نسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج المستوردة، أو ترتبط ارتباطا وثيقا بشركاء خارجيين قطعوا العلاقات معهم. وفيما يتصل بشركات التصدير، لم يذكر أحد من البنوك الخاصة التي أجريت مقابلات معها أنه يُقدِّم خدمات بالعملة الصعبة أو خطابات اعتماد، وذلك بسبب العقوبات. وتأثَّرت بالمثل البنوك المملوكة للدولة، وفي الكثير من الحالات تعرضت لعقوبات مباشرة بسبب صلاتها بالحكومة. ونتيجة لذلك، أصبح الحصول على التمويل للواردات والصادرات من أشد التحديات التي يواجهها أرباب الصناعة حسبما أظهرته مقابلات مع مجموعات صناعية. وتعرض الكثير من هذه المجموعات الصناعية لأضرار مادية لمنشآتها أيضا، وهي اليوم أكثر قلقا بسبب استمرار تأثير العقوبات. فتمويل التجارة يجري في معظمه من خلال أساليب غير رسمية، لكن هذا بلا شك يضعف من إمكانية الحصول عليه.

الإطار 2-3: آثار الصراع على قطاع الزراعة في سوريا: دراسة استرشادية

استخدمت دراسة استرشادية أجريت بالاشتراك مع البنك الدولي ووكالة الفضاء الأوروبية EO4SD لأغراض هذا التقرير رصد الأقمار الصناعية لكوكب الأرض لتقييم تأثير الصراع على الإنتاج الزراعي في سوريا. ورصدت الدراسة التغيرات الزمانية والمكانية في غطاء الأراضي، والإنتاجية الزراعية باستخدام مؤشر الغطاء النباتي، وهو مقياس لكثافة الكساء النباتي الأخضر. وأُجريت مقارنات بين ثلاث مناطق وشبكات الري الخاصة بها في سوريا وتقع بالقرب من درعا وحلب والرقة وبين شبكات مماثلة في مناطق قريبة في تركيا والأردن. وتم تقييم وضع هذه المناطق الزراعية ومقارنتها بين عامي 2011 (قبل بدء الصراع) و2016 حسب المدن الحقول (دقة الصورة 10x10 أمتار إلى 30x30 مترا). (انظر الخريطتين ب 2-3-1 و ب 2-3-2).

الإطار 2-3 آثار الصراع على قطاع الزراعة في سوريا: دراسة استرشادية

الخريطة ب 2-3-1. مناطق دراسة شملها الشكل البياني

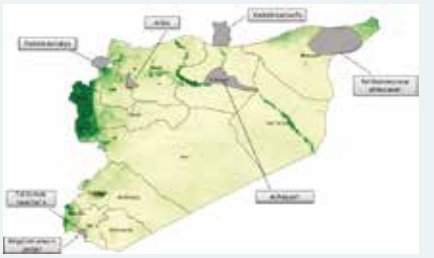

الخريطة ب2-3-2. التغيرات في الغطاء النباتي لشهر فبراير/شباط في مارس/آذار (الحسكة) عما كان عليه قبل الصراع في 2011 إلى الصراع في 2016

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي ووكالة الفضاء الأوروبية.

والنتيجة الرئيسية للدراسة هي أن الصراع أثَّر على الإنتاج الزراعي من خلال استغلال الأراضي، وكثافة المحصول، وغلة المحصول. فالأراضي المزروعة تقلصت بنسبة 50% تقريبا في منطقة ري العيس، والمناطق الرطبة سابقا (التي قد تكون مروية) في موسم الجفاف تناقصت بنسبة 36%، وتراجعت الإنتاجية بمقدار 36% في الشتاء و47% في الصيف. وفي الرقة، انخفض معدل الإنتاجية أيضا في الربيع والصيف بنسبة 15% في المتوسط. وفي الحسكة، انخفضت الإنتاجية 15% في الصيف، لكنها زادت بنسبة 60% في الربيع. وتشتمل النتائج على معايير استهداف وتحليل للنشاط الزراعي، وقد تساعد في التخطيط من أجل إعادة إنشاء سلاسل توريد المستلزمات الزراعية.

وتأثَّرت طاقة الإنتاج الزراعي بثلاثة متغيرات: استغلال الأراضي (حجم المناطق المزروعة) وكثافة الاستغلال الزراعي (عدد الدورات الزراعية في العام الواحد)، وغلة المحصول (الإنتاجية). وقد يتيح رصد كوكب الأرض معلومات تدعم المتغيرات الثلاثة جميعا. غير أنه في سياق رصد لكوكب الأرض، تعني لفظة الإنتاجية مقياسا مشتركا للآثار الثلاثة جميعا استُخلِص من مؤشر للغطاء النباتي هو المؤشر الموحد لتباين الغطاء النباتي. لقد تقلَّص حجم المناطق المزروعة بدرجة كبيرة في منطقة ري العيس (45672 هكتارا) بين عامي 2011 و2016. ومع أن مساحة الأرض المزروعة قبل بدء الصراع كانت 34327 هكتارا، فإنه في عام 2016 كان أقل من نصف المساحة لا يزال مزروعا (12308 هكتارات).

ويُظهِر تصنيف مفصَّل للمساحة المزروعة في منطقة العيس أن نصف المنطقة كان أرضا بورا أو مهجورة في 2016 مقارنًا بمساحة الأرض المزروعة في 2011. ويظهر التصنيف المفصَّل للمساحة المزروعة في العيس أنه في 2016 كانت الزراعات النشطة الباقية محاصيل شتوية في أغلبها (11.5%) تليها محاصيل ربيعية (10.9%). وأمَّا المحاصيل الصيفية التي تحتاج إلى الري في العادة فإنها توجد في 3.9% فحسب من مساحة منطقة العيس. ونادراً ما وُجِدت دورتان زراعيتان في عام 2016. وأظهر رصد الأرض أن النشاط الزراعي لم يكن موجودا أو بوجه عام أقل كثيرا في المساحة المروية في سوريا بالمقارنة بمنطقة ري سليمة في تركيا في 2016. وفضلا عن ذلك، كانت الدورة الزراعية، وعلى الأخص بداية الموسم مماثلة جدا للزراعات الطبيعية المحيطة التي تعتمد على المطر في منطقة ري العيس السورية، وهو ما يشير إلى انهيار البنية التحتية لقطاع الري.

الجدول 2-8: الأضرار حسب المنطقة الصناعية في تسع مدن

المدينة	منطقة صناعية	الأضرار%
حلب	الشيخ نجار	81
حلب	راموسة	73
حلب	الشقيف	70
حلب	الليرمون	67
دير الزور	دير الزور	54
تدمر	تدمر	43
كوباني	كوباني	39
إدلب	الصناعية	34
حلب	جبرين	18
درعا	درعا	8
الرقة	الرقة	4
دوما	دوما	3
حماة	حماة 2	3
حماة	حماة 1	1

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

وفي جانب الإنفاق، أدَّى الصراع إلى انهيار الاستثمارات (الشكل 2-9). وتقلَّصت الاستثمارات العامة والخاصة في سوريا بدرجة كبيرة بعد بداية الأزمة، بسبب اشتداد مستوى المخاطرة، وحالة عدم اليقين، والأضرار الشديدة التي أصابت البنية التحتية والمعدات وشبكات الكهرباء والمياه والاتصالات. وحدث تراجع نسبته 24% في الاستثمارات العامة في 2011، وانكماش يزيد على 31% بالقيمة الحقيقية في 2015. وخرج المستثمرون من سوريا بسبب الانفلات الأمني، وتدهور بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وهو ما أدَّى إلى انخفاض حصة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الناتج المحلي من 12% في 2010 إلى 4% في 2015. وواجهت حصة الاستثمارات العامة من إجمالي الناتج المحلي عقبات شديدة بسبب تراجع الإيرادات وتحوُّل الأولويات نحو الإنفاق العسكري وأجور العاملين في القطاع العام. وإجمالا، شهدت الفترة من 2011 إلى 2015 هبوطا كبيرا للاستثمارات العامة من 9% من إجمالي الناتج المحلي في 2010 إلى 1% فحسب من هذا الإجمالي في 2015.

وتراجعت التجارة الخارجية لاسيما الصادرات بشدة أيضا (الشكل 2-9). فقد انخفضت الصادرات من 7.9 مليار دولار في 2011 إلى 631 مليون دولار في 2015، وهو انخفاض نسبته 92% في أربعة أعوام فحسب. وهبطت قيمة الواردات من 17348 مليون دولار في 2011 إلى 4654 مليون دولار في 2015، وهو تراجع نسبته 73%. ويُعزَى الانخفاض الأكبر في الصادرات بالمقارنة بالواردات (وفي إجمالي الناتج المحلي) إلى ثلاثة عوامل: القطاعات التجارية مثل النفط قد تكون أكثر عرضة للتغيرات في الدخل من القطاعات غير التجارية، والعقوبات على الصادرات السورية قد تعرقل النشاط بشكل فاعل، وبعض صناعات التصدير ربما تحوَّلت عن الصادرات الرسمية إلى الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي، والبعض الآخر ربما انخرط بشكل مباشر أو غير مباشر في التجارة غير المشروعة.

الشكل 2-9: ديناميات الاستثمار والتجارة

استثمارات خاصة وعامة

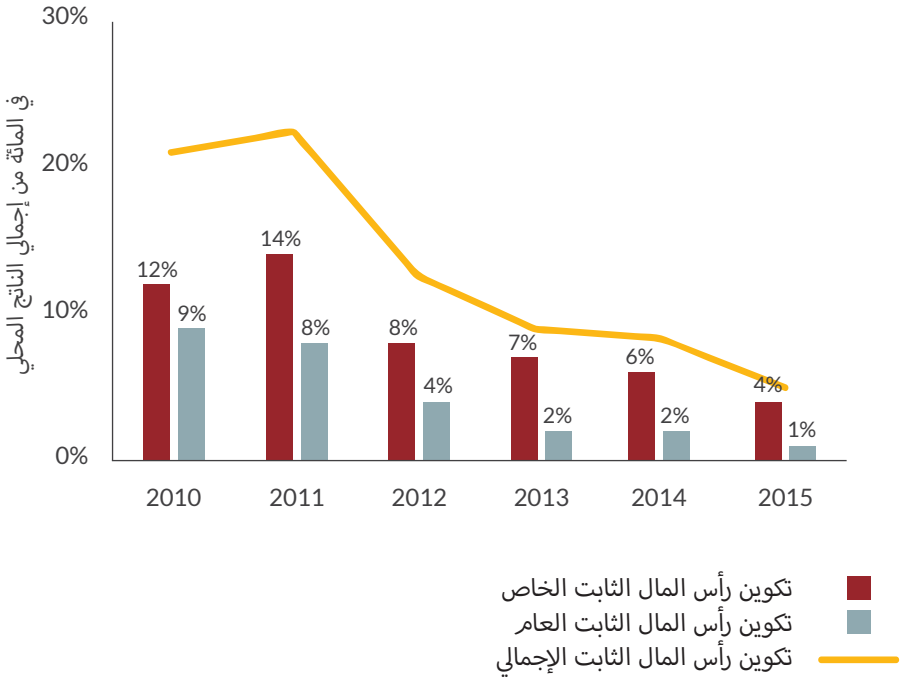

الصادرات والواردات في سوريا بين 2011 و2015، بالمليون دولار

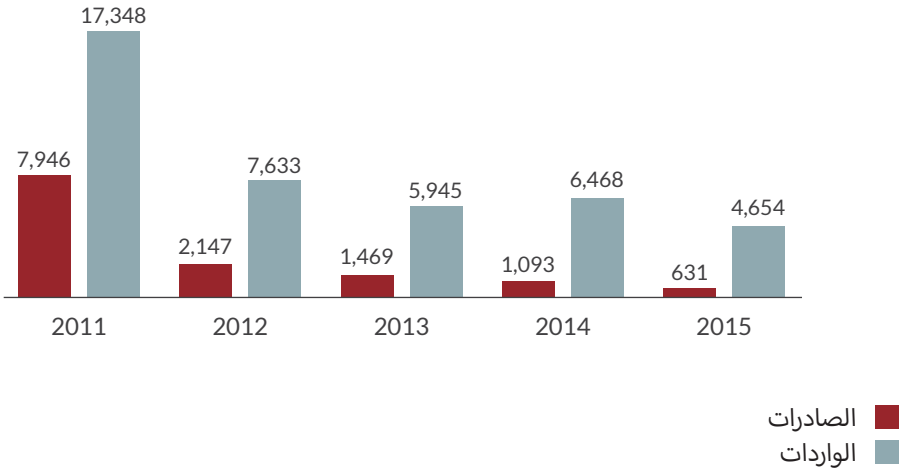

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

وسجَّلت صادرات القطاع المعدني أكبر تراجعات (من 4.7 مليار دولار في 2011 إلى ما يقرب من صفر في 2015). وفي جانب الواردات، يُعزى ثلثا التراجع الكلي في الواردات إلى انخفاض واردات السلع المصنعة (من 11.5 مليار دولار في 2011 إلى 2.8 مليار دولار في 2015).

واستنزفت تقريبا احتياطات النقد الأجنبي. وتشير التقديرات إلى أنه بسبب الصراع وعقوبات التجارة الدولية وصل عجز ميزان المعاملات الجارية إلى 28% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 مرتفعا من 0.7% من هذا الإجمالي في 2010. ويرجع هذا في معظمه إلى انهيار صادرات النفط وفقدان عائدات السياحة والعقوبات. ودأبت الحكومة على نحو متزايد على تمويل العجز في معاملاتها الخارجية من خلال السحب من احتياطات البنك المركزي. وتشير التقديرات إلى أن حجم احتياطات النقد الأجنبي هبط بشدة من قرابة 21 مليار دولار في 2010 إلى أقل من مليار دولار في 2015.

المالية العامة

أدَّى الصراع إلى عجز متصاعد في الموازنة العامة للدولة، لاسيما بعد عام 2012 حينما بدأت تتراجع الإيرادات العامة. وبسبب انخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق العسكري سجَّل عجز المالية العامة زيادة كبيرة ليصل إلى 9% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 من 2% من هذا الإجمالي في 2010 (UNESCWA). غير أن التطورات الأساسية في المالية العامة كان لها آثار سلبية أسوأ كثيرا مما تنبئ به التغيرات في عجز الموازنة العامة: فقد انخفضت الإيرادات العامة الكلية من 23% من إجمالي الناتج المحلي في 2010 إلى أقل من 3% من هذا الإجمالي في 2015. ويعزى هذا في معظمه إلى النقصان في العائدات النفطية والضريبية، وانهيار التجارة الخارجية بسبب العقوبات، والاقتصاد غير الرسمي المتزايد، وضعف القدرات الإدارية لتحصيل الإيرادات. وفي مواجهة هذا العجز، تم تقليص الإنفاق الحكومي، لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية للتعويض عن الانخفاض في العائدات (الشكل 2-10).

أدَّى الصراع إلى التحوُّل من الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق الجاري. فقد انهارت النفقات الرأسمالية من نحو 9% من إجمالي الناتج المحلي في 2010 إلى ما يُقدَّر بنحو 1% من هذا الإجمالي في 2015. وكان الإنفاق كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي أكبر كثيرا من ذلك إذ بلغ 18% في 2015 مقابل 16% من إجمالي الناتج المحلي قبل اندلاع الأزمة، وهو ما يُعزى إلى زيادة الإنفاق على أجور القطاع العام، والإنفاق العسكري، وواردات السلع الأساسية. وكانت الأجور تُؤلِّف الجزء الأكبر من النفقات الجارية، تليها مدفوعات الدعم، والتحويلات، والسلع والخدمات، ومدفوعات الفائدة.

واستقرت النفقات الجارية على الأجور، وزاد الدين العام إلى مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمُّله. ومع أن النفقات الجارية شهدت تراجعا في السنوات القليلة الماضية، فإنها مازالت تُؤلِّف الجزء الأكبر من الميزانية على الرغم من الهبوط الشديد للإيرادات على مدار سنوات الصراع. وكانت الأجور تُؤلِّف الجزء الأكبر من النفقات الجارية، تليها مدفوعات الدعم، والتحويلات، والسلع والخدمات، ومدفوعات الفائدة. ولذلك، زاد الدين العام إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها، بسبب الهبوط الشديد للإيرادات وزيادة النفقات لاسيما للأغراض العسكرية. وتشير التقديرات إلى أن الدين العام زاد إلى 150% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 (21 مليار دولار) من 30% فحسب من الإجمالي في 2010 (18 مليار دولار) (الشكل 2-10).

الشكل 2-10: عجز ودين المالية العامة

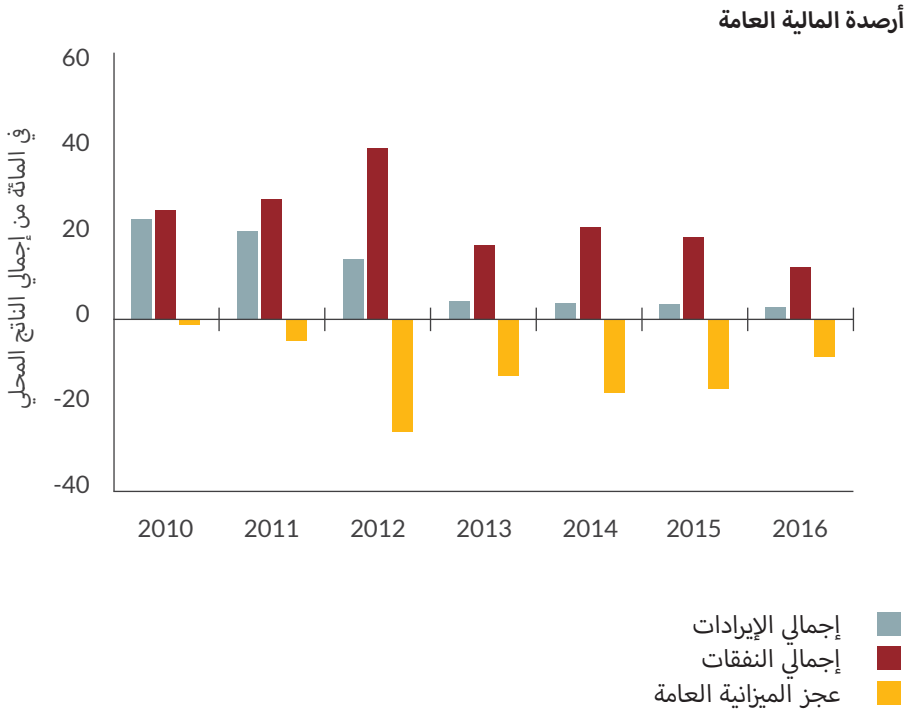

المصدر: تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وصندوق النقد الدولي.

النقود والعمل المصرفي

هبط سعر الصرف الاسمي لليرة السورية بشدة. وقبل مارس/آذار 2011، كانت الليرة السورية مستقرة ويجري تداولها بسعر 47 ليرة مقابل الدولار الأمريكي الواحد. ومع تدنٍّ عائدات التصدير، وهبوط احتياطات النقد الأجنبي بين عامي 2010 و2015 انخفض سعر الصرف الرسمي لليرة السورية بنسبة 459% ووصل إلى 260 ليرة مقابل الدولار. اتخذ مصرف سوريا المركزي (المكتب المركزي للإحصاء في سوريا) اتخذ عدة إجراءات منها فرض قيود على تراخيص الاستيراد لتقليص الطلب على العملات الأجنبية. ومن الإجراءات الأخرى إلزام المُصدِّرين بتسليم عائداتهم من العملات الأجنبية في أبريل/نيسان 2015. غير أن قدرة المكتب المركزي للإحصاء على التدخل الفعَّال تبيَّن أنها محدودة بالنظر إلى الاستنزاف المستمر لاحتياطات النقد الأجنبي. وواصلت العملة السورية تراجعها مقابل الدولار الأمريكي في عام 2016 ولكن بوتيرة أشد كثيرا. وأدَّى نقص العملات الأجنبية والهبوط المتواصل لقيمة العملة إلى زيادة معدل الدولرة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة.

وتسبَّب الصراع أيضا في زيادة حادة للأسعار. وطوال سنوات الأزمة زاد مؤشر أسعار المستهلكين زيادة سريعة. وبحسب تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا، زادت أسعار منتجات مثل الأرز والخبز المدعوم وطحين القمح زيادة كبيرة، إذ ارتفعت بنسبة 723% و418% و388% على الترتيب بين مارس/آذار 2011 ونوفمبر/تشرين الثاني 2015. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014، رفعت الحكومة سعر الديزل المدعوم من 36 سنتا إلى 48 سنتا للتر. وارتفع سعر زيت التدفئة من 73 سنتا إلى 85 سنتا للتر. وتعرَّضت القوة الشرائية لضغوط إضافية من جراء ارتفاع تكاليف الإيجارات ورسوم المرافق. وفي عام 2016 وحده، تشير التقديرات إلى أن معدل تضخم أسعار المستهلكين وصل إلى 58%، بسبب استمرار تعطُّل التجارة، والنقص الكبير في إمدادات المعروض، والهبوط الحاد في قيمة الليرة السورية (الشكل 2-11). غير أن معدل التضخم الفعلي يتفاوت بدرجة كبيرة بين أنحاء البلاد، فيما يُعزَى إلى تفتُّت حيز النشاط الاقتصادي في سوريا، حيث تشهد المناطق التي يشتد فيها الصراع زيادات أكبر بدرجة ملموسة في الأسعار. ومع أن الأسعار أقل تقلبا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة (اللاذقية وطرطوس ودمشق)، فإن مستويات الأسعار جامحة في المناطق التي تشتد فيها المخاطر الأمنية أو المُحاصَرة (مثل دير الزور والرقة) حيث أدَّى تعطُّل التجارة والمخاطر الأمنية إلى زيادة قيمة السلع المرتبطة بتكاليف النقل المرتفعة.

تضرر القطاع المالي في سوريا بشدة من انكماش النمو الاقتصادي، وتشديد العقوبات الدولية، ونقص الاستثمارات العامة والخاصة، وانحسار فرص الأعمال في بيئة يعصف بها الصراع. وتعرضت البنوك للتدمير المادي لفروعها لكن البنوك العشرين جميعا لا تزال تعمل. يبدو أن أنظمة القطاع الخاص للخدمات المصرفية والمدفوعات تعمل إلى حد كبير في المناطق الرئيسية التي تسيطر عليها الحكومة. ففي هذه المناطق استمرت خدمات السحب والإيداع مع خدمات إقراض محدودة. وتدهورت شبكات الفروع وماكينات الصرف الآلي، لكنها لا تزال تعمل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، غير أن المعاملات ببطاقات الدفع غير متاحة. ويُؤثِّر تعطُّل الاتصالات في بعض الأحيان في الترابط بين الفروع وخدمات ماكينات الصرف الآلي. فضلا عن ذلك،

الشكل 2-11: أسعار الصرف ومؤشر أسعار المستهلكين

أسعار الصرف الرسمية والموازية في سوريا

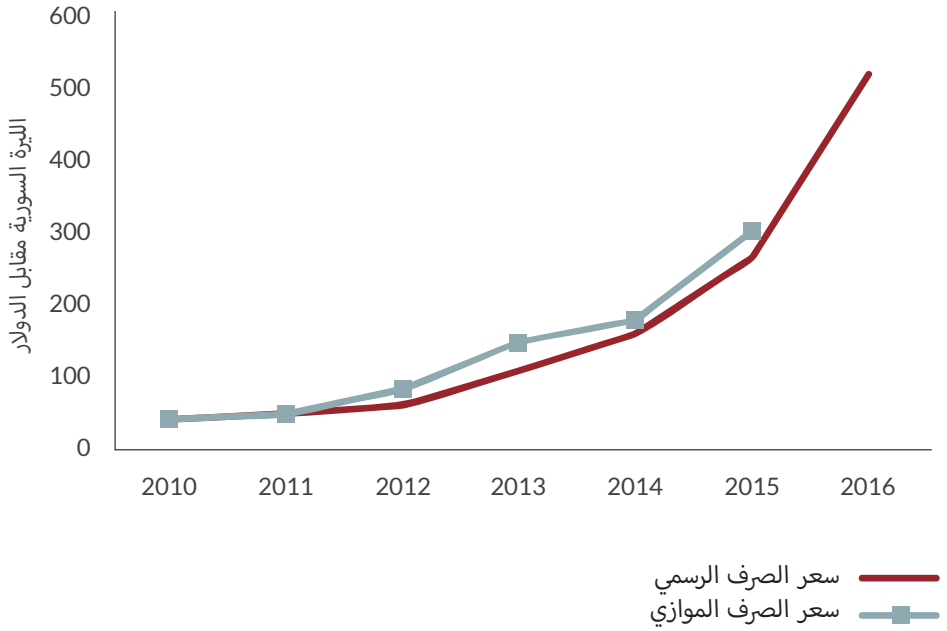

التضخم بمقياس مؤشر أسعار المستهلكين

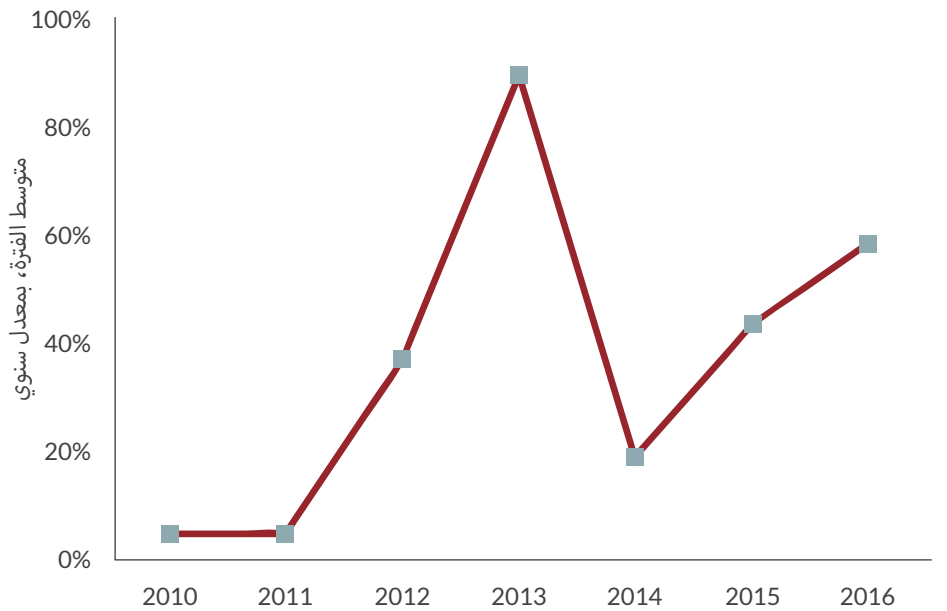

المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

أصبحت سلامة الموظفين والفروع شاغلا كبيرا للبنوك. فقد تعرَّضت فروع لعمليات سطو مسلح، واضطرت الفروع الموجودة في مناطق الصراع إلى إغلاق أبوابها.[21] وتشير التقديرات إلى أنه حتى ديسمبر/كانون الأول 2013، تعرض 30% من فروع البنوك البالغ عددها 539 فرعا (243 فرعا لبنوك خاصة و296 فرعا لبنوك القطاع العام) للتدمير أو لا تعمل (بدرة 2015).

وفي المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، فإن إمكانية الوصول إلى خدمات البنوك وأنظمة المدفوعات الأساسية وتشغيل هذه الخدمات أكثر محدودية بكثير. وتعجز البنوك الخاصة عن العمل حيثما لا يتمتع البنك المركزي بسلطة عليها. وفي ظل هذه الظروف، لا توجد أي فروع مفتوحة لبنوك خاصة في مناطق تسيطر عليها المعارضة. غير أن عدة بنوك خاصة لاحظت أنه في مدينة القامشلي التي تسيطر عليها جزئيا فئات كردية في شمال شرق البلاد لا تزال فروع لبنوك خاصة سورية تعمل بفضل شكل من أشكال الاتفاق بين الفئات الكردية والحكومة. وخارج هذا الإطار، لا يتاح للمناطق التي تسيطر عليها فئات كردية معارضة وتنظيم داعش أي من الخدمات المصرفية الرسمية التي كانت تتمتع بها من قبل. ويبدو أن النشاط الاقتصادي في هذه المناطق يعتمد اعتمادا كاملا تقريبا على المعاملات النقدية.

في هذه البيئة الحافلة بالتحديات، تجد البنوك صعوبة في العثور على فرص إقراض في حدود المخاطرة المقبولة. ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي،[22] فإن الإقراض إلى القطاع الخاص بلغت نسبته نحو 45% من الإقراض المصرفي في 2010. وهكذا، فإن انهيار القطاع الخاص ربما كان له تأثيرات كبيرة على مستويات دخل البنوك. وتشير بيانات البنك الدولي[23] إلى أن صافي هامش الفائدة في الجهاز المصرفي انخفض من 2.7% إلى 1.8% في الفترة من 2011 إلى 2013، وأن نسبة الدخل من غير الفائدة من إجمالي الدخل زادت من 44.5% إلى 84.1%. وفي غياب بيانات موثوق بها عن القطاع المصرفي، لاسيما من البنوك التي يهيمن عليها القطاع العام، من الصعب جدا تقييم تأثير الصراع على القطاع المصرفي تقييماً دقيقاً.

فاقمت العقوبات الدولية تأثير الصراع على القطاع المصرفي والمالي. وبين عامي 2011 و2015، تسببت العقوبات الدولية في قطع صلة مصرف سوريا المركزي والبنوك الحكومية (التي تمثل 75% من الأصول المصرفية) بأسواق الدين وأنظمة الدفع والتسوية الدولية. وتظهر بيانات بنك التسويات الدولية أن انكشاف البنوك الخارجية على البنوك السورية انخفض من نحو 550 مليون دولار إلى 90 مليون دولار بين عامي 2011 و2015. وعلى الرغم من مشكلات الميزانية والحاجة إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فشلت سوريا في اجتذاب أي تدفقات مالية خاصة من الخارج. وجاءت المساعدة المالية الرسمية الوحيدة من الحكومة الإيرانية في شكل خطوط ائتمان قيمتها إجمالا 1.9 مليار دولار في 2013، و3 مليارات دولار في 2014، و0.97 مليار دولار في 2015 (صندوق النقد الدولي 2016). ومع افتراض أن خطوط الائتمان الإيرانية كانت المساعدة المالية الوحيدة (في غياب أي مساعدة من الاتحاد الروسي أو الصين)، فإن العجز المتبقي في الميزانية قام بتمويله على الأرجح مصرف سوريا المركزي والبنوك التجارية، وهو ما أثَّر بدوره تأثيرا سلبيا على النظام المصرفي.

[21] في غياب بيانات موثوقة بها لمؤشر السلامة المالية، لم يستطع الفريق تقديم تقييم أكثر متانة لتأثير الهياكل المالية ومدى الدمار الذي لحق بها على القطاع المصرفي.

[22] صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية.

[23] البنك الدولي، قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية.

تضرَّر القطاع المالي غير المصرفي بشدة، لكن المؤسسات استمرت إلى حد كبير في العمل. فسوق دمشق للأوراق المالية لا تزال تعمل، بمشاركة عدد قليل من المستثمرين، ولم تشهد أي عمليات شطب لأوراق مالية من البورصة. وحتى الربع الأخير من عام 2015، كان عدد الشركات المدرجة في بورصة دمشق 23 شركة، إجمالي أصولها 7 مليارات دولار، وكلها تقريبا من القطاع المصرفي وشركات التأمين. واعتبارا من عام 2015، أوقفت ست شركات وساطة من بين 13 شركة، وأربع شركات استشارية عملياتها بسبب ركود أداء بورصة دمشق والافتقار إلى فرص مناسبة للدخل (بدرة 2015)، وتضرر قطاع التأمين من زيادة المطالبات. وشهد الصراع زيادة المطالبات التأمينية التي تسببت في تدهور المركز المالي لشركات التأمين على الرغم من رفض الكثير من المطالبات على أساس عدم التغطية. ووجدت شركات التأمين صعوبة أيضا في العثور على شركات لإعادة التأمين بسبب العقوبات وارتفاع مستويات المخاطر السيادية، في حين أن تكاليف إعادة التأمين كان يجري نقلها جزئيا إلى العملاء. وفضلا عن ذلك، أضعف تدني دخول السكان، وارتفاع تكاليف خدمات التأمين الطلب على خدمات التأمين. ويتضح هذا أيضا في بيانات بورصة دمشق، التي تظهر أن أصول شركات التأمين المدرجة انخفضت من 269 مليون دولار في الربع الأول من عام 2011 إلى 95 مليون دولار في الربع الأخير من عام 2015.

وعلى الرغم من الصراع، والاضطرار إلى شطب بعض قروضها، واصلت بعض مؤسسات التمويل الأصغر عملياتها. واستمرت مؤسسة أغا خان في القيام بعمليات التمويل الأصغر في سوريا وإن كانت قد قلَّصتها إلى مستويات دنيا. وتعاونت أيضا مع منظمات محلية في توزيع المعونات، مثل المساعدات النقدية من خلال حسابات الادخار. واستأنفت مؤسسة ابدأ للتمويل الأصغر أنشطتها في سوريا، وهي تسعي لفتح فروع جديدة. وقدمت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين 30% من مجموع التمويل الأصغر في سوريا في عام 2012، ومنحت 9334 قرضا قيمتها 2.6 مليون دولار في 2015.[24] وفي عام 2015، اضطرت إلى شطب 8648 قرضا وبلغ رصيد القروض غير المحصلة 318145 دولارا.[25]

نواتج التنمية البشرية

أضر التدهور الاقتصادي بفرص العمل والتوظيف. ومنذ بداية الصراع، دُمِّرت الوظائف بمعدل يُقدَّر بنحو 538 ألف وظيفة سنويا في المتوسط بين عامي 2010 و2015، ليضيف 482 ألف شخص إلى طوابير البطالة كل عام. وتناقصت أيضا أعداد السكان في سن العمل بنسبة 2% سنويا، أو ما يعادل حسب التقديرات تراجعا صافيا قدره 264 ألف فرد سنويا في تلك الفترة. ونتيجة لذلك، تقلصت القوى العاملة بنسبة 1% أو تراجع صاف قدره نحو 56 ألف فرد سنويا (الشكل 2-12). وإجمالا، زاد معدل البطالة من 8.6% في 2010 إلى مستوى كارثي 52.9% في 2015، وهو تغيُّر قدره 44.3 نقطة مئوية.

شاع القعود عن العمل والنشاط الاقتصادي غير الرسمي. فأكثر من ثلاثة من كل أربعة سوريين في سن العمل (77% أو 9 ملايين فرد) لا يشاركون في أي نشاط اقتصادي مدر للقيمة: 2.9 مليون عاطلون و6.1 مليون

[24] www.UNRWA.ORG.

[25] www.UNRWA.ORG.

[26] الاختلاف بين الرقم المستخدم في 2015 و2010 سيحدده الرقم الصافي للوظائف الصافية التي تم إنشاؤها (أو تدميرها في هذه الحالة). وهذا الرقم "صاف" لأنه يشمل الوظائف التي تم إنشاؤها أو تدميرها.

فرد خاملون (الشكل 2-13). ووصل معدل البطالة في صفوف الشباب إلى 78% في عام 2015 (الإسكوا، 2016). وهذا الخمول الحالي بين السكان في سن العمل ستكون له عواقب وتبعات طويلة الأجل، منها التدهور السريع للمهارات ورأس المال البشري. ولكن في الأمد القصير ستكون هذه العواقب مريعة، إذ يتجه الأفراد ولاسيما الشباب على نحو متزايد إلى الانضمام إلى القوات المسلحة أو ينخرطون في أعمال العنف من أجل البقاء على قيد الحياة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2014). ومن يحالفهم الحظ ويجدون وظيفة يختارون فرص العمل غير الرسمية (العمل بأجر أو العمل الحر) أو ينخرطون في "اقتصاد الحرب" كوسيلة للتكيُّف سعيا إلى الحصول على مصدر دخل لأسرهم (تقرير مؤسسة الرؤية العالمية 2016). وهذه الوظائف في معظمها كثيفة في استخدام الأيدي العاملة، أو تعتمد علي العمال غير المهرة أو ذوي المهارات المحدودة، وأجورها متدنية. وحتى من حصلوا على وظائف مستقرة نسبيا في القطاع الخاص فإنهم شهدوا تدهورا حادا في ظروف معيشتهم بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية والتدهور السريع لقيمة العملة المحلية.

ساعد تنقل السكان على تعديل توزيع النشاط الاقتصادي، فقد دفع الصراع الناس والأنشطة الاقتصادية إلى ترك مناطق الصراع والانتقال إلى مناطق أكثر استقرارا وأمنا نسبيا. ومع انتقال ملايين من النازحين داخليا من المناطق التي تشتد فيها كثافة الصراع مثل دير الزور ودرعا إلى مناطق تقل فيها كثافة الصراع مثل طرطوس واللاذقية، شهدت المناطق الأولى نقصا في الأيدي العاملة، والمجموعة الثانية فائضا في الأيدي العاملة. ومع وصول سوق العمل إلى حالة التشبُّع، وما يصاحبها من انخفاض الأجور (الفاو وبرنامج الأغذية العالمي 2015)، أصبحت المناطق الآمنة نسبيا تجتذب منشآت الأعمال والاستثمارات. وحسبما ورد في دراسة دان وبرادستريت (2016)، استنادا إلى بيانات من عام 2015 من هيئة الاستثمار السورية، برزت منطقتا السويداء وطرطوس بوصفهما أكثر مناطق الاستثمارات حيوية ونشاطا في 2015، إذ اجتذبتا نحو 70% من كل الاستثمارات الجديدة في العام نفسه. وقبل نشوب الصراع في 2010 لم تكن المنطقتان تعتبران ذات جاذبية خاصة، إذ كانت تجتذبان 11% فحسب من مجموع الاستثمارات. وعلى النقيض، فقدت الأسر في محافظتي حلب ودرعا وظائف أكثر من أي جزء آخر في البلاد (لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا، 2016). وأدَّت هجرة السكان إلى الخارج بسبب الوضع الأمني، والافتقار إلى فرص العمل، والهبوط الحاد لمستويات المعيشة إلي نقص هائل في المهارات في سوريا.

منذ بداية الصراع، قلَّصت الحكومة برامج الضمان الاجتماعي لمواجهة الضغوط المتزايدة على المالية العامة. ومع تناقص الإيرادات، قررت الحكومة تقليص نفقاتها، في بادئ الأمر بإجراء خفض كبير للإنفاق على الدعم. وأدَّى هذا إلى زيادة كبيرة في أسعار الوقود والمواد الغذائية الأساسية. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2013، بدأت الشركات الصناعية دفع أسعار السوق لزيت الوقود والمازوت أو زيت الغاز، لتنتهي فعليا سياسة الدعم التي استمرت لعقود وبدأ العمل بها في أعقاب وصول حزب البعث إلى السلطة. ومازالت منتجات غذائية أساسية (الأرز والسكر) وزيت الوقود والمازوت تحصل على دعم للأسر، لكن الأسعار زادت زيادة كبيرة. فقد زادت أسعار المازوت نحو تسعة أضعاف وأسعار زيت الوقود عشرة أضعاف في الفترة من 2011 إلى 2015. أما الأرز والسكر، فقد زادت أسعارهما ضعفين إلى ثلاثة أضعاف في الفترة ذاتها. وفي خطوة لتخفيف أعباء الإنفاق على الأسر، مازالت تلك الأغذية الأساسية مدعومة من خلال برنامج كوبونات الدفع، لكن مع فقدان الوظائف، وانتشار العنف، وخفض الدعم سرعان ما هوى الشعب السوري في دركات الفقر.

الشكل 2-12. مؤشرات سوق العمل: قبل الصراع مقابل فترة الصراع

التغير في حجم القوى العاملة من الموظفين والعاطلين

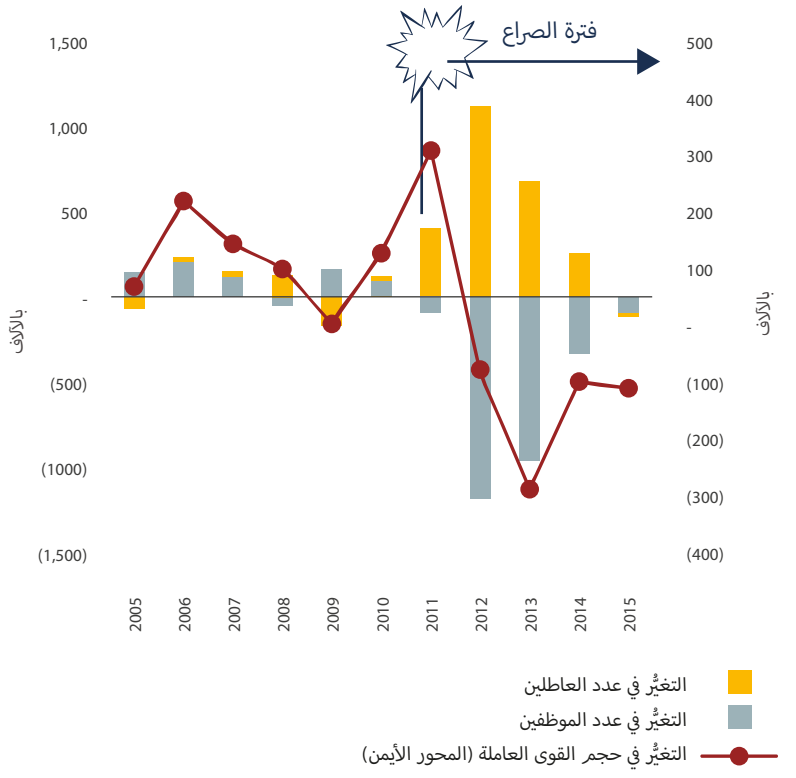

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

النمو السنوي والتغير بالنقاط المئوية في مؤشرات سوق العمل الرئيسية

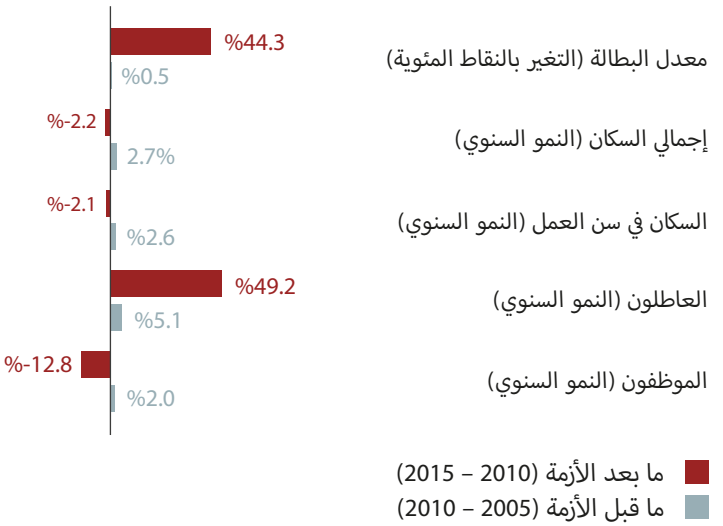

المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي المستندة إلى بيانات من المركز السوري لبحوث السياسات.

الشكل 2-13. هيكل السكان في سن العمل في سوريا، 2015

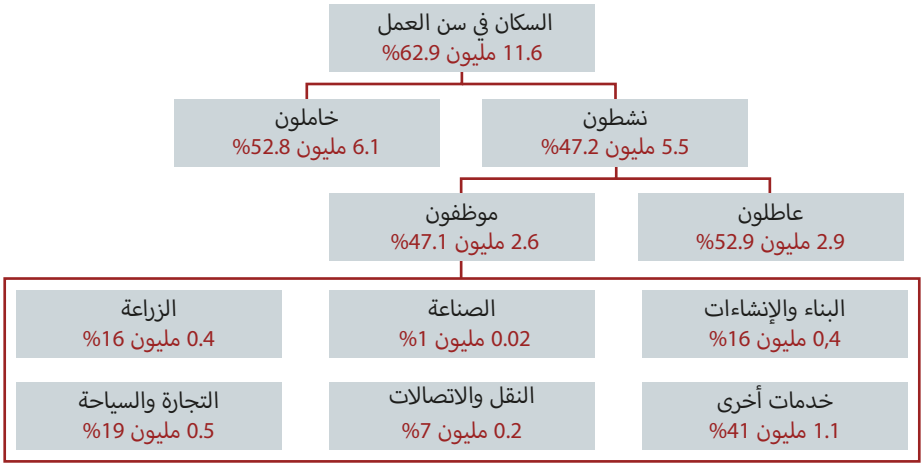

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

تشير التقديرات إلى أن نحو ستة من كل عشرة سوريين يعيشون في فقر مدقع اليوم. ولم يكن متاحا من أجْل هذه الدراسة الحصول على بيانات تفصيلية عن نصيب الفرد من الإنفاق حسب الأسر وخط الفقر. ولكن استقراء بسيطا لمرونة نمو الفقر المدقع (من 2004 إلى 2007) يشير إلى حدوث زيادات حادة في مستويات الفقر المدقع في سوريا (الشكل 2-14). وبافتراض أن مرونة النمو التقديرية ظلت ثابتة عند 2.911- طوال فترة الأزمة، وان عدم المساواة لم يزد (السيناريو الأول)، فإن معدل الفقر في عام 2016 يُقدَّر أنه بلغ 66.5%. وإذا افترضنا انخفاض مرونة الدخل مع زيادة معدل الفقر، فإن ذلك يُخفِّف أثر انخفاض الدخل على الفقر، ويكون معدل الفقر التقديري في إطار هذا السيناريو الثاني هو 54.5%. وأخيرا، إذا افترضنا تناقص المرونة وزيادة المعامل جيني بمعدل 1% سنويا (السيناريو الثالث)، فإن معدل الفقر المدقع المتوقع في 2016 هو 62.7%.

وتدعم إحصاءات توزيع المساعدات التقييم القائل بأنه حدثت زيادة سريعة في معدلات الفقر. وتذهب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن نحو تسعة ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات غذائية في سوريا اليوم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2016). ويعاني نحو سبعة ملايين أو واحد من كل ثلاثة أفراد من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه مليونا شخص آخرون خطر السقوط في هوة انعدام الأمن الغذائي. وجميع سكان المناطق المُحاصَرة، وأكثر من نصف كل النازحين داخليا يُعتَبرون مفتقرين للأمن الغذائي. وحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإنه في 74% من المناطق في سوريا يتبع السكان في المتوسط أكثر من خمسة أنواع من آليات التكيف السلبية من أجل الحصول على الغذاء. ومن آليات التكيف السلبية المذكورة الزواج المبكر، والتسول، والاقتراض، وتشغيل الأطفال، وتجنيد الأطفال في المعارك. وتُؤثِّر هذه الآليات السلبية للتكيف على النساء والأطفال أكثر من غيرهم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2016).

الشكل 2-14. نماذج محاكاة لمعدل الفقر في حالة الصراع وفي غيابه، 2007-2016 (%)

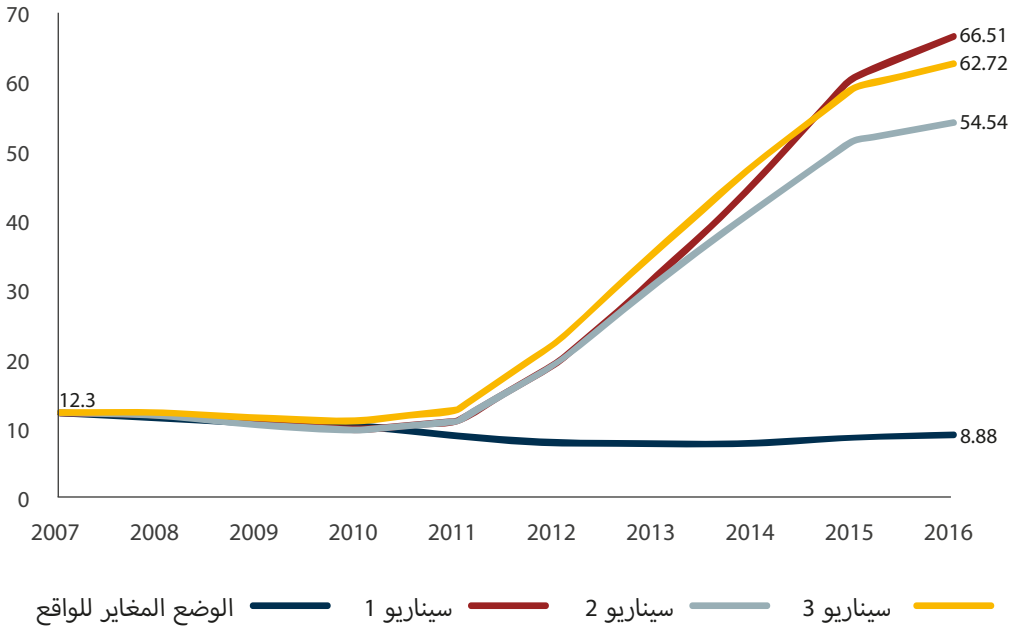

الأمن الغذائي هو أكبر بند في المساعدات. فمنذ بداية الصراع في أوائل عام 2011، كان نصيب قطاع الأمن الغذائي 3 مليارات دولار أو 50% من تدفقات المساعدات الرسمية المخصصة أو 32% من كل المساعدات الرسمية إلى سوريا (الشكل 2-15). وبين كل القطاعات، كان الأمن الغذائي أكبر متلق للمساعدات يليه قطاعا الصحة و"مخيمات الطوارئ والمواد غير الغذائية" (774 مليون دولار، و591 مليون دولار على الترتيب). ومن المحتمل أنه تم تقدير حجم المساعدات الرسمية التي توصف بأنها متجهة إلى الأمن الغذائي بأقل من مستواها الحقيقي، إذ إن المساعدات التي توصف بأنها متعددة القطاعات، ولم يتم بعد تخصيص قطاع معين لها، تشتمل على الأمن الغذائي. وكانت المساعدات المخصصة لقطاع الأمن الغذائي كنسبة من تدفقات المساعدات السنوية مستقرة عند نحو 33% في المتوسط بين عامي 2012 و2016. ويجري توصيل أكثر من 60% من المساعدات الغذائية المذكورة آنفا من خلال برنامج الأغذية العالمي.

ونمت المساعدات الخارجية إلى سوريا بمعدل سنوي قدره 131% بين عامي 2011 و2016، وكان منشأ أغلبية المساعدات المُخصَّصة هو حكومة الولايات المتحدة. وزادت الأموال التي تتدفق على سوريا من 39 مليون دولار في 2011 إلى 2584 مليون دولار في 2016 (الشكل 2-16). ومن هذه الأموال، كان منشأ 23% هو حكومة الولايات المتحدة، و21% حكومة ألمانيا، و12% من كل من المفوضية الأوروبية، وحكومة المملكة المتحدة في 2016. وكان من بين المانحين الآخرين صندوق تركيا للمساعدات الإنسانية (ساهم بنسبة 4% من مجموع المساعدات في 2016)، والحكومة الكويتية (ساهمت بنسبة 5% في 2015 و2016)، وحكومة الإمارات العربية المتحدة (ساهمت بنسبة 9% في 2014)،

وحكومة المملكة العربية السعودية (ساهمت بنسبة 33% في 2013)، وكذلك حكومتا السويد وسويسرا (بنصيب 10% لكل منهما في 2011).

الشكل2-15. تدفقات المساعدات الأجنبية الغذائية وغير الغذائية إلى سوريا

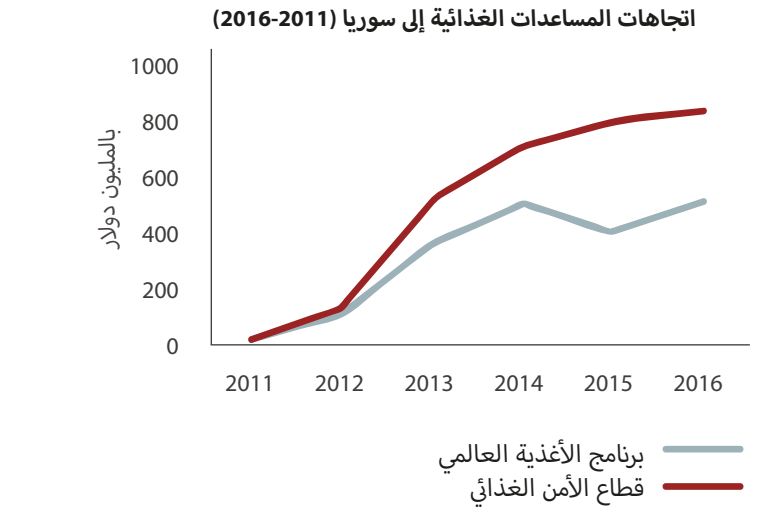

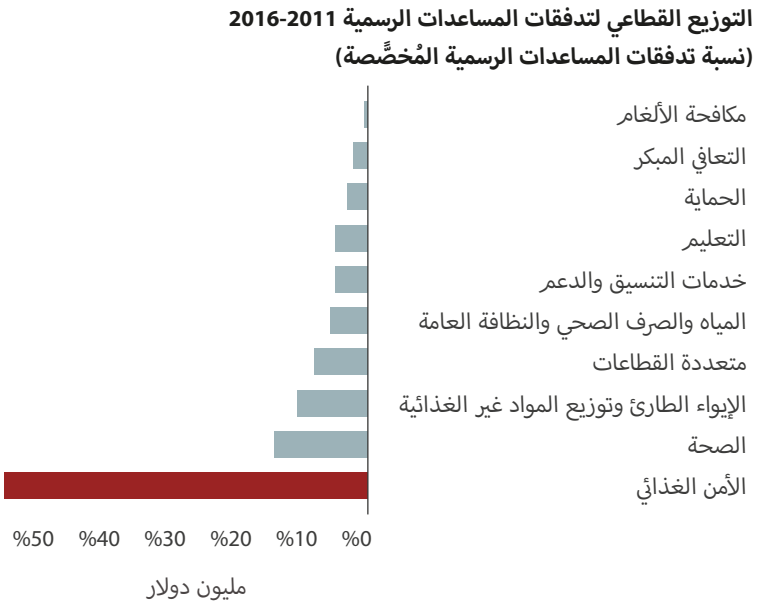

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وقاعدة بيانات نظام التتبع المالي.

وحتى ديسمبر/كانون الأول 2016، حصل 5.8 مليون فرد على مساعدات عينية. وكان معظم المستفيدين في حلب، وريف دمشق، وإدلب، وحصلت مناطق مثل دير الزور والرقة على مساعدات ضئيلة بالنسبة إلى احتياجاتها (51 ألف مستفيد و6000 مستفيد على الترتيب). وإجمالا، كان 1.6 مليون مستفيد في مناطق محاصرة ويصعب الوصول إليها. وكان المتوسط الوطني لتكلفة سلة الغذاء الموحدة 32332 ليرة سورية (64 دولارا) (ديسمبر/كانون الأول 2016)، وهو ما يزيد 487.5% عن مستواه في 2012. وكانت أكبر تكلفة لسلة الغذاء في محافظات ريف دمشق، وحمص، ودمشق، وأيسرها تكلفة في السويداء ودرعا والقنيطرة (الخريطة 2-11). ويقوم برنامج الأغذية العالمي وحده بتوزيع أكثر من أربعة ملايين سلة غذاء شهريا. وتُزوِّد سلة الغذاء التي يوزعها البرنامج المستفيدين بنحو 1700 سعر حراري يوميا وتتألف من السلع التالية: طحين القمح، والبرغل، والأرز، والعدس المجروش، والعدس الحب، والفاصوليا البيضاء، والزيت، والملح، والسكر، أما حصصهم الجاهزة للأكل فتزود المستفيدين بنحو 2100 سعر حراري يوميا، وتتألف من السلع التالية: الفول المعلب، والحمص المعلب، والخضراوات المعلبة، ولحوم الدجاج المعلبة، وزيت الزيتون، والبسكويت، والحلاوة، والعصائر (البرتقال/التفاح/الأناناس أو العنب، 5 زجاجات سعة كل منها 200 مليلتر). وأغلب تلك السلع يُستورد من تركيا (البقول والدقيق الأبيض وبرغل القمح والسكر والزيت)، أما الأرز فيستورد من الهند أو فيتنام. والسلع الوحيدة التي تشترى محليا هي الملح وحصص الغذاء الجاهزة للأكل.

الشكل 2-16. اتجاهات التمويل المعلن حسب المصدر (2011- 2016) (بالمليون دولار)

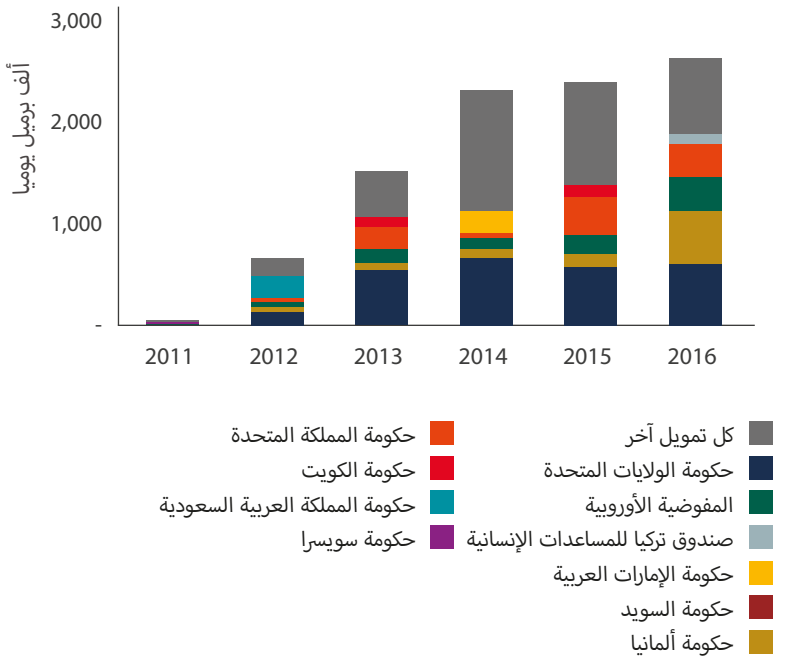

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وقاعدة بيانات نظام التتبع المالي.

الخريطة 2-11. عدد المستفيدين حسب النواحي (ديسمبر/كانون الأول 2016)

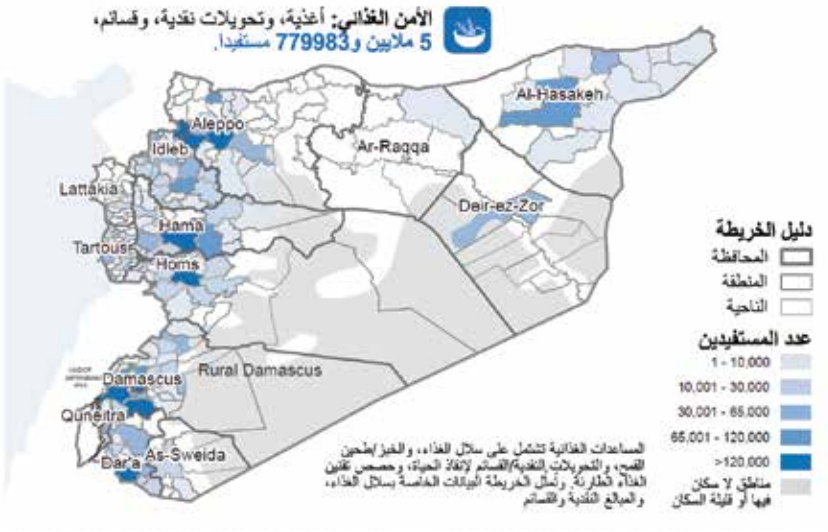

المصدر: الأمم المتحدة، *2016*.

ويستهدف برنامج تحويلات صغير يقوم على المدفوعات النقدية النساء الحوامل والمرضعات. وفي عام 2014، استحدث برنامج الأغذية العالمي نظام التحويلات النقدية الشهرية للحوامل والمرضعات. ويستهدف البرنامج الآن 20 ألف امرأة في محافظتي حمص واللاذقية. وتعتبر قسائم القيمة النقدية مُكمِّلة لبرنامج سلال الغذاء، وهي تهدف إلى تحسين التنوع الغذائي، والمغذيات الدقيقة للأمهات والحوامل. ويمكن استخدام القسائم في شراء فاكهة وخضراوات طازجة، ومنتجات ألبان طازجة، وبروتين حيواني طازج (لحوم ودواجن وبيض وسمك) من متاجر معينة تعاقد معها برنامج الأغذية العالمي. والمرجع في قيمة القسيمة هو سلة أغذية طازجة أساسية. وتخضع أسعار هذه المواد لمتابعة شهرية ويجري تعديل قيمة القسائم كل ثلاثة أشهر تقريبا.

رجل سوري يبيع الوقود في مدينة حلب المنكوبة بشمال سوريا في 9 فبراير/شباط 2016. أرفف المتجر خاوية، والأسعار تضاعفت في حلب السورية، إذ تلوح نُذُر حصار بعد أن قطعت قوات النظام ثاني خط إمدادات رئيسي للمدينة الأسبوع السابق. بعدسة: كرم المصري/AFP/Getty Images

الفصل 3 تحليل الآثار الاقتصادية للصراع

تتجلَّى الآثار الاقتصادية من خلال العديد من القنوات، ولكل قناة وطْأتها المميزة. ويُظهِر التحليل في هذا الفصل أن الدمار المادي في حد ذاته يُفسِّر جزءا محدودا من الآثار الاقتصادية الكلية. فمعظم الخسائر الاقتصادية التي تمخَّض عنها الصراع لم تتولَّد عن تدمير عوامل الإنتاج، إنما عن ضعف استغلال هذه العوامل. وتكلفة تعطيل التنظيم الاقتصادي تبلغ تقريبا *20* مثل تكلفة تدمير رأس المال وحده في السنوات الست الأولى للصراع السوري، إذا ما قيست بالخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي. فانحسار القدرة على التواصل، وارتفاع تكاليف النقل، وتعطيل سلاسل وشبكات التوريد وزيادة ممارسات التربُّح وتآكل الثقة الاجتماعية كل ذلك يجعل الإنتاج عملية شاقة في بيئة صراع نشط. وبالمقارنة، تخلق الخسائر البشرية المرتبطة بالصراع أشد الآثار المأساوية على الرفاهة الشخصية للسوريين. وهي، فضلا عن ذلك، المحركات الرئيسية للنزوح القسري، والآثار الاقتصادية الناجمة عن الخسائر البشرية أكثر دواما بكثير من القنوات الأخرى. وأخيرا، خلص التحليل إلى أنه كلما طال أمد الصراع، تباطأت خطى التعافي بعد انتهاء الصراع.

الفصل 3: تحليل الآثار الاقتصادية للصراع

ما هي التبعات الاقتصادية للصراع في سوريا؟ اتضح أن الإجابة عن هذا السؤال صعبة على نحو يثير الدهشة. لقد أظهر القسم السابق من الدراسة أن الصراع ارتبط بتغيُّرات في الكثير من المجالات قد تُؤثِّر على رفاهة المواطنين السوريين. ومن ذلك الخسائر البشرية من الإصابات والوفيات، والنزوح القسري، والدمار المادي، والقيود على تنقُّل البضائع والبشر، وعدد هائل من الفرص الضائعة في المسار المعتاد للحياة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذه الآثار متعددة الأبعاد يجب تحويلها إلى تقييمات للآثار قبل أن يتسنى الاستفادة الكاملة منها في إثراء سياسات مثل تحديد أولوية إجراءات تخفيف الآثار، وتصميم خطط إعادة الإعمار والمصالحة. ويستتبع التحويل إلى تقييمات للآثار تصنيف الآثار فرادى إلى فئات اقتصادية متماثلة ومقارنتها على أساس معايير يُعوَّل عليها (مثل افتراضات الوضع المغاير)، وبيان الأجزاء المتداخلة لضمان دقة التقييم. غير أن القيام بهذا الجهد أمر مُعقَّد بسبب عدة عوامل:

- البيانات شحيحة، وحينما تتاح تتفاوت في جودتها بين مختلف المُكوِّنات. وغالبا ما تؤدي الصراعات النشطة إلى نقص حاد في البيانات. ولم تُتَح لهذه الدراسة الفرصة لجمع بيانات مباشرة بإجراء مسوح استقصائية ومقابلات في سوريا. وهكذا، لم يجر استخدام سوى تقييمات الاستشعار عن بعد ومصادر البيانات الثانوية.

- لا يوجد مؤشِّر كامل يرصد النطاق الكامل لتأثير الصراع. ويُحبَّذ تجميع مختلف التأثيرات لتكوين "صورة كبيرة" للوضع وتفادي تكرار العد، ولكنه يتطلب شكلا من تحويل القيمة من نوع ما إلى نوع آخر لأن الآثار المختلفة تقاس بوحدات مختلفة. على سبيل المثال، تدمير الأصول المادية يمكن تقييمه على أنه تكاليف إعادة الإعمار، وليس الأمر كذلك بالنسبة لخسائر الأرواح البشرية. فالأخيرة تستلزم تحديد قيمة نقدية للأرواح البشرية، وهو أمر قد يكون مثيرا للجدال ناهيك عن صعوبته. وقد تساعد مؤشرات تجميعية معينة، مثل التأثير على الدخل (أو إجمالي الناتج المحلي)، في بعض هذه القضايا في الأمد القصير، غير أنها لا تعكس تكاليف الواقع الحقيقي والرفاهة التي يواجهها الناس في الصراع، بل قد تُقدِّم صورة شاذة. فإجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة على سبيل المثال حقق نموا قدره 11% سنويا خلال الحرب العالمية الثانية، وهو مستوى قياسي لم يتم تجاوزه حتى اليوم.

- قدد يعوق غياب سيناريوهات مخالفة للواقع يمكن التعويل عليها تقييم الآثار، وفي أي مجال معين ذي اهتمام، يستلزم تقييم تأثير الصراع فهما جيدا لما سيحدث لو لم يوجد الصراع. وأمَّا العوامل "الخارجية" مثل الكوارث الطبيعية فيكون تأثيرها واضحا ومباشرا نسبيا. وقد يتيح سيناريو "المسار المعتاد" خيارا يُعوَّل عليه نسبيا لسيناريو الوضع المغاير. غير أنه في حالة وقوع صراع، فإن الصراع نفسه يكون نتيجةً لعوامل مختلفة، منها توزيع الدخل، وجودة المؤسسات، وتكاليف تعبئة الموارد. وهكذا، فإنه لا يتضح دائما ما الذي يعنيه عدم وجود صراع حينما تفرضه الظروف الأساسية. والاقتصادات الإقليمية التي قد تتيح مجالا للمقارنة تتأثَّر بالعوامل التي أحدثت الصراع والصراع نفسه. ولذلك، يصعب تقدير كيف سيكون حال سوريا الآن في غياب الصراع.

- الصراع في سوريا صراع نشط، وسوف تستمر تأثيراته في الظهور بعد وقت طويل من انتهائه. وتبعات الخسائر البشرية وتدمير الأصول المادية، وربما الأهم من ذلك كله، تدهور المؤسسات ستكون تأثيرات طويلة الأجل على رفاهة السوريين الباقين على قيد الحياة. وجزء كبير من هذه التأثيرات لم ترصده بعد التقديرات الحالية لمؤشرات مثل معدل الفقر أو الدخل، وعليه فإن اعتماد تحليل يتطلع إلى آفاق المستقبل هو في الواقع جانب بالغ الأهمية من جوانب تقييم الآثار. وفي غياب البدائل، يجري الاعتماد على ثاني أفضل الحلول. وكما أوضحنا في الفصل السابق، فإن مشكلة البيانات عولجت باتباع نهج واقعي يستخدم معلومات الاستشعار عن بعد المُحقَّقة والبيانات من مصادر ثانوية.

أولا، في غياب سيناريو يُعوَّل عليه للوضع المغاير، تم استخدام أسلوب إحصائي لتوليد سيناريوهات غير كاملة للوضع المغاير لمتغيرات اقتصادية كلية مثل إجمالي الناتج المحلي. وسلسلة إجمالي الناتج المحلي التي تُحسب من خلال أساليب إحصائية تستند إلى سلسلة بيانات ما قبل نشوب الصراع يجري مقارنتها بتقديرات إجمالي الناتج المحلي القائمة على الحسابات القومية للتوصل إلى تقييم للتأثير على إجمالي الناتج المحلي منذ بداية الصراع.

وثانيا، تم اعتماد إطار تكاملي يقوم على نموذج ديناميكي للتوازن العام من أجل إعداد مختلف مؤشرات التأثير بطريقة متسقة. ويُستخدم هذا الإطار في إجراء عدة استقصاءات لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر من البيانات. ومن ذلك تقييم الأهمية النسبية لمختلف القنوات (الدمار المادي والخسائر البشرية وتعطيل التنظيم الاقتصادي) في توليد الأثر الاقتصادي للصراع. وفضلا عن ذلك، تناولت الدراسة مناقشة الدور الذي لعبته قدرة السكان على التنقل بالاعتماد على تقييم الآثار الكمية. وأخيرا، تم تحليل انتشار تأثيرات الصراع بعد انتهائه باستخدام سيناريوهات مختلفة لتاريخ انتهاء الصراع.

التأثير الكلي

الخطوة الأولى في تقييم تأثير الصراع على رفاهة السوريين هي تقدير الأثر الكلي. فآثار الصراع في مختلف المجالات قد تشمل مكونات متداخلة يجب عدها مرة واحدة فحسب لا مرتين. على سبيل المثال، تقديم خدمات المياه غالبا ما يستخدم الكهرباء كمدخل وسيط، ويجب أن تضيف تقييمات الآثار التغيرات في القيمة المضافة في هذه القطاعات، وليس القيمة الاسمية الإجمالية للمخرجات. وتساعد حسابات إجمالي الناتج المحلي في عمل هذا. ولكن مثل كل المؤشرات، تفشل الحسابات المستندة إلى إجمالي الناتج المحلي في رصد بعض الأبعاد الأخرى التي سيجري مناقشتها.

التأثير على إجمالي الناتج المحلي

بوجه عام، تدهورت المخرجات الاقتصادية بدرجة كبيرة خلال الصراع، لكن ليست هذه نهاية القصة. فقد أوجز الفصل السابق تقديرات الأداء الاقتصادي في سوريا منذ بداية الصراع. لكن مجرد مقارنة هذه التقديرات بتلك التي كانت قبل نشوب الصراع لا يكفي لرصد "تأثير" الصراع. ولتقدير هذا التأثير، يجب مقارنة النواتج الاقتصادية الفعلية بالأوضاع التي ستكون عليها سوريا اليوم لو لم يوجد الصراع (الشكل 3-1). ومما يؤسف له، أنه يستحيل معرفة ذلك على وجه الدقة. ومع التغيُّرات الكبيرة في الظروف الخارجية، ومنها التغيرات الشديدة في أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية، وانطلاق ثورات الربيع العربي، يصعب إصدار تقدير دقيق للوضع الذي سيكون عليه الاقتصاد السوري.

وتستخدم هذه الدراسة نهجا إحصائية مختلفة لتقدير سيناريو الوضع المغاير للواقع لإجمالي الناتج المحلي السوري. وفي غياب سيناريو يُعوَّل عليه للوضع المغاير، فإن الخيارات المتاحة محدودة. ولا يمكن إجراء قياس معياري بسيط، لأن مجموعة البلدان التي يمكن المقارنة بينها تتأثَّر بالصراع نفسه أو لم تكن عرضة بشكل كامل للتغيُّرات التي ستشهدها سوريا حتى في حالة غياب الصراع. وتستخدم هذه الدراسة أساليب الضبط المصطنعة التي تتضمن ضبط تأثير عدة عوامل (المؤسسات ورأس المال البشري ورصيد رأس المال المادي والسكان وما إلى ذلك) لا يمكن التحكم فيها بالقياس المعياري البسيط لإنتاج تقديرات تستند إلى سيناريو الوضع المغاير لإجمالي الناتج المحلي السوري (الإطار 3-1). وفضلا عن ذلك، ستحسب أيضا تقديرات تستند إلى المقياس المعياري البسيط والانحدار الذاتي لإجراء مزيد من الاختبارات.

الشكل 3-1: تحديد مفهوم ما قبل الصدمة وما بعد الصدمة وعلاقة الوضع المغاير

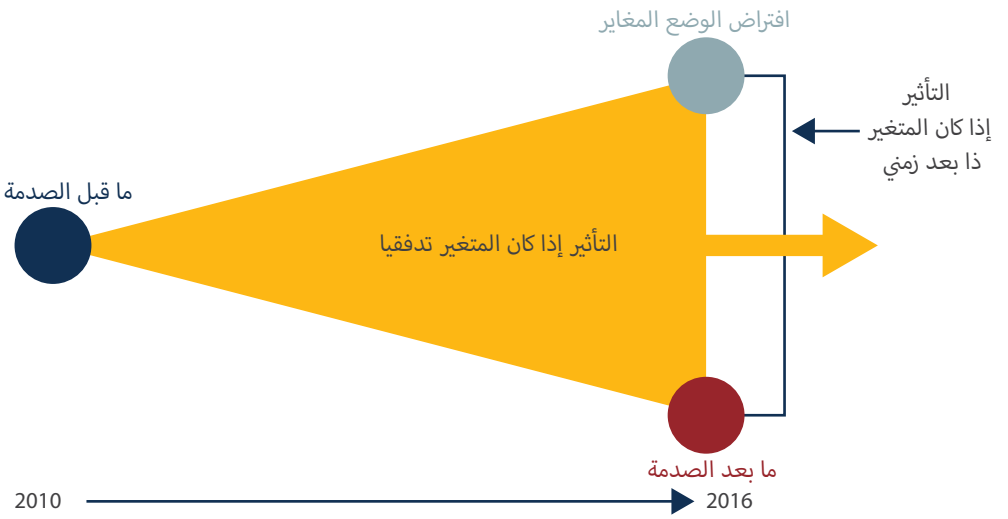

وتُظهِر التقديرات التي تستند إلى مختلف الأساليب نتائج متماثلة: فكان المتوقع أن يواصل إجمالي الناتج المحلي السوري النمو في غياب الصراع، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه في فترة ما قبل نشوب الصراع. ويُظهِر الشكل 3-2 تقديرين لمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السوري تم إعدادهما بشكل مصطنع باستخدام أوزان مختلفة تم الحصول عليها من مجموعتي المقارنة المختلفتين باستخدام أساليب ضبط البيانات المصطنعة. أولا، من المهم ملاحظة أن التقديرات داخل العينة تكشف عن تطابق جيد مع سلسلة البيانات الفعلية قبل نشوب الصراع. وأسلوب الضبط المصطنع الأول SCM1 مُفضَّل على الثاني SCM2 لأن الأول يعكس بشكل جيد تأثير انخفاض أسعار النفط على النمو في عامي 2015 و2016، حيث إن مجموعة المقارنة تقتصر على بلدان من المعروف أن لها خصائص هيكلية متماثلة (ومن بينها البلدان المصدرة للنفط). غير أنه بوجه عام يشير التقديران كلاهما إلى أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بلغ نحو ستة آلاف دولار (بأسعار الدولار في 2010) مقابل مع 5700 دولار في 2010.

الشكل 3-2: مقارنة نصيب الفرد الافتراضي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مختلف المنهجيات مع التقديرات الفعلية

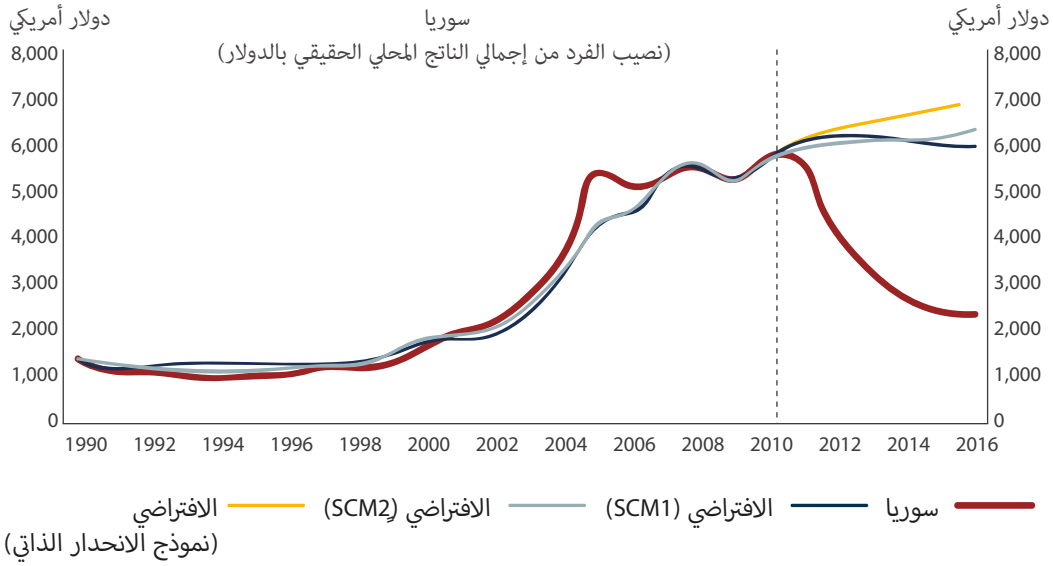

الإطار 3-1: الحسابات الافتراضية لإجمالي الناتج المحلي

أسلوب الضبط المصطنع (SCM) ابتكره أبادي وجارديازابال (2003)، وأبادي وآخرون (2010). يسمح هذا الأسلوب بإنشاء مجموعة ضابطة دون حاجة إلى إيجاد دراسة حالة لبلد واحد أو حالة واحدة. ويتفادى هذا النهج أيضا التعسُّف في اختيار المجموعة الضابطة بالاعتماد على مجموعة متنوعة من البلدان بغرض المقارنة، وهو ما يساعد على إجراء تقدير على أحسن وجه لخصائص البلد الذي سيتعرض للصدمة. والاعتماد على مجموعة من البلدان المناظرة من المرجح أن ينتج عنه مجموعة ضابطة/مقارنة أفضل للبلد الذي سيتعرض للصدمة من أي وحدة مقارنة بمفردها.

الإطار 3-1: الحسابات الافتراضية لإجمالي الناتج المحلي

وبفحص اختلافات ما قبل الصدمة بين المتغير الخاص بالنتيجة لسوريا، والضبط المصطنع لسوريا، يمكننا الحكم على مدى جودة المجموعة الضابطة. ويمكننا بعد ذلك إنشاء النتائج الافتراضية للوضع في سوريا بضبط أثر الصراع من خلال تحديد البلدان المناظرة التي تساعد على التنبؤ بأفضل شكل بالتطور التاريخي لسوريا قبل الصراع باستخدام مجموعة من المؤشرات. وتنتج عن هذا مجموعة من الأوزان الترجيحية لكل بلد (ينتهي معظمها بالتقدير صفر لأنها غير ذات صلة)، وتُستخدم هذه الأوزان في إنشاء سلسلة تصورات مصطنعة للوضع في سوريا على أساس النواتج الفعلية للبلدان المناظرة خلال فترة الصراع من أجل إنتاج تصور الواقع الافتراضي البديل لسوريا.

وأخيرا، يتيح لنا هذا النهج إنشاء اختبارات التحقق من دقة النتائج من حيث القيمة الاحتمالية بإجراء النهج نفسه على كل بلد آخر في مجموعة المقارنة لإنتاج توزيع للآثار، وفهم مغزى الاختلاف بعد المعالجة في سوريا بالمقارنة بكل البلدان الأخرى. ويتيح لنا هذا بناء مستوى من الثقة في استنتاجنا الذي يُؤكِّد أن التفاوت في البيانات سببه تأثير المعالجة (الصراع). وفي هذا الجهد، سيكون ذلك غير مقنع لأن تأثير الصراع شديد وواسع النطاق إلى درجة أنه سيكون هناك تباين كبير جدا بين نتائج الواقع الافتراضي والنتائج الفعلية.

المواصفات والبيانات

ووفقا لأدبيات نظرية النمو الداخلي، اشتمل المسار المُوجِّه للمؤشرات الذي اختير لتفسير النمو الاقتصادي على رصيد رأس المال المادي، ورصيد رأس المال البشري، ومؤشر ممارسة الديمقراطية، والانفتاح التجاري، والنمو السكاني. وهذه مواصفات مشتركة لعمليات محاكاة لمقارنة النمو بين البلدان، واستخدمها في الآونة الأخيرة صندوق النقد الدولي في تقدير آثار الإصلاح اعتمادا على أسلوب الضبط المصطنع (أدهيكاري وآخرون، 2016).

وتعتمد البيانات على طائفة من البيانات المُجمَّعة متعددة البلدان للفترة بين عامي 1990 و2011. والنتيجة مثار الاهتمام هي متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ولكننا نستخدم أيضا هذا الأسلوب لتقدير النمو السكاني. وكان مصدر أغلب البيانات جداول بن العالمية حتى عام 2014، ثم استخدمت بيانات من تقارير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق الدولي لتوسيع نطاق البيانات حتى عام 2016. وترصد هذه المتغيرات، بالمعنى الواسع، تأثير المؤسسات والعوامل السكانية وظروف الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى متغيرات حساب النمو التقليدية مثل رصيد رأس المال المادي والبشري.

وقبل إجراء أسلوب الضبط المصطنع لبناء سيناريو الواقع الافتراضي للاقتصاد الكلي لسوريا، اضطررنا إلى التأكد من أنه لا أحد من البلدان المناظرة يخالف معايير العوامل الخارجية. ومن الواضح أنه كان يتعين علينا تجنُّب البلدان التي انخرطت في الصراع أو تأثَّرت به بشدة. ولاتخاذ خطوة أخرى للأمام، هناك أيضا ما يدعو إلى قصر مجموعة المقارنة على البلدان التي بينها وبين سوريا أوجه تشابه هيكلية. على سبيل المثال، لو أن أسلوب الضبط المصطنع لتقييم الآثار أُجرِي وخلص إلى أن توفالو –وهي بلد جزري صغير في المحيط الهادي عدد سكانه 10 آلاف نسمة- سجل تاريخياً مسار نمو مماثلا لسوريا، فإنه قد توجد أسس كافية لتصوُّر أن هذا ارتباط كاذب. وعليه، فإننا نستخدم أسلوب الضبط المصطنع لتقييم الآثار بالاعتماد على مجموعتين من البلدان المانحة. المجموعة الأولى محدودة تقوم على أساس البلدان التي تختار كبلدان للمقارنة. والمجموعة الثانية هي كل بلدان العالم ماعدا تلك البلدان التي انخرطت في الصراع أو تأثَّرت بشدة به.

الشكل 3-3: إجمالي الناتج المحلي الفعلي والافتراضي والخسائر التراكمية لإجمالي الناتج المحلي

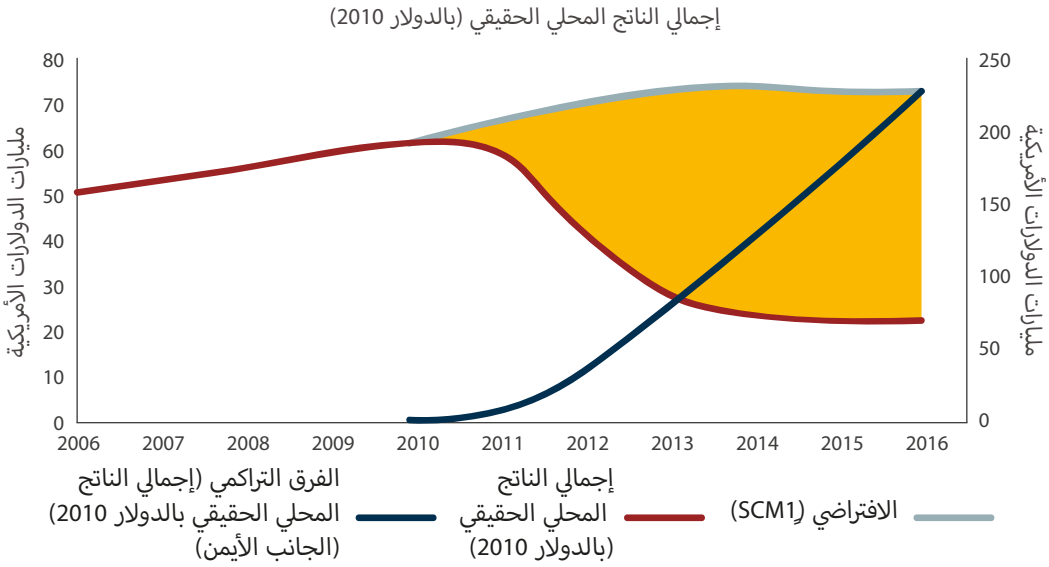

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

ما هو تأثير الصراع على إجمالي الناتج المحلي السوري؟ يُحسَب هذا التأثير باستخدام أسلوب الضبط المصطنع الأول لتقدير سيناريو الوضع المغاير (الذي يماثل بوجه عام تقدير أسلوب الضبط المصطنع الثاني) وتقديرات متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الفعلي في سوريا التي عرضت في الفصل السابق. فقد هبط إجمالي الناتج المحلي الفعلي 51 مليار دولار (بأسعار 2010) وهو ما يقل عن تقدير الوضع المغاير لإجمالي الناتج المحلي في 2016. ومن عام 2011 إلى عام 2016، يُقدَّر أن التأثير التراكمي على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 226 مليار دولار (بأسعار 2010، الشكل 3-3)، أو نحو ضعفي إجمالي الناتج المحلي في 2010. وكان المحرك الرئيسي لهذا في معظمه الهبوط الحاد في التقديرات الفعلية لإجمالي الناتج المحلي الذي أدى إلى تراجع نسبته 36% في حجم إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة بمستواه في 2010. وحالما ينتهي الصراع وتبدأ سوريا إعادة الإعمار، فإنه استنادا إلى التجارب السابقة في بلدان ما بعد الصراع، سينتعش إجمالي الناتج المحلي الفعلي ويبدأ في سد الفجوة بينه وبين تقدير الوضع المغاير. غير أنه بالنظر إلى شدة الصراع وطول أمده، ستكون للخسائر آثار دائمة على رفاهة الكثير من الأجيال.

ما بعد إجمالي الناتج المحلي

إجمالي الناتج المحلي مقياس غير كامل للرفاهة حتى في أوقات السلم، وبالأحرى في أوقات الصراع. إن إجمالي الناتج المحلي بإشارته إلى إجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة في عام واحد، بما في ذلك إنتاج الأصول العسكرية التي "يستهلكها" العامة، لا يرصد في حد ذاته بشكل كامل الآثار المعقدة للصراع على رفاهة السوريين. على سبيل المثال، جانب مهم من تأثير الصراع هو على متوسط العمر المتوقع للسوريين الذي يُقدَّر أنه انخفض من 74.4 سنة في 2010 إلى 69.5 سنة في 2016 (منظمة الصحة العالمية) كليهما محسوب عند الميلاد. هذا النقصان البالغ خمس سنوات في متوسط العمر المتوقع رجع بسوريا إلى الوراء نحو ثلاثة عقود (كانت آخر مرة سجَّل فيها متوسط العمر المتوقع للسوريين عند الميلاد 69.5 سنة في عام 1988). وحتى حينما تُقاس رفاهة المواطن السوري

العادي بدخله وبطول عمره فحسب، يتضح أن التركيز على تغيُّرات الدخل وحدها على مدى عدة سنوات غير كاف (الشكل 3-4). ومع ذلك، فإنه نظرا لأن الدخل ومتوسط العمر المتوقع يجري قياسهما بوحدات مختلفة (الدولار وسنوات العمر على الترتيب)، فإن قياس التدهور في أوضاع الرفاهة يتطلب نوعا من التحويل بين العاملين.

الشكل 3-4: خريطة السواء للدخل ومتوسط العمر المتوقع في سوريا

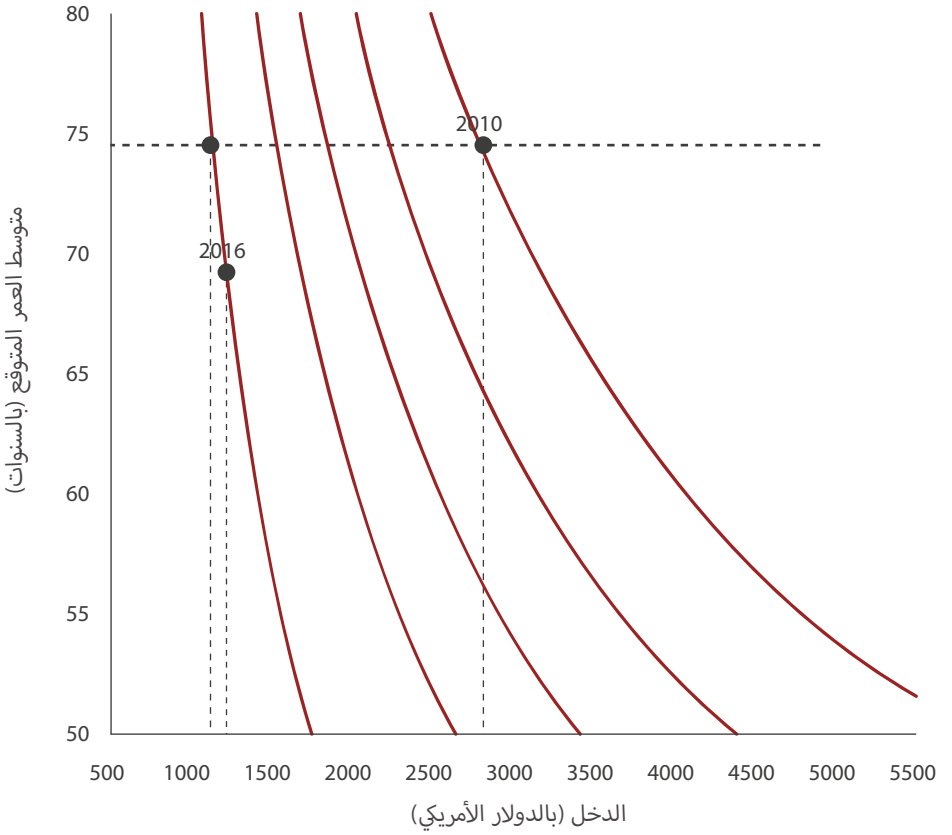

المصدر: أوندر، وبونتيير، وبيستيو *(2017)*.

بحسبة بسيطة، يتبيَّن أن النقصان الناجم عن انخفاض متوسط العمر المتوقع قد يصل إلى 45% من مستوى الدخل قبل نشوب الصراع. ويستخدم أوندر وبونتيير وبستيو (2017) "نهج معادل الدخل" في القياس الكمي بطريقة بسيطة للنقصان في مستوى الرفاهة الأسرية المرتبط بانخفاض متوسط العمر المتوقع. ويتضمَّن هذا المقارنة بين رفاهة المواطن السوري العادي مدى الحياة (تُعرَّف الرفاهة على أساس الدخل وطول العمر) قبل نشوب الصراع وفي العام السادس للصراع. ولأن طول العمر والدخل في العام السادس للصراع يقلان عما كانا عليه قبل نشوبه، فإن مستوى الرفاهة أيضا أقل مما كان عليه بيقين لا لبس فيه

(الشكل 3-4). والخطوة التالية هي تحليل آثار الرفاهة كما يُحدِّدها نقصان الدخل وقِصَر العمر. ولعمل ذلك، يُفترَض زيادة الدخل في السنة السادسة للصراع حتى يصل إلى مستوى (معادل الدخل) يُحقِّق فيه الشخص ما كان يتمتع به من رفاهة قبل الصراع، وذلك مع تثبيت عامل طول العمر. وتُظهِر النتائج أن هذا المستوى الافتراضي للدخل قد يفوق الدخل الفعلي قبل نشوب الصراع بنسبة 45%. ومع تناقص الدخل الفعلي بمقدار النصف تقريبا بسبب الصراع في هذا التحليل البسيط، فإن الخسارة على مستوى الرفاهة بسبب قصر العمر كبيرة. [27]

يتضمَّن القسم التالي توسيع هذا التحليل بإدخال مجموعة ممتدة من مؤشرات الآثار. ولتقديم تقييم أكثر شمولا لتأثير الصراع يأخذ في الحسبان آثاره المتوسطة والطويلة الأجل، ينتقل التحليل إلى جمع تقييمات الأضرار والخسائر التي أُعدت حتى الآن، وإعداد مؤشرات للآثار ترصد مختلف الأبعاد على نحو متسق.

الإطار المتكامل

يُركِّز هذا القسم من التقرير على العوامل الأساسية البارزة التي تُشكِّل تأثير الصراع على السوريين. ولتقييم الأبعاد التي لم يتم قياسها من تأثير الصراع، سيستخدم هذا القسم من الدراسة نموذج محاكاة (آرتوك وأوندر 2017). ويُبيِّن الشكل 3-5 مبادئ التشغيل الرئيسية لنموذج المحاكاة، ويتضمَّن الإطار 3-2 ملخصا لخصائص النموذج، ويحتوي ملحق لهذا التقرير على التعريفات الرسمية.

الهدف الأول هو تقييم الأهمية النسبية لكل قناة أظهر من خلالها الصراع تأثيره. ويُركِّز التحليل على الآليات الثلاث الرئيسية التالية المرتبطة بالصراع لشرح التأثير الاقتصادي الكلي. ويعرض الجدول 3-1 مواصفات خط الأساس والمواصفات البديلة للصدمات والعوامل الأخرى، يليها النهج التحليلي.

- تدمير رأس المال. يشمل هذا الأضرار التي تصيب كل صنوف رأس المال المادي ذات الأهمية الاقتصادية، ومنها البنية التحتية، والآلات، والمباني. ويتحدَّد حجم الدمار باستخدام تقييمات الأضرار المادية في قطاع الإسكان في مختلف المحافظات.

- الخسائر البشرية. وهي تتركَّز على الوفيات والإصابات المرتبطة ارتباطا مباشرا بالصراع والتي تعتمد على منتصف تقديرات الخسائر في الأرواح والإصابات المذكورة في الفصل السابق. وبالإضافة إلى المحن الشديدة والتأثير على مستويات رفاهة الأسر، تشتمل الآثار الاقتصادية للخسائر البشرية على انخفاض الأيدي العاملة المنتجة والنزوح القسري للسوريين.

[27] الأدوار التي يلعبها الدخل وطول العمر قوية نسبيا مقارنةً بالمعايير البديلة لدالة المنفعة الثابتة لاجتناب المخاطر النسبية التي استخدمت في هذه الدراسة. لكن دور طول العمر يتفاوت بين أساليب القياس البديلة حينما تُحسَب الخسائر في مستويات الرفاهة الاجتماعية. ويقيس نهج التحليل المسبق الرفاهة الاجتماعية باعتماد متوسط موحد للعمر المتوقع عند الميلاد لكل السوريين، ومن ثمَّ، يُؤثِّر انخفاض متوسط العمر المتوقع على رفاهة كل الأفراد مدى الحياة بالطريقة نفسها. غير أن نهجا للتحليل اللاحق يأخذ في الحسبان التفاوت في العمر الفعلي بين الأفراد. ويستبعد نهج التحليل اللاحق الوفيات المبكرة، لاسيما حينما تُظهر دالة الرفاهة الاجتماعية نفورا من عدم المساواة، ومن ثم يكون التأثير التقديري للصراع على الرفاهة أكبر في هذه الحالة.

- تعطيل التنظيم الاقتصادي. يشمل هذا كل العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية أو الخمول في عوامل الإنتاج، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعطيل الوصول إلى الشبكات الاقتصادية والتواصل (الذي قد يحد من إمكانيات الحصول على مستلزمات الإنتاج وفرص التسويق)، وتدنِّي المشاركة في النشاط الاقتصادي بسبب المخاوف الأمنية، وأي أصول ملموسة أخرى لرأس المال ربما تكون قد دُمِّرت. من الناحية المنهجية، يُتيح هذا المُكوِّن فئة متبقية في التقييمات: بالنظر إلى دمار رأس المال والخسائر البشرية، اختير مستوى تعطيل التنظيم الاقتصادي لاستهداف المخرجات القابلة للملاحظة (التغيرات في إجمالي الناتج المحلي والتنقل بين المناطق).

ويتركَّز التحليل بعد ذلك على دور قدرة السكان على التنقل في تشكيل تأثير الصراع على رفاهة السوريين. فقد أظهر التحليل السكاني في القسم السابق أن من أبرز عواقب الصراع هو التشتيت الواسع النطاق للسوريين. فمن ناحية قد يؤدي نزوح السكان من المناطق التي يعصف بها الصراع إلى تحسين مستوى الرفاهة بتقليل الخسائر البشرية. ومن ناحية أخرى، قد تخلق قدرة السكان على التنقل مزيدا من العراقيل أمام النشاط الاقتصادي، لأن النازحين لا يندمجون على الفور في سوق العمل بالمناطق التي يقصدونها. ولتقييم الأهمية النسبية لهذه الآثار، سيقارن التحليل بين نتائج خط الأساس والسيناريوهات البديلة التي يكون فيه الخروج من البلاد أو كل حراك سكاني (داخلي وخارجي) مُقيَّداً.

سينتشر تأثير الصراع بعد النهاية المباشرة للصراع متى حدثت، كما يتضح من استخدام مختلف سيناريوهات نهاية الصراع. وقد يحدث تعافي الاستثمار ورؤوس أموال مؤسسات الأعمال بسرعة نسبيا، لكن تعافي رأس المال البشري والتنظيم الاقتصادي سيستغرق سنوات إن لم يكن عقودا. ولاستمرار هذه الآثار أهمية بالغة، لاسيما حينما يطول أمد الصراع. فكلما طال أمد الصراع، زادت الآثار عمقا. ولذلك، فإنه لوضع تقديرات آثار خط الأساس في منظورها الصحيح، سيدرس التحليل تواريخ انتهاء بديلة للصراع. ويفترض السيناريو الأساسي انتهاء الصراع خلال السنة الحالية (2017). والسيناريو التالي يتصور نهاية الصراع في عام 2020. ويفترض السيناريو النهائي أن الصراع لن ينتهي في المستقبل القريب، وسيتيح هذا مقياس أسوأ الأحوال. ويفترض التحليل أنه إذا استمر الصراع، فإن سنوات الصراع الإضافية ستكون لها نسبة الأضرار نفسها والتكوين الجغرافي نفسه الذي كان في السنوات السابقة. ومع أن هذا الافتراض ليس كاملا، فإنه أقل تعسفا من الافتراضات المحتملة الأخرى للمسار الذي قد يتخذه الصراع في المستقبل.

في كل الحالات، تُستخدَم مُؤشِّرات مختلفة للمقارنة بين آثار العوامل الأساسية. ويقارن التحليل بين مختلف السيناريوهات على أساس نواتجها في مختلف المؤشرات، ومنها متغيرات التدفُّق على أساس سنوي مثل إجمالي الناتج المحلي والأجور. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الآثار تتراكم على مدى الفترات المختلفة (على سبيل المثال من بداية الصراع إلى نهايته، وكذلك سنوات القياس بعد انتهاء الصراع). ولوضع هذه الأرقام في منظورها الصحيح، فإننا نقارن بينها وبين القيم السنوية المقابلة قبل نشوب الصراع. وأخيرا، تُتيح القيم الحالية للأجور في المستقبل أيضا ملاحظة أكثر استمرارا للآثار على الرفاهة المادية.

الشكل 3-5 رسم بياني للمحاكاة

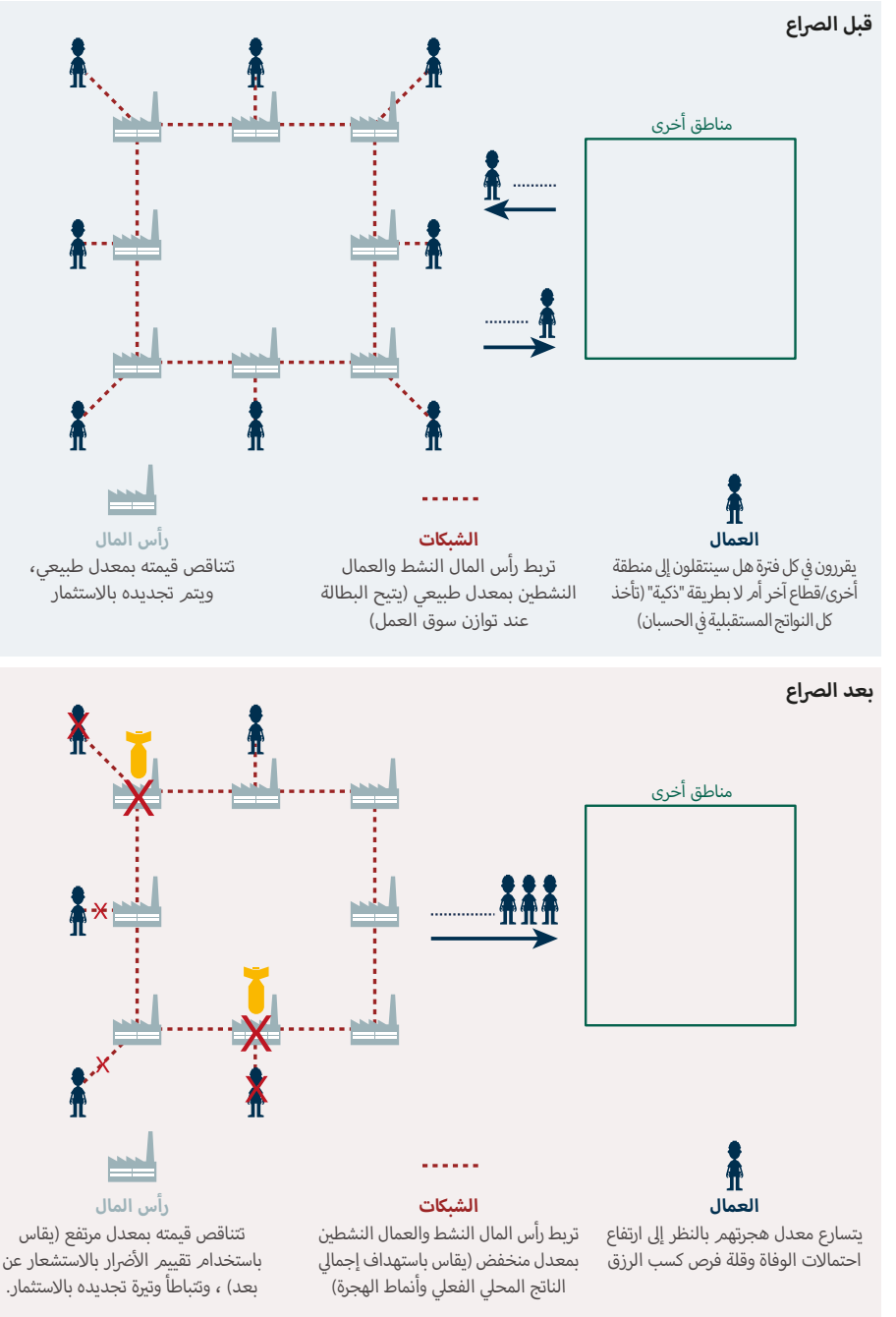

الإطار 3-2: نموذج المحاكاة

يبني نموذج المحاكاة على النموذج الذي أورده أليكس غارسيا، وأرتوك وأوندر (2017)، ويُوسِّعه في جوانب مختلفة، منها خصائص بيئة الصراع، وآلية مطابقة ذاتية. ويُغطِّي النموذج 14 منطقة (محافظة) في سوريا، ومنطقة خارجية –للتبسيط- تُمثِّل الهجرة الخارجية. يختار العاملون المتطابقون في خصائصهم فيما عدا ذلك، منطقة للعيش والعمل فيها كل فترة. ويستتبع الانتقال إلى منطقة مختلفة تكلفة لمرة واحدة، وهو مُكوِّن ثابت وعشوائي.

العاملون

العامل قد يكون مُوظَّفا (نشطا) أو غير مُوظَّف (خاملا). العاملون النشطون يحصلون على أجور تُحدِّدها ظروف السوق، أما العاملون الخاملون فيحصلون على دخل (ضئيل) ثابت، على سبيل المثال في شكل تحويل نقدي. حينما ينتقل العامل إلى منطقة جديدة، يكون في بادئ الأمر غير نشط. ثم يبحث عن وظيفة، حتى يهتدي إلى وظيفة شاغرة مع ضآلة هذا الاحتمال، وهو ما يزيد مجموع الباحثين عن عمل (الواصلين الجدد، والحالات الجديدة لفقدان الوظائف، والعمال غير المُؤهَّلين من فترات سابقة). ويتحدَّد عدد من حالات التوافق بين العمال وأرباب الأعمال بتقنية كوب ودوغلاس للمضاهاة. وللتبسيط، فإنه يُفترَض أن احتمال فقدان الوظائف يساوي معدل إهلاك رأس المال. ويُشكِّل التوافق بين العامل ورب العمل أحد عوامل الإنتاج وهو الوظيفة. ويُنتج هذا العامل مخرجات بالاشتراك مع عنصر رأس المال من خلال دالة كوب ودوغلاس للإنتاج، ويتلقَّى ناتجه الحدي. ويتقاسم رب العمل والعامل هذا الناتج الحدي بالتساوي.

وتتميَّز رفاهة العاملين بدالة المنفعة الثابتة لاجتناب المخاطر النسبية، ولها درجات مختلفة من النفور من المخاطر. ومن الدلالات المهمة لهذه الدالة أن المنفعة يُفترض أنها تكون صفرا في حالة الوفاة، وهو ما قد يُطعَن فيه من حيث المبدأ. فعلى سبيل المثال، هناك افتراض مختلف هو أن المنفعة السلبية في حالة الوفاة ستكون لها آثار كمية على حسابات الرفاهة (أوندر وبونتيير وبستيو، (2017). ويستخدم هذا الافتراض مجموعة من المنافع السلبية من الوفاة في حساب دخول معادلة). واحتمال الوفاة يختلف بين المناطق، وتُحدِّده كثافة الصراع. وللتبسيط، نفترض أن العاملين الذين يهاجرون إلى خارج سوريا (اللاجئين) يحصلون على منفعة ثابتة تُحدِّدها عوامل خارجية في كل فترة على نحو مؤكَّد.

رأس المال

المعروض المحتمل من رأس المال يتحدَّد على شكل متوالية ثابتة في كل منطقة، ومثال على ذلك الأرض. وعلى غرار العمال، يوجد نوعان من رأس المال: النشط والخامل. وفي كل فترة، تقل قيمة بعض رأس المال النشط ويصبح خاملا. وفي وجود الصراع، يزداد هذا المعدل لإهلاك رأس المال، ويتفاوت بين المناطق المختلفة. وبعد أن يصبح رأس المال خاملا، يمكن تنشيطه بالاستثمار، وهو ما يتطلب تكلفة استثمارية لها مكونات ثابتة وعشوائية. وإذا كانت التكلفة الاستثمارية أكبر من فرق القيمة بين رأس المال النشط والخامل، يبقي رأس المال خاملا. وإن لم تكن، يصبح رأس المال نشطا بعد دفع التكلفة. ويتكرَّر هذا القرار مع كل وحدة من رأس المال الخامل في كل فترة.

عائد رأس المال هو ريع مساو للناتج الحدي. وتُحسَب قيمة رأس المال باستخدام الريع المتوقع، واحتمال الإهلاك، وتوزيع الصدمات الاستثمارية. (وهي مماثلة لحالة مشكلة العمال، ولكن أبسط منها).

الإطار 3-2: نموذج المحاكاة

الصدمات

الصدمات عشوائية، وعلى سبيل المثال، لا يمكن للعمال التنبؤ بها. ومع صدمة تعطيل تنظيم الأنشطة الاقتصادية، تتراجع الإنتاجية ويزداد احتمال فقدان العمال لوظائفهم. وتزيد صدمة رأس المال معدل إهلاك رأس المال زيادة كبيرة، وهو ما يُؤثِّر أيضا على القرارات الاستثمارية، لأن معدل الإهلاك يُغيِّر صافي العائد على الاستثمار أيضا. وتؤدي صدمة الخسائر البشرية إلى وفيات في الفترة الراهنة، وكذلك إلى زيادة احتمال الوفاة في الفترات القادمة في المستقبل، فحينما تقع صدمة الخسائر البشرية في مكان ما، يرى الناس أن هذا خطر أمني في الفترات التالية.

المعايرة

تُقاس متغيرات النموذج من خلال نهج معيارية تستخدم على نطاق واسع مأخوذة من الأدبيات الاقتصادية (مقياس النفور من المخاطر في دالة منفعة اجتناب المخاطر 0.9، ومعدل إهلاك رأس المال السنوي في غير سنوات الصراع 2.5%، وهكذا). وتقاس الصدمات لمقارنة الأضرار المادية، والهجرة بين المحافظات وعبر الحدود، ونواتج إجمالي الناتج المحلي بنهاية الصراع الذي مضى عليه ست سنوات كما أوجزها القسم السابق من الدراسة. ولم نقصد مقارنة التغيُّرات عاما بعد عام في إطار فترة السنوات الست.

لا يرصد هذا الإطار الكثير من الآثار الأخرى. ونماذج المحاكاة المعروضة هنا لا تشمل عدة نواتج مهمة، منها الآثار البيئية والثقافية والسياسية وتلك المتصلة بالأمن التي يخلقها الصراع. ومع ذلك، فإن هذه الآثار المتروكة تعد محدِّدات مهمة لرفاهة السوريين. والنتائج معروضة بالمقارنة مع مستويات ما قبل الصراع، مع تنحية المناقشة بشأن افتراضات الوضع المغاير.

الجدول 3-1: هيكل تحليل مستند إلى نموذج المحاكاة

	خط الأساس	قنوات التأثير			سيناريوهات الحراك			السيناريوهات النهائية	
الصدمات	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
تدمير رأس المال	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓
الخسائر البشرية	✓		✓		✓	✓	✓	✓	✓
تعطيل التنظيم الاقتصادي	✓			✓	✓	✓	✓	✓	✓
الحراك									
الحراك المستند لاعتبارات الدخل							نعم		
الحراك المستند لاعتبارات الرفاهية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم	نعم
يُسمح بالحراك الداخلي	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
يُسمح بالحراك الخارجي	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم
نهاية الصراع									
عام نهاية الصراع	2017	2017	2017	2017	2017	2017	2017	2021	لا تتوفر معلومات

قنوات انتقال الآثار

تتجلَّى الآثار الاقتصادية للصراع من خلال العديد من القنوات. وتُظهِر نتائج المحاكاة أن الآثار السلبية للصراع لا تنشأ عن تدمير رأس المال وإزهاق الأرواح البشرية فحسب، وإنما أيضا عن الاستجابات السلوكية، مثل تقليص الاستثمارات في السيناريو الأساسي. وفي صدمة مزدوجة، تهبط الاستثمارات لتصبح أقل عن مستوياتها قبل الصراع بنحو 80%، وتبقى عند هذا المستوى طوال مدة الصراع (الجدول 3-1). وكان المحرك الرئيسي لهذا الهبوط هو انخفاض العوائد المتوقعة على الاستثمار: ومن عوامل هبوط هذه العوائد تراجع معدلات الإنتاجية الكلية، وارتفاع معدل تدمير رأس المال المادي وتناقص الأيدي العاملة المتاحة (مع رحيل أكثر من 3.5 مليون سوري إجمالا عن البلاد على مدار الصراع) ونتيجة لذلك، بنهاية الصراع (في نهاية العام السادس للسيناريو الأساسي) مازال إجمالي الناتج المحلي منخفضا بنسبة 65% عما كان عليه قبل نشوب الصراع. ولوضع هذا في المنظور الصحيح، يعني هذا الخفض التآكل التام للمنجزات الاقتصادية للعقد الذي سبق الصراع.

تدمير رأس المال لو كان بمفرده لكان تأثيره ضعيفا نسبيا. ولتقييم آثار تدمير رأس المال المادي وحده، اعتمدت نماذج المحاكاة السيناريو الثاني (تدمير رأس المال وحده)، كما هو مُبيَّن في الجدول 3-1. ويشمل هذا استخدام معدل التدمير الذي لوحظ في تقييمات الأضرار المادية حتى فبراير/شباط 2017 لقياس صدمة تدمير رأس المال. وتُظهر النتائج أنه لو أن الصراع دمَّر رأس المال فحسب (بالمعدل نفسه الذي تحقَّق حتى الآن) ودون تأثيرات أخرى، لكان تأثيره على الدخل والرفاهة محدودا نسبيا. ولمعرفة السبب، ينبغي ملاحظة أنه حينما يُدمَّر رأس المال فحسب، تتناقص الاستثمارات بنسبة 22% تقريبا عن مستواها الأولي بسرعة نسبيا، وتبقى عند هذا المستوى طيلة سنوات الصراع. وبالمقارنة، تتناقص الاستثمارات بنسبة 80% عند إدخال كل الصدمات (تدمير رأس المال والخسائر البشرية وتعطيل التنظيم الاقتصادي) في السيناريو الأساسي. وفي غياب الآثار الأخرى على القوى العاملة والإنتاجية، لا تؤدي زيادة معدل إهلاك/تدمير رأس المال إلى انخفاض الربحية بالقدر نفسه. وتُبرِز هذه الآلية الاختلاف الملحوظ بين الكوارث الطبيعية والصراعات. حينما تُدمِّر كارثة طبيعية رأس المال المتراكم في اقتصاد قائم على عوامل السوق ويؤدي وظائفه بشكل جيد ولديه مؤسسات قوية، يكون تعافي رصيد رأس المال سريعا، ولا تستمر الآثار طويلا. والصراعات مختلفة، فالخسائر البشرية، وقدرة السكان على التنقل وانخفاض عوائد الاستثمار تفاقم الأضرار التي تصيب رأس المال المادي. ولذلك، تكون الخسائر الفعلية بسبب أضرار رأس المال المادي أكثر وضوحا، وقد تستمر في المستقبل بمعدل أكبر كثيرا من الكوارث الطبيعية.

[28] لمعرفة لماذا تتناقص الاستثمارات في حالة سيناريو تدمير رأس المال وحده توجد آليتان تؤثران على الحوافز للاستثمار في نموذج المحاكاة. الأولى بالنظر إلى متوالية ثابتة لرأس المال في مختلف المدن (مثل الأرض) تمنع التجمُّع المكاني المفرط بعد الصدمة، يوجد حد أعلى للاستثمار يصبح أكثر إلزاما حيث تؤدي قدرة السكان على التنقل إلى تركيز السكان في مناطق خالية من الصراع. والثانية في مكان مُعيَّن، يتأثَّر القرار الاستثماري بعاملين: العودة إلى رأس المال في فترة معنية واحتمال وقوع مزيد من الأضرار المادية في فترات مستقبلية. وهكذا، حتى حينما يزيد تدمير رأس المال الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن ثم العودة إلى الاستثمار في فترة معينة، فإن التناقص المستمر لرأس المال المادي قد يعوق الاستثمارات.

الاستقرار ووجود بيئة داعمة لممارسة أنشطة الأعمال ضروريان لتلعب الاستثمارات دورا رئيسيا أثناء التعافي. وتُظهِر النتيجة المذكورة أعلاه أن تدمير رأس المال يضر أشد ما يضر حينما يقترن بعوامل تقيِّد العوائد المتوقعة للاستثمار. ومن هذه العوامل خسارة رأس المال البشري، والتشتيت السكاني وتدهور المؤسسات وتصاعد سلوكيات التربُّح. وتشيع كل هذه العوامل في الصراع الحالي. وفي غياب مثل هذه التعقيدات، قد يقفز الاستثمار مسجِّلا مستويات ما قبل الصراع سريعا، ويساعد على تعافي الاقتصاد على وجه السرعة إلى جانب جهود التعافي وإعادة الإعمار. وتُظهِر نماذج المحاكاة أن الاستثمارات ستعود إلى مستوياتها قبل نشوب الصراع بعد مرور أربع سنوات على انتهاء الصراع في سيناريو تدمير رأس المال وحده. هذا الرأي تدعمه التجارب التاريخية في بلدان مثل ألمانيا واليابان بعد الحرب لم يقع فيها صراع. على سبيل المثال، أثبت ديفيز و وينشتاين (2002) أن المدن اليابانية التي قُصِفت في الحرب العالمية الثانية وصلت إلى أحجامها النسبية قبل الصراع بالمقارنة بالمدن الأخرى في نحو 20 عاما بعد انتهاء الحرب. وبالمقارنة، التعافي بعد الصراع يكون أبطأ كثيرا في البلدان التي يشتد فيها خطر عودة ظهور العنف. ويُبيِّن مولر وبيومنتيس وتابسوبا (2017) أن هذا سببه أنه في سنوات السلم، لا تنمو البلدان الخارجة من الصراع التي يزداد فيها احتمال عودة ظهور الصراع يكون نموها أسرع من البلدان التي ليس لها تاريخ من الصراع، وأبطأ بدرجة كبيرة خلال عودة ظهور العنف.

الخسائر البشرية هي المحرك الرئيسي للهجرة إلى الخارج. حينما يتسبَّب الصراع في وقوع خسائر بشرية فحسب (السيناريو الثالث والجدول 3-1) تبيَّن أن التأثير على إجمال الناتج المحلي يماثل تأثير تدمير رأس المال. وفي الحالتين كلتيهما، يبقى التأثير على إجمالي الناتج المحلي الحالي خلال سنوات الصراع أقل من 5% مقارنةً بمستويات ما قبل الصراع. ولكن خلْف هذا التشابه تكمن اختلافات كبيرة بين الحالتين. فالخسائر البشرية المرتبطة بالصراع تؤدي إلى نزوح أعداد هائلة من السوريين، أمَّا تدمير رأس المال فلا يؤدي إلى ذلك. وتُظهِر نماذج المحاكاة أن نحو 2.5 مليون مهاجر إلى الخارج من بين 3.5 مليون في خط الأساس يمكن إرجاعهم إلى عوامل مرتبطة بالخسائر البشرية وحدها. ويتسبَّب هذا في انخفاض إجمالي الناتج المحلي، ولكن ليس بدرجة كبيرة، لأن نقصان الاستثمارات يظل محدودا نسبيا في هذه الحالة. فتراجع الاستثمارات يبلغ نحو 22% في سيناريو تدمير رأس المال وحده ونحو 14% فحسب في سيناريو الخسائر البشرية وحدها.

تأثير الخسائر البشرية أكثر استمرارا بكثير من تأثير الصدمات الأخرى. والخسائر المتراكمة في إجمالي الناتج المحلي تصل إلى 93% من المستوى السنوي لهذا الإجمالي قبل الصراع بحلول السنة العشرين بعد انتهاء الصراع (الجدول 3-2 والشكل 3-6). وسدْس هذا التأثير فحسب يحدث خلال سنوات الصراع. وبالمقارنة، تبلغ الخسائر المتراكمة 26% من إجمالي الناتج المحلي في سيناريو تدمير رأس المال. ويظهر نحو ثلثي هذا التأثير خلال سنوات الصراع.

الجدول 3-2: التأثيرات المجمعة والمنفردة للصدمات. (الهجرة الخارجية بالملايين، ومقارنة المتغيرات الأخرى بقيمها قبل الصراع بالنقاط المئوية)

	أثناء الصراع						بعد الصراع		
	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	العام الخامس	العام السادس	العام العاشر	العام الخامس عشر	العام العشرون
خط الأساس (الصدمات المجمعة)									
الاستثمار	83.18-	81.77-	80.61-	79.58-	78.66-	77.80-	13.77-	7.31-	6.50-
الهجرة الخارجية	0.81	0.70	0.63	0.58	0.53	0.49	0.00	0.00	0.00
الأجور	54.99-	54.81-	54.70-	54.64-	54.60-	54.57-	23.53-	10.31	8.55
إجمالي الناتج المحلي	58.34-	60.60-	62.20-	63.42-	64.38-	65.15-	42.38-	13.16-	11.12-
تدمير رأس المال وحده									
الاستثمار	23.07-	22.85-	22.73-	22.65-	22.60-	22.57-	0.01	0.03-	0.04-
الهجرة الخارجية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الأجور	1.54-	2.31-	2.70-	2.92-	3.04-	3.10-	0.13-	0.02	0.04
إجمالي الناتج المحلي	1.62-	2.44-	2.89-	3.16-	3.34-	3.46-	0.59-	0.31-	0.23-
الخسائر البشرية وحدها									
الاستثمار	13.25-	13.41-	13.71-	14.04-	14.38-	14.71-	5.76-	5.57-	5.18-
الهجرة الخارجية	0.71	0.51	0.40	0.34	0.29	0.26	0.00	0.00	0.00
الأجور	0.84	1.66	2.41	3.08	3.69	4.26	6.55	6.57	6.11
إجمالي الناتج المحلي	1.88-	2.33-	2.64-	3.00-	3.42-	3.89-	5.13-	5.82-	5.87-
تعطيل التنظيم الاقتصادي وحده									
الاستثمار	75.46-	75.04-	74.70-	74.41-	74.15-	73.91-	9.09-	2.62-	2.21-
الهجرة الخارجية	0.13	0.14	0.15	0.15	0.16	0.16	0.00	0.00	0.00
الأجور	54.52-	53.89-	53.34-	52.86-	52.42-	52.02-	27.22-	4.09	2.97
إجمالي الناتج المحلي	55.97-	57.08-	57.95-	58.66-	59.26-	59.76-	37.05-	6.63-	4.98-

ملاحظة: أعداد الهجرة الخارجية مُبيَّنة بالملايين وبالقيم المطلقة

من المهم الاعتماد على العديد من المؤشرات في تقييم تأثير الصراع، ويؤكِّد هذا سيناريو الخسائر البشرية وحدها. ولأن أعداد الأيدي العاملة تتناقص تناقصا شديدا، وليس الأمر كذلك للاستثمارات، فإن إنتاجية العمل تزداد بعد الصراع. ويحدث هذا حتى قبل انتهاء الصراع، لكن التأثير يحد منه تراجع الاستثمارات في تلك الفترة. ونتيجة لذلك، تزداد الأجور الحقيقية. والتركيز حصريا على مؤشر واحد مثل الأجور الحالية قد يشير ضمنا إلى أن الصراع مفيد للسوريين. ولكن من الواضح أن هذا مضلِّل، لأنه لا يأخذ في الحسبان السعادة الروحية للموتى. ومع أن الباقين على قيد الحياة قد يشهدون زيادة إجمالي الناتج المحلي، فإن السكان السوريين، إجمالا، يتكبدون خسائر كبيرة في مستوى الرفاهة. ومع انتشار آثار الصراع لتتجاوز الخسائر البشرية، يُوضِّح سيناريو الخسائر البشرية وحدها التأثير الذي تحدثه قناة الخسائر البشرية على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

يرتبط معظم تأثير الصراع بتعطيل تنظيم الأنشطة الاقتصادية. وباستخدام تقييمات الأضرار في رأس المال وعدد الخسائر البشرية من تقييمات الأضرار، تُظهِر نماذجنا للمحاكاة أن معظم التأثير الاقتصادي للصراع لا بد أن يرتبط لا بصافي النقصان في عوامل الإنتاج، وإنما بكيفية الاستفادة مما تبقَّى من عوامل الإنتاج واستخدامها. فالصراع لا يُدمِّر عوامل الإنتاج فحسب، ولكنه أيضا يزيد ممارسات التربُّح والمحسوبية، ويمنع التواصل بين الناس، ويُضعِف حوافزهم إلى متابعة الأنشطة الإنتاجية،

الشكل 3-6: ديناميات التأثير في سيناريوهات الصدمات المختلفة

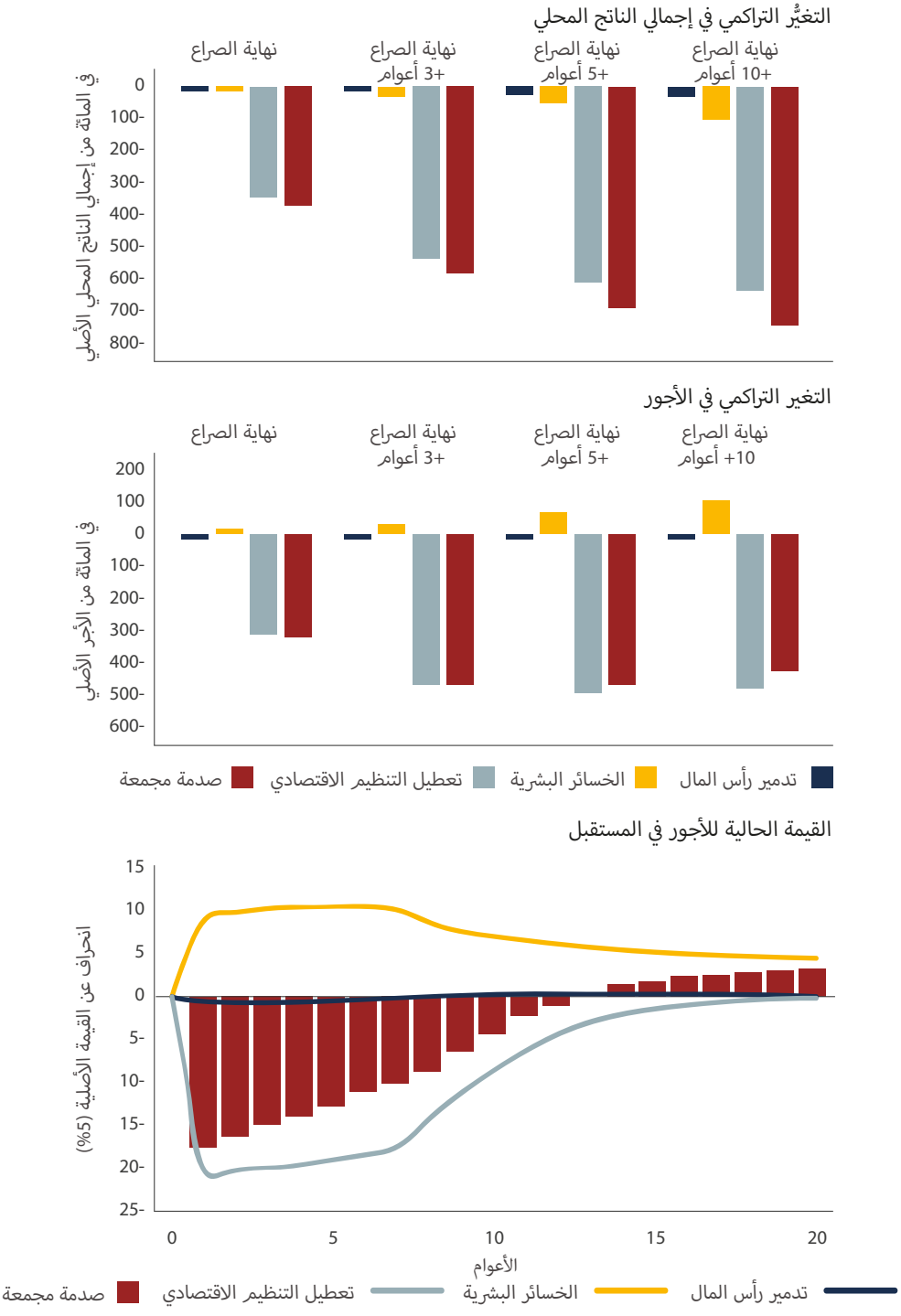

ويُحطِّم الشبكات الاقتصادية وسلاسل التوريد. وتظهر عمليات المحاكاة أن هذه العوامل التي تقاس بالتغيُّرات في الإنتاجية الكلية وآليات المطابقة التي يتضمَّنها النموذج تؤدي في حد ذاتها إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بأكثر من النصف خلال مسار الصراع. وبمعدل تراكمي، تعادل الخسائر في إجمالي الناتج المحلي ستة أمثال هذا الإجمالي السنوي قبل الصراع بعد مرور 20 عاما.

وفي التطبيق العملي، توجد آليات كثيرة هي المُحرِّك لتعطيل تنظيم الأنشطة الاقتصادية. ويرصد نموذج المحاكاة في هذا التقرير التأثير على التنظيم الاقتصادي في فئتين مُجمَّعتين: ضعف الميل إلى المطابقة بين رأس المال النشط والعمل وتراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وفي التطبيق العملي، توجد عوامل كثيرة تُغذِّي هاتين الفئتين، منها على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع تكاليف التجارة، وتعطيل سلاسل التوريد، والشبكات الاقتصادية الأخرى، واشتداد ممارسات التربُّح. ومما يبعث على الأسف أن الكثير من هذه العوامل يتعذَّر قياسها كميا في ظل المستوى الحالي من إمكانية الوصول إلى المعلومات في سوريا. وعرَض الفصل السابق تقديرات لزيادة مسافة السفر بين المدن الرئيسية، وهو ما قد يكون مؤشرا لارتفاع تكاليف التجارة، ولكن هذا مجرد مكون صغير من مكونات المشكلة. وفي الآونة الأخيرة، وثَّق المركز السوري لبحوث السياسات حدوث تراجع كبير في رأس المال الاجتماعي السوري الذي يُعرَّف من خلال ثلاث فئات عريضة: الشبكات الاجتماعية والمشاركة المجتمعية، والثقة، والقيم والاتجاهات المشتركة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2017). وسجَّل مؤشر رأس المال الاجتماعي في الدراسة الذي يعتمد على استقصاء يقوم على اعتبارات المجتمع المحلي ويشمل كل المحافظات هبوطا نسبته 30% من بداية الصراع حتى منتصف عام 2014 حينما أجري الاستقصاء.[29] ويُعزَى هذا الهبوط إلى حد كبير إلى التراجع الحاد في المكونات الخاصة بثقة المجتمع المحلي والشبكات الاجتماعية. ومن الناحية الجغرافية، سجل المؤشر المجمع أكبر هبوط في الرقة (80%)، والحسكة (52%)، وإدلب (47%). ولا بد أن هذا التدهور في أوضاع المؤسسات كانت له آثار ملموسة على قدرة الاقتصاد على استخدام عوامل الإنتاج، غير أن وصف القنوات الدقيقة لانتقال الآثار وتحديد آليات الموازنة المثلى يتجاوز نطاق هذه الدراسة وسيتطلب دراسات أكثر تخصُّصا. .

يجب أن يمتد الاهتمام في التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع إلى ما بعد تدمير رأس المال المادي. ما الذي يتطلبه تحقيق تعاف اقتصادي سريع ومستدام في سوريا بعد انتهاء الصراع؟ عمليات المحاكاة والشواهد غير الموثقة تُنبِئ بأنه حتى استعادة رأس المال المفقود لن يكفي في حد ذاته لإعادة الاقتصاد إلى ما كان عليه قبل نشوب الصراع إذا لم يتم التصدي في آن واحد للتحديات المؤسسية والتنظيمية. وبصرف النظر عن مصدر التمويل، فإن زيادة الاستثمارات العامة دون اتباع نهج شامل ستؤدي إلى مزيد من ممارسات التربُّح والمحسوبية، والتي كانت من العوامل المهمة في بدايات الصراع كما اتضح في الفصل الأول. وهكذا، فإن التعافي وإعادة الإعمار ليست بأي حال من الأحوال قضية هندسية، وتظهر نتائجنا أن القضية في جوهرها اقتصادية واجتماعية، يأتي في صميمها حوافز المواطنين السوريين.

[29] أُجري "مسح الوضع السكاني" في 698 منطقة سكنية في أنحاء سوريا. مؤشر رأس المال الاجتماعي هو مؤشر بسيط لثلاثة مكونات موحدة وهي العلاقات والشبكات الاجتماعية (وتقاس بالمشاركة في صنع القرارات، والتطوع، والتعاون في حل المشكلات، ومشاركة المرأة)، وثقة المجتمع المحلي (وتقاس بالثقة بين الأفراد والشعور بالأمان)، والقيم والاتجاهات المشتركة أو التفاهمات (وتقاس بدرجة التوافق بين أعضاء المجتمع المحلي بشأن رؤية مشتركة للمنطقة ووضع المرأة في المجتمع).

دور القدرة على التنقُّل

للقدرة على التنقل آثار مهمة على المخرجات الاقتصادية، لكن هل هي مفيدة لسوريا أم ضارة بها؟ في إطار اقتصادي نموذجي مع غياب العوامل الخارجية، تساعد المرونة في التنقل بين المناطق أو الوظائف دائما على تحسين كفاءة الاقتصاد. ولكن هل تصدق هذه النتيجة في حالة كارثة مثل الصراع الذي اضطر فيه نحو نصف سكان البلاد إلى النزوح؟ سنحاول في هذا القسم إلقاء الضوء على الدور الذي لعبه النزوح في تشكيل تأثير الصراع على الاقتصاد السوري.

لماذا هاجر السوريون؟

لقد أثار نزوح ملايين السوريين جدالا واسعا بشأن ما هو الدافع إلى هذا النزوح. لقد أدَّى الصراع إلى نزوح أعداد هائلة من السوريين عن وطنهم. وحتى ديسمبر/كانون الأول 2016، كان العدد الكلي للاجئين السوريين المسجلين يقترب من خمسة ملايين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). ومن المهم تحديد عوامل الطرد والجذب في هذا التحرُّك بعناية وبالتفصيل. ومع ذلك، فإن التحليل الذي تم إعداده لهذه الدراسة يلقي بعض الضوء على الأهمية النسبية للعوامل الأمنية والاقتصادية في تفسير نزوح السوريين.

تغلُّب الاعتبارات الأمنية على الهموم الاقتصادية في تفسير تنقل السكان. ولا تدعم عمليات المحاكاة الرأي القائل بأن اللاجئين في معظمهم مهاجرون لأسباب اقتصادية. ولإلقاء الضوء على الدوافع إلى النزوح، يدرس التحليل حالة يتسم فيها الأفراد بموقف محايد من المخاطر مقارنةً بموقف النفور من المخاطر الذي افتُرِض في خط الأساس (درجة متوسطة من النفور المخاطر مقبولة على نطاق واسع هي $\sigma=0.9$ اختيرت من الأدبيات الاقتصادية). وبوجه عام، العاملون من فئتي الموقف المحايد من المخاطر والنفور من المخاطر يهاجرون بالمقارنة بين الأجور المتوقعة في مختلف الأماكن، غير أن العاملين الذين ينفرون من المخاطر يبالغون في رد فعلهم ويهاجرون على نحو غير متناسب حينما تزداد احتمالات الوفيات المتصلة بالصراع. يبين الجدول 3-3 هذه النتائج. ومع تثبيت كل العوامل الأخرى (ومنها الصدمات)، حينما يكون العاملون ممن هم محايدون من حيث المخاطر، فإن تدفقات النازحين الإجمالية إلى الخارج تقل كثيرا عن مثيلتها في التصور الأساسي (نحو 10 آلاف لاجئ سنويا خلال الصراع مقارنةً بأكثر من نصف مليون في خط الأساس)، ويحدث هذا على الرغم من هبوط إجمالي الناتج المحلي والأجور بطريقة قابلة للمقارنة في هذه السيناريوهات. تُظهِر هذه النتيجة أن التركيز على زيادة احتمالات الوفاة المرتبطة بالصراع هي المحرك الرئيسي للنزوح.

الجدول 3-3: النواتج الاقتصادية على افتراض عدم المبالاة بالمخاطر
(أعداد الهجرة بالملايين، مقارنة المتغيرات الأخرى بقيمها قبل الصراع بالنقاط المئوية)

	أثناء الصراع						بعد الصراع		
	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	العام الخامس	العام السادس	العام العاشر	العام الخامس عشر	العام العشرون
الاستثمار	84.72-	83.99-	83.30-	82.65-	82.02-	81.44-	8.47-	1.64-	0.91-
الهجرة الخارجية	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00
الأجور	55.01-	54.62-	54.33-	54.11-	53.94-	53.82-	25.89-	4.49	2.25
إجمالي الناتج المحلي	59.37-	62.77-	65.38-	67.42-	69.04-	70.32-	47.11-	13.09-	7.79-
القيمة الحالية للأجور	23.77-	25.40-	26.53-	27.24-	27.60-	27.66-	16.99-	7.21-	3.84-

ما هي النتيجة لو لم يحدث النزوح؟

إذا خضع النزوح لقيود فإن أبرز الآثار المباشرة سيكون زيادة معدل الخسائر البشرية. وتذهب التقديرات إلى أن الخسائر البشرية التراكمية المرتبطة بالصراع في سوريا بلغت نحو 1.5% إلى 2% من أعداد السكان في 2010 حتى ديسمبر/كانون الأول 2016. وقد تقفز هذه النسبة بسهولة وبسرعة إذا لم يستطع السوريون النزوح والهجرة من بلادهم. ومن القيود على الهجرة الحواجز في طريق الوصول (مثل صعوبة عبور البحر المتوسط)، وحواجز السياسات (مثل قيام بلدان المقصد بإغلاق حدودها في وجه اللاجئين القادمين). ولبيان عواقب هذه الحواجز، يدرس هذا التحليل اثنين من السيناريوهات الإضافية. الأول، افتراض أن الهجرة الخارجية هي وحدها المُقيَّدة، ومن ثم، لا يمكن للسوريين مغادرة البلاد، لكن يمكنهم أن يصبحوا نازحين داخليا. والثاني أن نفترض تقييد أي تحرك في أنحاء البلاد، ومن ثمَّ، لا أحد يمكنه أن يصبح نازحا داخليا أو لاجئا.

من وجهة النظر الاقتصادية، سيؤدي نظام تقييد الهجرة إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي السوري، لكنه سيُقلِّص متوسط نصيب الفرد من الدخل. ويُظهِر الشكل 3-7 مخرجات السيناريوهات البديلة. يظهر كل من سيناريوهات تقييد الهجرة احتمال حدوث تراجع أصغر نسبيا لإجمالي الناتج المحلي بالمقارنة بتقييم خط الأساس. على سبيل المثال، يفقد إجمالي الناتج المحلي بحلول العام العشرين بعد الصراع نحو 670% من المستوى السنوي للإجمالي قبل الصراع إذا تم تقييد كل صور الهجرة، ونحو 760% إذا كان التنقل حرا بلا قيد. وعلى النقيض من ذلك، يعادل متوسط خسائر الأجور الحقيقية الإجمالية 535% من المتوسط السنوي للأجور قبل الصراع في التصور الأول و433% فحسب في تقييم خط الأساس. وهذا التناقض بديهي في هذا الإطار البسيط. فقيود الهجرة تُبقي أعدادا كبيرة من القوى العاملة على الرغم من زيادة الخسائر البشرية. ويزيد هذا أيضا الأيدي العاملة لكل وحدة من رأس المال، ومن ثمَّ يُقلِّص الإنتاجية الحدية والأجور. ونتيجة لذلك، يحصل كل عامل على أجر أصغر، ولكن إجمالا يزداد الإنتاج مع زيادة عدد العمال. وفي إطار أكثر تعقيدا وأقل نمطيةً، على سبيل المثال قد يفقد فيه العمال المحاصرون الهمة والحافز أو يقاومون بفاعلية النشاط الاقتصادي (مثلا من خلال الإضرابات أو احتجاجات كبيرة لإيقاف الإنتاج)، لم يتضح أنه لم يمكننا ملاحظة هبوط في كل من إجمالي الناتج المحلي والأجور.

الشكل 3-7: ديناميات التأثير في مختلف سيناريوهات تقييد الهجرة (خط الأساس: حرية التنقل)

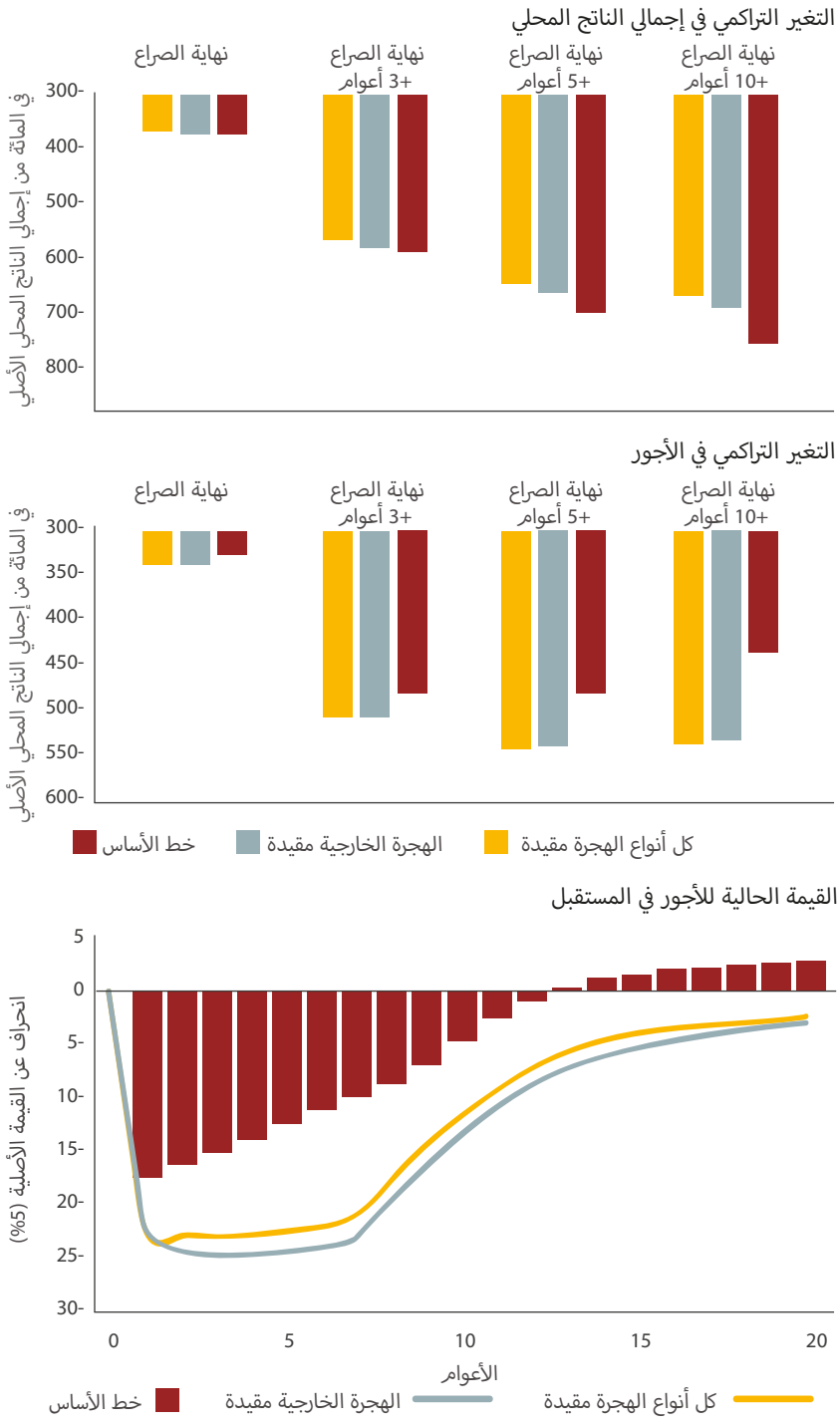

ماذا لو ؟ التأثيرات الباقية لصراع طال أمده

كيف سيتطور تأثير الصراع على الاقتصاد السوري إذا لم يتوقف الصراع في 2017؟ تفترض نماذج المحاكاة لخط الأساس أن ينتهي الصراع في عام 2017. وتُقدِّم السيناريوهات البديلة لانتهاء الصراع معيارا مرجعيا للتطور المحتمل للصراع على الاقتصاد السوري. وهكذا، نعرض اثنين من السيناريوهات البديلة: الأول يفترض أن الصراع سينتهي في عامه العاشر (2021)، والثاني أن الصراع لن ينتهي في المستقبل القريب. وفي الحالتين، الصدمات والمتغيرات هي نفسها ما تضمنته مواصفات التصور الأساسي.

مع استمرار الصراع الذي طال أمده، استمر تدهور المخرجات الاقتصادية. في التصور الأساسي، الذي ينتهي فيه الصراع بنهاية عامه السادس، ينتعش إجمالي الناتج المحلي بنسبة قدرها نحو 20 نقطة مئوية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي قبل نشوب الصراع) بحلول العام العاشر (الجدول 3-4). وبالمقارنة، سيستمر في التدهور في السيناريوهات البديلة لنهاية الصراع. وفي كلا السيناريوهين البديلين، يصل إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى يقل نحو 67% عن مستواه قبل الصراع بحلول العام العاشر. وفي حالة استمرار الصراع بلا نهاية، سيصل إلى مستوى يقل نحو 69% عن إجمالي الناتج المحلي قبل الصراع بحلول العام العشرين. وتُظهِر هذه السيناريوهات أنه مع استمرار الصراع، يزداد تأثيره على المتغيرات الحالية بمرور الوقت، ولكن بمعدل متناقص، وتُحرِّك عدة عوامل هذا التباطؤ. ومع حدوث أضرار مرتبطة بالصراع في مناطق جغرافية معينة، وافتراض أن السنوات الإضافية للصراع سيكون لها النمط نفسه، تتضاءل القاعدة الاقتصادية المتأثِّرة بالصراع بمرور الوقت. وتستنزف الهجرة الأيدي العاملة في المناطق المتأثِّرة بالصراع، ويصل رصيد رأس المال إلى مستوى مستقر مع نسب الأضرار والاستثمار الجديدة. ولذلك، يصل الاقتصاد عند مستوى توازن جديد، وتتباطأ خطى التعديل بالمقارنة بالسنوات الأولى حينما كانت وتيرة التعديل والتصحيح سريعة.

كلما طال أمد الصراع، تباطأت وتيرة التعافي عندما ينتهي الصراع. وتُظهِر نماذج المحاكاة أنه على الرغم من انحسار المعدل الذي يُؤثِّر به الصراع على المخرجات الاقتصادية، فإن آثاره أصبحت أكثر استمرارا ودواما. وحينما ينتهي الصراع في عامه السادس، يستعيد إجمالي الناتج المحلي نحو 41% من فجوته المتبقية مع مستواه قبل نشوب الصراع في خلال السنوات الأربع التالية. وبالمقارنة، يستعيد 28% فحسب من هذه الفجوة في خلال أربع سنوات إذا انتهى في عامه العاشر. وتصل الخسارة الإجمالية في إجمالي الناتج المحلي إلى 760% من مستواه السنوي قبل الصراع بحلول العام العشرين في التصور الأساسي (الشكل 3-8). وإذا استمر الصراع بلا نهاية، تصل هذه الخسارة إلى 1320%. وحينما ينتهي الصراع في عامه العاشر، تعود القيمة الحالية للأجور في المستقبل إلى مستوياتها قبل نشوب الصراع بحلول العام العشرين. وفي حالة استمرار الصراع بلا نهاية، فإن هذه القيمة لا تتعافى أبدا. وتظهِر نماذج المحاكاة أيضا أن الهجرة إلى الخارج تتضاعف بين العام السادس والعام العشرين للصراع. ومن ثم، فإن أعداد المهاجرين لن تتوقف ما بقي الصراع.

الجدول 3-4: النواتج الاقتصادية في السيناريوهات المختلفة لنهاية الصراع
(أعداد الهجرة الخارجية مُبيَّنة بالملايين، ومقارنة المتغيرات الأخرى مع قيمها قبل الصراع بالنسبة المئوية)

	أثناء الصراع								
	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	العام الخامس	العام السادس	العام العاشر	العام الخامس عشر	العام العشرون
خط الأساس (نهاية الصراع في العام السادس)									
الاستثمار	83.18-	81.77-	80.61-	79.58-	78.66-	77.80-	13.77-	7.31-	6.50-
الهجرة الخارجية	0.81	0.70	0.63	0.58	0.53	0.49	0.00	0.00	0.00
الأجور	54.99-	54.81-	54.70-	54.64-	54.60-	54.57-	23.53-	10.31	8.55
إجمالي الناتج المحلي	58.34-	60.60-	62.20-	63.42-	64.38-	65.15-	42.38-	13.16-	11.12-
نهاية الصراع في العام العاشر									
الاستثمار	83.18-	81.77-	80.61-	79.58-	78.66-	77.80-	74.84-	14.83-	7.80-
الهجرة الخارجية	0.81	0.70	0.63	0.58	0.53	0.49	0.00	0.00	0.00
الأجور	54.99-	54.81-	54.70-	54.64-	54.60-	54.57-	54.49-	17.22-	11.38
إجمالي الناتج المحلي	58.34-	60.60-	62.20-	63.42-	64.38-	65.15-	67.10-	40.00	14.37-
صراع دائم									
الاستثمار	83.18-	81.77-	80.61-	79.58-	78.66-	77.80-	74.84-	71.82-	69.36-
الهجرة الخارجية	0.81	0.70	0.63	0.58	0.53	0.49	0.37	0.26	0.19
الأجور	54.99-	54.81-	54.70-	54.64-	54.60-	54.57-	54.49-	54.39-	54.31-
إجمالي الناتج المحلي	58.34-	60.60-	62.20-	63.42-	64.38-	65.15-	67.10-	68.23-	68.75-

الشكل 3-8: ديناميات التأثير في السيناريوهات المختلفة لتاريخ نهاية الصراع

أسرة لاجئة سورية من حلب تحتمي بظلة في يوم مطير في 8 مارس/آذار 2014 في إسكودار في إسطنبول.
بعدسة: بولنت كيليج/AFP/Getty Images

ملاحظات ختامية

ملاحظات ختامية

بينما كان يجري إعداد هذه التقرير، كان الصراع لا يزال مستعرا. بنهاية مارس/آذار 2017، كان الصراع لا يزال مستعرا في عدد كبير من الجبهات، وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي توسط فيها العديد من الأطراف، ومنها جهود المجتمع الدولي، مازال الوصول إلى مخرج من الصراع يكفل تحقيق الاستقرار والتسوية بعيد المنال.

ستظل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع تتكشَّف ولكن مع اختلاف جسامتها وتكوينها. وقد شدَّدت الرؤية المقتضبة التي تضمنها هذا التقرير على مجموعة متنوعة من عوامل الخطر التي ساهمت في بدء الصراع، واستمراره وشدته. ومن هذه العوامل تعبئة جماهيرية واسعة حفز عليها امتداد ثورات الربيع العربي إلى سوريا في عام 2011، وسياق إقليمي أكبر ساعد على التمرد المسلح فيه وأذكاه تأييد من قوى مختلفة، والطابع الطائفي المتزايد للصراع الذي جعل من المستحيل خلق التزامات يُوثَق بها بتسوية معقولة. وقد يعتبر العاملان الأولان منقضيين في الوقت الحالي، لكن العامل الأخير ليس كذلك. والأهم هو أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع قد تُحدِّد مسار الصراع في المستقبل.

ازدادت أهمية العوامل الاقتصادية في تشكيل المخرجات على أرض الواقع. وتمخَّض التحليل حتى الآن عن سؤال مهم مفاده ما يلي: في أي اتجاه قد تُؤثِّر التبعات الاقتصادية للصراع على السلام والاستقرار؟ من الواضح أنه سؤال يصعب الإجابة عنه. ولكن مما لا لبس فيه ولا غموض أن الصراع زاد التباينات الإقليمية، واقتصاد الحرب، وممارسات التربُّح، وخلق مزيدا من التضييق على الحريات وأحدث حالة من الاستقطاب في المجتمع السوري. ومع أن هذه العوامل لعبت دورا داعما فحسب في بدء الصراع الحالي، فإنها مع النواتج التي تفاقمت بشدة الآن، قد تلعب دورا أكبر في خلق مزيد من التعقيدات في طريق تحقيق استقرار معقول.

وتُشكِّل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع أيضا تحديات عملية جسيمة. وسوف تضطر سوريا في نهاية المطاف إلى العمل للتغلُّب على العديد من التحديدات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة لتعزيز السلام والاستقرار. لقد هوى الصراع بقطاع عريض من السكان في براثن الفقر، وأعاد توجيه بضعة ملايين نحو قطاعات لكسب الرزق لن تكون مستدامة في اقتصاد ما بعد الحرب. وحُرِم جيل كامل من الأطفال من الحصول على تعليم كاف. وأدَّى هذا وما اقترن به من هجرة الكفاءات والعقول إلى تدهور شديد في رأس المال البشري لسوريا. وستتطلب الاحتياجات الهائلة التي تمخض عنها الصراع استجابة سريعة الخطى. ولا بد أن تعكس ترتيبات التخطيط والتنسيق والتنفيذ التحدي المزدوج المتمثل في تقديم ثمار السلام ومساعدات إنسانية للمحتاجين، وفي الوقت نفسه أيضا تقوية الأنظمة والقدرات الوطنية اللازمة للقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية، والمساعدة في تنفيذ رؤية جديدة لسوريا.

الملحق أ. المنهجية والتقييمات

منهجية تقييم الأضرار المادية

أُجريت تقييمات الأضرار المادية على مرحلتين:

أ) تقييمات على مستوى المدن. أتاحت تقييم الأضرار المادية في المدن العشر (حلب، ودير الزور، والرقة، ودرعا، وإدلب، ودوما، وكوباني، وتدمر (بالميرا)، وحمص، وحماة) حتى يناير/كانون الثاني 2017.

ب) تقييمات على مستوى المحافظات. أتاحت استقراءات معدلة للتقييمات على مستوى المدن لتقدير الأضرار المادية في أكثر ثماني محافظات تضررت بالصراع (حلب، وحمص، وحماة، ودير الزور، والرقة، ودرعا، وإدلب، وريف دمشق).

وفي المرحلتين كلتيهما شمل التحليل القطاعات التالية: الإسكان، والمياه والصرف الصحي (الشبكة العامة)، والطاقة (الشبكة العامة)، والصحة (المنشآت العامة)، والتعليم (المنشآت الخاصة والعامة)، والنقل (شبكة الطرق الرئيسية).

التقييمات على مستوى المدن

خط الأساس لكل القطاعات الستة تم إنشاؤه وتنقيحه لمدن حلب ودرعا وحمص وإدلب أثناء تقييمات الأضرار والاحتياجات التي أُجريت في وقت سابق. وأُنشئ خط أساس للمنشآت من أجل المدن الخمس التي لم تشملها تقييمات الأضرار والاحتياجات السابقة وهي (دير الزور ودوما وكوباني والرقة وتدمر). يُبيِّن الجدول أ.1 عدد المنشآت التي جرى تقييمها لكل قطاع حسب المدن.

الجدول أ-1: عدد المنشآت التي تم تقييمها في كل قطاع حسب المدينة

المدينة	المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	الطاقة	الإسكان	الصحة	التعليم	مجموع المنشآت	طول الطرق
حلب	198	333	88,384	121	475	89,511	3,123,681
درعا	26	10	9,443	25	137	9,641	224,672
دير الزور	23	40	5,712	42	120	5,937	479,199
دوما	11	17	5,578	12	49	5,667	128,462
حماة	99	396	22,977	47	217	23,736	610,216
حمص	26	274	42,017	90	287	42,694	1,113,961
إدلب	30	70	5,896	15	56	6,067	181,346
كوباني	24	3	5,673	3	18	5,721	166,665
الرقة	13	37	7,810	25	43	7,928	688,997
تدمر	7	10	1,364	4	24	1,409	271,047
المجموع	457	1,190	194,854	384	1,426	198,311	6,988,246

أُجرِي تحديد خط الأساس وتقييمات الاستشعار عن بعد للأضرار في المنشآت ووظائفها من خلال فحص (1) صور تبلغ دقتها نصف متر؛ و(2) بيانات وسائل التواصل الاجتماعي؛ و(3) مصادر معلومات متاحة للجمهور، منها تقارير الحكومة السورية، ووثائق المنظمات غير الحكومية. وأتاح استخدام نهج متعدد المحاور التحقُّق من البيانات وإجراء عمليات التنقيح. وفضلا عن ذلك، اعتمدت عملية اختبار المخرجات التحليلية لقطاع الكهرباء على بيانات الاستشعار عن بعد، مثل صور الكشف الضوئي ليلا ونهارا باستخدام أجهزة استشعار القياس اللاسلكي للصور المرئية بالأشعة تحت الحمراء. وتم تصنيف وضع كل منشأة كما يلي:

- مُدمَّر، إذا كانت الأضرار تفوق 40% من الهيكل
- متضرر جزئيا إذا كانت الأضرار أقل من 40% من الهيكل
- لا أضرار إذا كانت الأضرار منعدمة.

وتضمن التحليل ذكر الوضع التشغيلي لكل منشأة –تعمل أو لا تعمل- كلما أتيحت تقارير عن المصدر.

التقييمات على مستوى المحافظات

لأن المنهجية التي وضعت للتحليل على مستوى المدن تعتمد على مشاهدات تفصيلية وتحليل يتطلب جهدا بشريا كبيرا فإن تكرار المنهجية نفسها على المشهد السوري بأكمله تعذَّر بسبب القيود المتصلة بالتوقيت والمصادر. ولذلك استخدم التقييم على مستوى المحافظات استقراءات لكل القطاعات الستة لتقديم النتائج المتصلة بالأضرار في المحافظات الثماني التي توجد فيها المدن العشر التي شملها المسح الاستقصائي. وجاءت بيانات خط الأساس من المصادر التالية:

- الإسكان والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة: إمكانية الوصول إلى الشبكة العامة لهذه الخدمات من جانب الوحدات السكنية، من التعداد الرسمي للسكان لعام 2004).
- توليد الكهرباء: بيانات عن محطات الطاقة الرئيسية من تقارير المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء في سوريا.
- التعليم: بيانات عن المدارس الابتدائية والثانوية من المسح الاستقصائي لنظام التعليم السوري لعام 2010 الذي أجراه المركز السوري للإحصاء والبحوث.
- الصحة: بيانات عن المستشفيات الخاصة، والمستشفيات العامة، والمراكز الطبية، والمراكز الطبية المتخصصة، من المسح الاستقصائي للمنشآت الطبية السورية لعام 2010 الذي أجراه المركز السوري للإحصاء والبحوث.
- النقل: بيانات عن الطرق الرئيسية والطرق السريعة والطرق الأساسية من خريطة الشوارع المفتوحة.

استلزمت عملية الاستقراء إحصاءات لإعدادها على مستوى المناطق (المنطقة هي الوحدة الإدارية التي تقع مباشرة دون المحافظة)، غير أن البيانات الخاصة بالتعليم والمدارس المتاحة من المركز السوري للإحصاء قُدمت على مستوى المحافظات فقط.

سهَّل تحليل ديناميات الصراع على مستوى المدن والمناطق استقراء النتائج المتصلة بالأضرار على مستوى المدن وتطبيقها على مستوى المحافظات. وعلى وجه التحديد، تطلَّب هذا إنشاء مصفوفة لاستنتاج الأضرار الناجمة عن الصراع، وتطبيق المصفوفة على المدن لحساب المؤشرات المركبة لتقدير أضرار القطاعات في البيئات التي تتسم بمستويات مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة من الصراع، وتطبيق المصفوفة على المناطق أولا من أجل تحديد المستويات المتوقعة للأضرار المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الناجمة عن الصراع، ثم نقل النسب المئوية المركبة للأضرار على مستوى المدن لوضع أرقام خط الأساس للمنطقة، وأخيرا تجميع هذه التقديرات على مستوى المناطق إلى مستوى المحافظات.

وقد وُضِعَت مصفوفة استنتاج الأضرار الناجمة عن الصراع لتقدير الأضرار المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة التي تأخذ في الحسبان ثلاثة أنواع رئيسية من تكتيكات الصراعات وشدتها. وهي تأخذ في الحسبان المرونة الملحوظة في البلاد بإدراج إعادة الإعمار (الذي تقوم به مجموعة متنوعة من الجهات المحلية الفاعلة) كنوع من المؤشرات (الجدول أ.2).

الجدول أ.2: مصفوفة استنتاج الأضرار الناجمة عن الصراع

نوع المُؤشِّر	انتشار مرتفع	انتشار متوسط	انتشار منخفض
صراع منخفض الكثافة	واسع النطاق (3)	مستهدف (2)	قريب من الصفر (1)
غارات جوية	واسع النطاق (3)	مستهدف (2)	قريب من الصفر (1)
قصف مدفعي ثقيل (قذائف الدبابات والهاون إلخ)	واسع النطاق (3)	مستهدف (2)	قريب من الصفر (1)
إعادة الإعمار	مُكثَّف (-3)	متوسط (-2)	محدود أو غير موجود (-1)

أي مدينة أو منطقة تحصل على أقل من نقطتين يُخصَّص لها تقدير أضرار منخفضة، و3 إلى 5 نقاط تقدير أضرار متوسطة، و6 نقاط أو أكثر تقدير أضرار مرتفعة. وتم تطبيق مصفوفة استنتاج الأضرار على المدن العشر في الدراسة، وتمخَّضت عن فئات أو مجموعات الأضرار التالية:

- الأضرار المرتفعة: حلب، ودير الزور، ودوما، وإدلب، وتدمر
- الأضرار المتوسطة: درعا، وكوباني، والرقة، وحمص
- الأضرار المنخفضة: حماة.

وأخيرا، استُخدِمت التقديرات المُركَّبة للمدن في حساب الأضرار على مستوى المناطق والمحافظات. ومن بين 42 منطقة تقع في المحافظات الثماني تم تصنيف 29 منطقة بتقدير أضرار مرتفعة، وثماني مناطق أضرار متوسطة، وخمس مناطق أضرار منخفضة. وتم تطبيق هذه النسب المئوية المركبة للأضرار على أرقام خط الأساس لكل منطقة على المستوى المرتفع أو المتوسط أو المنخفض حسب مقتضى الحال. وأنتج هذا أرقاما لقطاعات الإسكان والصحة والتعليم. وتم أيضا تطبيق النسب المئوية المركبة للإسكان على قطاع النقل (باستخدام إجمالي طول الطرق للفئات الرئيسية وهي الطرق السريعة والطرق الرئيسية والطرق الأساسية كخط أساس)، وكذلك على قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (باستخدام مجموع الأسر التي تحصل على خدمات الشبكة العامة كخط أساس).

الملحق ب. تقارير الحالة القطاعية

الجدول ب.1 تقرير الحالة: البنية التحتية للمياه والصرف الصحي

المدينة	المصدر	مدى توفر المياه	أضرار	آليات التكيف
حلب	150 بئرا عامة و300 بئر خاصة	حتى 15 فبراير/شباط 2017، لم يكن متاحا لسكان حلب الحصول على المياه من الشبكة العامة منذ 14 يناير/كانون الثاني	تضررت محطات الضخ وشبكات الأنابيب بشدة لاسيما في الأحياء الشرقية والجنوبية	يعتمد السكان على الآبار وشاحنات نقل المياه
درعا	الآبار وشاحنات صهريجية لنقل المياه	شبكة المياه العامة لا تعمل بكامل طاقتها، وفي درعا البلد التي تسيطر عليها المعارضة لا تتوفر معلومات عن مدى توفر المياه	لحقت أضرار بمحطتي ضخ والأنابيب الموصلة إليها	الآبار وشاحنات الصهريج. وفي غياب الشبكات العامة: تواجه الشاحنات صعوبة في دخول درعا البلد التي تسيطر عليها المعارضة
دير الزور	الشبكة العامة تعمل جزئيا	الحصول على المياه من الشبكة العامة محدود، ويحصل حيا الجورة والقصور على المياه مرة واحدة كل أسبوع لبضع ساعات في المتوسط	أكبر محطة لمعالجة المياه ومعظم محطات الضخ تضررت	الآبار، ونهر الفرات، وخزانات المياه
دوما	الآبار والمضخات اليدوية	شبكة المياه العامة مقطوعة	خطوط الأنابيب تضررت بشدة على الأرجح بسبب عمليات القصف المكثف والمتكررة، وبعض محطات الضخ تضررت	آبار صغيرة الحجم ومضخات يدوية وشاحنات صهريج قليلة
حماة	الشبكة العامة	التغطية بخدمات المياه 90-100% من خلال الشبكة العامة	الشبكة العامة مازالت سليمة لم تتضرر وتعمل لكن خط الأنابيب الرئيسي خارج المدينة تضرر	0-9% من السكان يستخدمون شاحنات الصهريج أو مصادر بديلة
حمص	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات	أضرار جزئية	توفر 60 بئرا يساعد على توفير مصدر احتياطي
إدلب	الشبكة العامة	ليس متاحا الحصول على إمدادات مياه ثابتة من الشبكة العامة: التناوب في توزيع المياه، إذ يحصل كل حي على المياه كل 12 يوما	شبكة أنابيب المياه تضررت مع غياب الكهرباء	شاحنات الصهريج والآبار
كوباني	الشبكة العامة تعمل جزئيا: المدينة تعتمد على 15 بئرا في تغذية شبكة الأنابيب	بعض الأحياء مقطوعة عن الشبكة العامة، وإمدادات المياه محدودة من حيث ميعاد توفرها، مع ضغوط في الأحياء الموصولة بالشبكة	ليس متاحا الاعتماد على محطات الضخ وخزانات المياه بسبب سيطرة تنظيم داعش ولأنها تضررت جزئيا على الأرجح	شاحنات الصهريج والآبار
الرقة	الشبكة العامة	إمدادات متناقصة/محدودة	نقص الكهرباء والوقود، وسرقة المعدات، وانقطاع إمدادات المياه لفترات طويلة بسبب الغارات الجوية، ومن المحتمل أن تتعرض خطوط الأنابيب لأضرار في المستقبل بسبب الغارات الجوية المتكررة	لا تتوفر معلومات
تدمر	لا تتوفر معلومات	ليس متاحا الحصول على المياه من الشبكة العامة	أضرار شديدة لحقت بشبكة الأنابيب منذ بداية الصراع والآبار لا تزال على الأرجح متضررة جزئيا، ومن المحتمل أن تصاب بمزيد من الأضرار بسبب سيطرة تنظيم داعش في الآونة الأخيرة	لا تتوفر معلومات

الجدول ب.2 تقرير الحالة: البنية التحتية للكهرباء

المدينة	الشبكة العامة (ساعات الكهرباء في اليوم)	مولدات تجارية وخاصة	ملاحظات
غرب حلب	0-2 ساعة (يناير/كانون الثاني 2017) تعرض خط نقل الكهرباء الذي يربط مدينة حلب بالشبكة العامة في حماة للقطع. ومعظم البنية التحتية العامة في محافظة حلب دُمّرت أو قُطِعت.	42% أصبحت المولدات التجارية والخاصة مصدرا مهما للكهرباء. 108 مولدات خاصة شملها المسح تُقدِّم في المتوسط 8-10 ساعات كهرباء في اليوم.	يجري تنظيم المولدات الخاصة بغرب حلب من خلال إدارة الكهرباء العامة بالمدينة وملزمة قانونا بتوريد 10 ساعات كهرباء يوميا كحد أدنى
شرق حلب	صفر ساعة. دُمِّر الأحياء الشرقية للمدينة إلى حد كبير وانقطعت عنها الخدمات العامة	لا تتوفر بيانات.	قبل استعادتها من قبل القوات الحكومية، كان السكان يعتمدون على مزيج من المولدات العامة والخاصة وحلول بدائية مثل الطاقة الشمسية
دمشق	4 - 12 ساعة. تشير التقارير إلى 12 ساعة في المتوسط من الكهرباء يوميا، والوضع في الأحياء الطرفية أسوأ: قدسيا 6 ساعات، والمزة بوسط المدينة 4 ساعات، وصحنايا وبرزة ساعتان وعرطوز لا كهرباء على الإطلاق.	لا تتوفر بيانات.	تختلف البيانات الخاصة بدمشق اختلافا كبيرا حسب الحي، لاسيما بين أحياء وسط المدينة والمناطق النائية.
دوما	صفر ساعة - انقطعت دوما عن الشبكة العامة	8% في المتوسط من مولدات خاصة وتجارية	تقارير عن اعتماد المولدات الخاصة والتجارية على البنية التحتية لشبكة الكهرباء العامة غير المستعملة الآن
حماة	1 - 9 ساعات. تتلقّى معظم أحياء حماة 5-9 ساعات من الكهرباء يوميا من الشبكة العامة.	المولدات التجارية للكهرباء متاحة ويجري استخدامها	
مصياف	4 ساعات	لا تتوفر بيانات.	
إسلامية	ساعتان	لا تتوفر بيانات.	
تدمر (بالميرا)	صفر ساعة. عقب استعادة تنظيم داعش السيطرة على المدينة في 2016 قُطِعت الكهرباء.	المولدات تعمل لتشغيل آبار المياه والبنية التحتية الرئيسية	لم تكن المدينة تشهد انقطاعات تذكر للكهرباء قبل استيلاء تنظيم داعش عليها بادئ الأمر في مايو/أيار 2015
اللاذقية	1 - 4 ساعات. تقارير في يناير/كانون الثاني 2017 عن انقطاع كامل للكهرباء عن مناطق بأكملها (الدعتور والرمل الشمالي)، و20-22 ساعة (ضاحية الأسد والطابيات، والصليبة)، وساعات تقنين الكهرباء لمعظم الأحياء الأخرى. والوضع أسوأ في المناطق الريفية. متوسط انقطاع الكهرباء في سوريا ساعة من الكهرباء يوميا.	لا تتوفر بيانات.	
طرطوس	6 ساعات. مسؤولون في طرطوس يزعمون 1.5 ساعة من التيار المتناوب مع 4.5 ساعة من التقنين (ديسمبر/كانون الأول 2015).	لا تتوفر بيانات.	
إدلب	حتى 1.2 ساعة من الكهرباء لمعظم الأحياء ماعدا حي الضبيط (4 ساعات، والسوق/وسط المدينة (ساعتان)	نحو 75% من سكان إدلب مالكون أو مشتركون في 29 مولد كهرباء خاصا (تتراوح من 55% في الأربعين إلى 95% في السوق وحديقة الباسل). ويُسمح للمشغلين بتوريد ما يصل إلى 4.5 ساعة يوميا (يوليو/تموز 2016)، 18.75%.	تعتمد منظومة الكهرباء العامة في إدلب على 11 مولدا عاما تديرها الخدمات العامة للمعارضة. وانقطعت المدينة عن شبكة كهرباء الحكومة المركزية.
الرقة	8 ساعات. تتلقّى المدينة في المتوسط 8 ساعات من الكهرباء معظمها من المحطة الكهرومائية لسد الفرات	لا تتوفر بيانات.	
كوباني	24 ساعة. أفادت مصادر محلية بأنه بحلول يناير/كانون الثاني 2017، كان السكان يحصلون على الكهرباء 24 ساعة يوميا من الشبكة العامة.	لا تتوفر بيانات.	

الجدول ب.3. تقرير الحالة: منشآت الرعاية الصحية

المدينة	الوضع الصحي	الترتيبات البديلة/الجهود الأخرى
حلب	• 58% من المنشآت في حلب دُمِّرت أو تضررت • 84% من المنشآت في شرق حلب يقال إنها لا تعمل	• شرق حلب يعتمد اعتمادا كبيرا على المستوصفات المؤقتة والعيادات المتنقلة • مخيمات النازحين داخليا في الضواحي يتاح لها هي فحسب الاستفادة من خدمات العيادات المتنقلة
درعا	• 65% من المنشآت متضررة جزئيا • تعاني درعا المحطة التي تسيطر عليها الحكومة ودرعا البلد التي تسيطر عليها المعارضة كلتاهما من نقص العاملين • المستشفيات في المنطقتين معرضة للخطر	• في درعا المحطة تحاول الحكومة تزويد المستشفيات بعاملين جدد ومعدات جديدة • في درعا البلد، تحصل المستشفيات على دعم من منظمات طبية غير حكومية • يجري تهريب بعض الأدوية والمعدات أيضا من مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة
دير الزور	• 88% من المنشآت دُمِّرت أو تضررت • ست منشآت تعمل في الوقت الحالي • نقص الأدوية والمستلزمات الطبية	• المرضى المحتاجون في مناطق تسيطر عليها المعارضة ينقلون إلى تركيا أو مستشفيات إقليمية • تقارير تفيد أن الحكومة السورية أنزلت جوا طنا من المساعدات الطبية على غرب دير الزور • منظمات غير حكومية دولية تقوم بتوصيل إمدادات طبية إلى المدينة من خلال عمليات إنزال جوي منذ بداية الحصار في 2014
دوما	• كل المنشآت تضررت جزئيا ومنشأتان فحسب تعملان في المدينة	لا تتوفر معلومات
حماة	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات
حمص	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات
إدلب	• المنشآت تعلم بطاقة محدودة، ومن بين 15 منشأة تم تحديدها لا تزال تسع متضررة جزئيا، وثلاث دُمِّرت، وثلاث سليمة	• توجد مؤشرات على فتح منشآت جديدة وصدرت أيضا إعلانات لتوظيف عاملين
كوباني	• تعمل منشأتان من بين ثلاثة مستشفيات، وتعاني واحدة نقص المؤن والمعدات الطبية	• المستشفيان اللذان يعملان أعيد بناؤهما/ترميمهما وأعيد فتحهما
الرقة	• قبل الأزمة، كانت عيادات خاصة تقدم معظم خدمات الرعاية الصحية في الرقة وكانت هناك منشأة طبية عامة كبيرة واحدة في المدينة	• بدأت منظمات إغاثة دولية تقديم خدمات صحية لكنها اضطرت إلى التوقف عقب استيلاء تنظيم داعش على المدينة
تدمر	• تحت سيطرة تنظيم داعش، كل المنشآت الطبية دُمِّرت/تضررت من الهجمات كل يوم تقريبا	لا تتوفر معلومات

الجدول ب.4: تقرير الحالة: المنشآت التعليمية

المدينة	الوضع التعليمي	ترتيبات بديلة/جهود أخرى
حلب	• 53% من المدارس تضررت، و10% دُمِّرت تماما • كل المدارس تقريبا في شرق حلب دُمِّرت	• منظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسف ساندتا إنشاء وإعادة تأهيل 23 مدرسة بين ديسمبر/كانون الأول 2016 ويناير/كانون الثاني 2017
درعا	• 15% من المنشآت التعليمية دُمِّرت و37% تضررت جزئيًا	لا تتوفر معلومات
دير الزور	• 62% من المنشآت عليها علامات إصابتها بأضرار	• أعادت الحكومة فتح بعض المدارس ولكن في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش وبسبب المخاطر الأمنية امتنع المعلمون والطلاب عن الذهب إلى المدارس
دوما	• 90% من كل المنشآت التعليمية تضررت جزئيًا • المدارس لا تزال عرضة للخطر: نحو 10% منها تستخدم كمخازن للقنابل	لا تتوفر معلومات
حماة	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات
حمص	لا تتوفر معلومات	لا تتوفر معلومات
إدلب	• 68% من مدارس إدلب أُصيبت بأضرار جزئية	• وفقا لما ورد في بيان في فبراير/شباط 2017، تعرض 73% من المدارس التي تساندها منظمة إنقاذ الطفولة في أدلب وحلب لأضرار شديدة من جراء غارات جوية
كوباني	• 12 مدرسة عليها علامات التعرض لأضرار، ومدرستان دُمِّرتا، و4 مدارس تضررت جزئيًا	• تجري جهود محلية لإعادة التأهيل في القطاع التعليمي منذ أبريل/نيسان 2015 • أُعيد تأهيل 15 مدرسة تتسع لاستقبال 50 ألف طالب حتى يناير/كانون الثاني 2017
الرقة	• من بين 43 مدرسة تم تحديدها 16% دُمِّرت و63% مسجلة على أنها تضررت جزئيًا	• بالإضافة إلى جامعة الفرات، يقوم تنظيم داعش بإدارة ما يصل إلى 24 مدرسة.
تدمر	• 83% من المدارس تضررت جزئيًا • حتى يناير/كانون الثاني 2017، لم تكن هناك مدارس أو منشآت تعليمية تعمل داخل المدينة	لا تتوفر معلومات

الملحق ج. المواصفات الفنية لنموذج المحاكاة

أ. السمات الرئيسية للنموذج

(1) العمال

- في النموذج، توجد 14 منطقة داخل سوريا، ومنطقة خارجية للتبسيط تُمثِّل الهجرة الخارجية.
- ويختار العاملون منطقة للعيش والعمل فيها في كل فترة. وإذا اختاروا النزوح فعليهم أن يدفعوا تكلفة هذا النزوح. وللمعيار الخاص بتكلفة الانتقال مكون ثابت ومُكوِّن عشوائي. وهو يتبع بشكل وثيق المواصفات التي وضعها أليكس جارسيا، وآرتوك وأوندر (2017). (نقيس معايير تكلفة النزوح باستخدام تقديرات آرتوك وليدرمان وبورتو (2015)).
- العامل قد يكون مُوظَّفا (أيْ نشط) أو عاطلا (أيْ خامل غير نشط). ويحصل العمال النشطون على الأجر الذي تُحدِّده عوامل السوق، أمَّا العاملون غير النشطين فيحصلون على منفعة ثابتة.
- كل العمال الذين هم داخل منطقة واحدة ولهم نفس الوضع متطابقون. إننا نستخلص البيانات من السمات المتصلة بالمستوى التعليمي، ونوع الجنس، والعمر، وغيرها من سمات العمال.
- حينما يصل العامل إلى منطقة جديدة، يكون في بادئ الأمر غير نشط. ثم يبحث عن عمل حتى تتوافق قدراته مع وظيفة شاغرة في المنطقة ببعض الاحتمالات. ويتحدَّد مجموع الباحثين عن عمل تبعا لعدد الواصلين الجدد، وعدد الحالات الجديدة لفقدان الوظائف وعدد العمال الذين لم تتوافق قدراتهم مع متطلبات سوق العمل من فترة سابقة. وتعادل احتمالية المضاهاة عدد الباحثين عن عمل مقسوما على عدد حالات المضاهاة.
- ويتحدَّد عدد حالات المضاهاة والتوافق بين العمال وأرباب الأعمال بتقنية كوب ودوغلاس للمضاهاة، وهي المعيار السائد في الكتابات في هذا المجال.
- وللتبسيط، يُفترَض أن احتمالية فقدان الوظائف تساوي معدل إهلاك رأس المال.
- ويُشكِّل التوافق والمزاوجة بين عامل ورب العمل أحد عوامل الإنتاج، وهو الوظيفة. ويُنتِج هذا العامل مخرجات بالاشتراك مع عامل رأس المال عن طريق دالة إنتاج كوب ودوغلاس.
- وعائد المضاهاة بين صاحب العمل والعامل هو الناتج الحدي. ويتقاسم رب العمل والعامل هذا الناتج الحدي بالتساوي.
- وقد يكون العمال ميالين إلى تجنب المخاطر كما تشير دالة المنفعة الثابتة لاجتناب المخاطر النسبية.
- ويواجه العمال خطر الوفاة ويفترض أن المنفعة صفر في حالة الوفاة. وتتحدَّد احتمالية الوفاة، δ ، تبعا لظروف المناطق. وقد يُغيِّر الصراع هذا المعيار.
- ومن أجل تبسيط المفاهيم، نقوم بتطبيع عدد العمال إلى واحد. وهكذا، يتقاطع متغير العمال في متوالية مع القياس واحد. (وتُمثل هذه المتوالية العمال في كل المناطق ومنها المنطقة الخارجية، سواء النشطين أو غير النشطين).
- ويحصل العمال في المنطقة الخارجية على منفعة ثابتة في كل فترة. وهذه المنفعة الثابتة خارجية المنشأ. وليس هناك تفرقة بين النشطين وغير النشطين خارج سوريا. ولا نقوم بنمذجة رأس المال أو البحث أو المضاهاة خارج سوريا.

(2) رأس المال

- المعروض المحتمل لرأس المال ثابت في كل منطقة. وكما كان الوضع مع العمال، نفترض متوالية ثابتة لرأس المال.
- وعلى غرار الافتراض الخاص بالعمال، يوجد نوعان من رأس المال: النشط وغير النشط أو الخامل.
- وفي كل فترة، تتناقص قيمة بعض رأس المال ويصبح غير نشط أو خاملا. ومعدل الإهلاك أو انخفاض قيمة رأس المال هذا يختلف من منطقة لأخرى، وقد يتأثر بالصراع.
- وبعد أن يصبح رأس المال خاملا، يمكن تنشيطه بالاستثمار، وهو ما يتطلب تكلفة استثمارية ثابتة وعشوائية.
- في كل فترة، يتطلب تنشيط رأس المال الخامل تكلفة استثمارية عشوائية. وإذا كانت هذه التكلفة الاستثمارية أكبر من فرق القيمة بين رأس المال النشط والخامل، يبقي رأس المال خاملا. وإن لم تكن، يصبح رأس المال نشطا بعد دفع التكلفة. ويتكرَّر هذا القرار مع كل وحدة من رأس المال الخامل في كل فترة.
- وعائد رأس المال هو ريع مساو لناتجه الحدي. وتُحتسب قيمة رأس المال باستخدام عوائد الريع المتوقعة، واحتمال الإهلاك، وتوزيع الصدمات الاستثمارية، كما هو الحال في مشكلة العمال.

(3) الوظائف الشاغرة:

- تزداد تكلفة الإعلان عن وظيفة شاغرة مع زيادة عدد الوظائف الشاغرة.
- وقيمة الإعلان عن وظيفة شاغرة هي احتمال تلاقي العرض والطلب أو العمال وأرباب الأعمال مضروبا في قيمة هذا التلاقي.
- واحتمال فقدان الوظيفة ثابت لكل منطقة، لكنه قد يتأثَّر بالصراع.
- تنشأ الوظائف الشاغرة وتبقى إلى أن تساوي تكلفة الإعلان عن الوظائف الشاغرة القيمة المتوقعة.

ب. استخدام الرموز

(1) الرموز التحتية والفوقية

- i: الرمز الفوقي لمنطقة، i=1 ، 2 ، .... و2 منطقة N، N يرمز إلى المهاجرين.
- a: رمز تحتي لعامل مُوظَّف أو رأس مال نشط.
- u: رمز تحتي لعامل عاطل أو رأس مال غير نشط.
- K: رمز تحتي لمتغيرات متصلة برأس المال.
- L: رمز تحتي لمتغيرات متصلة بالعمال.
- E: رمز تحتي لمتغيرات متصلة بأرباب الأعمال.
- t: رمز تحتي للزمن.

(2) المعايير

- α : معيار نصيب العمل في دالة إنتاج كوب ودوغلاس.
- A_t^i: معيار التكنولوجيا في دالة إنتاج كوب ودوغلاس.
- σ : معيار النفور من المخاطر في دالة اجتناب المخاطر النسبية.

- β : معامل الخصم.
- C^{ij} : التكاليف المباشرة وغير المباشرة للانتقال من المنطقة i إلى المنطقة j.
- C_K : التكلفة الاستثمارية في المنطقة i.
- $c_{v,1}$ و $c_{v,2}$: معايير دالة تكلفة الإعلان عن وظائف شاغرة.
- ν : صدمة تكلفة النزوح في المنطقة (ϵ) معيار الحجم.
- ϕ_u و ϕ_f : المنفعة الثابتة للعمال غير النشطين والمهاجرين.
- ψ : معيار التكنولوجيا في دالة المضاهاة بين العمال وأرباب الأعمال.
- $\delta^i_{K,t}$: معدل إهلاك رأس المال في المنطقة i.
- $\delta^i_{E,t}$: احتمالية فقدان الوظيفة في المنطقة i.
- $\delta^i_{L,t}$: احتمالية الوفاة في المنطقة i.

(3) صدمات عشوائية

- ϵ^i_t: صدمة تكلفة النزوح في المنطقة (القيمة المتطرفة (النوع الثاني) مع الحجم (5)). هذه الصدمات متغيرات ذات صلة بحالات فردية معينة وهي عشوائية منفصلة موزعة بشكل متماثل وبدون ذاكرة.
- ε_t : صدمة تكلفة الاستثمار (القيمة المتطرفة (النوع الثاني)) مع الحجم (1).

(4) المتغيرات

- y^i_t : الناتج في المنطقة i
- $L^i_{a,t}$: عدد العمال النشطين (المُوظَّفين) في المنطقة i.
- $L^i_{u,t}$: عدد العمال الخاملين (العاطلين).
- $K^i_{a,t}$: حجم رأس المال النشط.
- $K^i_{u,t}$: حجم رأس المال غير النشط.
- K^i_t : حجم رأس المال الثابت الإجمالي (أي النشط وغير النشط) في المنطقة i .
- μ^i_t : عدد حالات المضاهاة الجديدة بين متطلبات أصحاب الأعمال والعمال في المنطقة i.
- w^i_t الأجر الحقيقي للعمال النشطين في المنطقة i.
- r^i_t : معدل الريع الحقيقي لرأس المال النشط.
- u^i_t : المنفعة الفورية للعمال النشطين.
- $V^i_{L,a,t}$: القيمة الحالية المخصومة للعمال النشطين.
- $V^i_{L,u,t}$: القيمة الحالية المخصومة للعمال غير النشطين.
- $V^i_{K,a,t}$: القيمة الحالية المخصومة لرأس المال النشط.
- $V^i_{K,u,t}$: القيمة الحالية المخصومة لرأس المال غير النشط.
- $V^i_{E,t}$: القيمة الحالية المخصومة لمضاهاة أرباب الأعمال والعمال.
- $P_{K,t}$: احتمالية الاستثمار في المنطقة i لوحدة من رأس المال النشط.
- I^i_t : الاستثمار في المنطقة i.

- $m_{a,t}^{ij}$: احتمالية النزوح من المنطقة i إلى المنطقة j لعامل نشط.
- $m_{u,t}^{ij}$: احتمالية النزوح من المنطقة i إلى المنطقة j لعامل خامل غير نشط.
- $C_{v,t}^{i}$: تكلفة الإعلان عن وحدة من الوظائف الشاغرة في المنطقة i.
- v_t^i : عدد الوظائف الشاغرة في المنطقة i.

ب. النموذج

فلنفترض أنه توجد المناطق N - 1 في البلد المعني. وفيه تُمثِّل المنطقة الأخيرة N خارج هذا البلد. وفي كل منطقة يوجد رصيد من رأس المال والعمال. ونفترض أن كل أنشطة ريادة الأعمال يقوم بها العمال، ولا نفترض وجود نوع منفصل لرواد الأعمال أو أصحاب رأس المال.

(1) الإنتاج وأسعار عوامل الإنتاج

يعادل الإنتاج في

$$y_t^i = A_t^i (L_{a,t}^i)^{\alpha} (K_{a,t}^i)^{1-\alpha}, \quad (1)$$

حيث أن $L_{a,t}^i$ هو عدد العمال النشطين، و $K_{a,t}^i$ هو حجم رأس المال النشط، و A_t^i هو معيار التكنولوجيا.

وتُحقِّق عمليات المزاوجة بين العمال النشطين وأرباب الأعمال، وكذلك أصحاب رأس المال نواتجهم الحدية. ونفترض أن العمال وأرباب الأعمال يقتسمون هذا الناتج الحدي بالتساوي، ومن ثمَّ يحصل كل طرف على $w_t^i = (1/2)\alpha A^i {L_{a,t}^i}^{\alpha-1} {K_{a,t}^i}^{1-\alpha}$ وبالمثل، يعادل معدل الريع الناتج الحدي لرأس المال $r_t^i = (1-\alpha) A^i {L_{a,t}^i}^{\alpha} {K_{a,t}^i}^{\alpha}$

(2) العمال

يُشار إلى عدد العمال النشطين (أي المُوظفين) في المنطقة i بالرمز $L_{a,t}^i$، وإلى عدد العمال غير النشطين (أي غير الموظفين) بالرمز $L_{u,t}^i$ ويبحث كل العمال غير النشطين عن وظائف حتى تتم مضاهاتهم مع متطلبات أرباب الأعمال باحتمالية $(\frac{\mu_t^i}{L_{u,t}^i})$ حيث أن μ_t^i هو عدد حالات المضاهاة بين العمال وأرباب الأعمال. وحالما يتم تلاقي عامل ورب عمل، فإنه يصبح نشطا. وتنقطع علاقة المضاهاة حينما ينتقل العامل إلى منطقة أخرى أو مع صدمة فقد الوظيفة التي تحدث باحتمال $\delta_{E,t}^i$ ونفترض أن هذا الاحتمال يختلف من منطقة لأخرى ويتأثَّر بالصراع.

وبالنسبة للعمال، هناك دالة منفعة اجتناب المخاطر السلبية التي يعادل فيها معيار المخاطر σ وتعادل منفعة العمال النشطين:

$$u_t^i = \frac{(w_t^i)^{1-\sigma}}{1-\sigma}, \quad (2)$$

في حين يحصل العمال غير النشطين على منفعة ثابتة محددة $u_t^i = \phi_u$ ويحصل العمال المهاجرون في المنطقة N على منفعة محددة $u_t^i = \phi_f$. ويجدر ملاحظة أنه لا يوجد تمييز بين النشطين وغير النشطين بالنسبة للمهاجرين (أي اللاجئين). فالعمال يمكنهم اختيار منطقة في كل فترة زمنية، لكن يجب عليهم دفع تكلفة ثابتة C^{ij} وتكلفة عشوائية ϵ_t^j عند الانتقال من المنطقة i إلى المنطقة j. والمكون العشوائي موزع لنموذج جامبل مع مقياس 5 وصفر . والمكون الثابت لتكلفة النزوح هو صفر لمن يبقون ولا ينزحون، أو $C^{ii} = 0$.

ν

ويُشار إلى عدد العمال النشطين الذين ينتقلون من المنطقة i إلى المنطقة j بالرمز $m_{a,t}^{ij}$ وإلى عدد العمال غير النشطين الذين ينتقلون من المنطقة i إلى المنطقة j بالرمز $m_{u,t}^{ij}$.

وهكذا، يمكن احتساب عدد العمال غير النشطين في منطقة ما t في وقت ما كما يلي

$$L_{u,t}^{i} = \sum_{i \neq j} \left(m_{a,t-1}^{ji} L_{a,t-1}^{j} + m_{u,t-1}^{ji} L_{u,t-1}^{j} \right) + m_{u,t-1}^{ii} L_{u,t-1}^{i} + \delta_{E,t}^{i} m_{a,t-1}^{ii} L_{a,t-1}^{j}, \tag{3}$$

ويُحتسب عدد العمال النشطين كما يلي:

$$L_{a,t}^{i} = m_{a,t-1}^{ii} L_{a,t-1}^{i} + \mu_{t}^{i}. \tag{4}$$

ويُواجه العمال خطر الوفاة باحتمالية $\delta_{L,t}^{i}$ ونفترض وجود متوالية ثابتة من العمال. ومع أن احتمال الوفاة هذا لا يُؤثِّر على عدد العمال، فإنه يُؤثِّر على قرار كل العمال تأثيرا ملموسا. على سبيل المثال، حينما يزداد احتمال الوفاة في منطقة ما، يغادر العمال المنطقة بوتيرة أسرع مع تناقص احتمال القيام باستثمارات في تلك المنطقة. هذا الاحتمال يدخل النموذج بوصفه عامل خصم خارجيا.

وتعادل قيمة العمال غير النشطين

$$V_{u,t}^{i} = \phi_{u} + \beta(1-\delta_{L,t}^{i}) E \left(\left[1 - \frac{\mu_{t}^{i}}{L_{u,t+1}^{i}} \right] (V_{u,t+1}^{i} - \nu \log m_{u,t}^{ii}) + \frac{\mu_{t}^{i}}{L_{u,t+1}^{i}} (V_{a,t+1}^{i} - \nu \log m_{a,t}^{ii}) \right), \tag{5}$$

وتعادل قيمة العامل النشط

$$V_{a,t}^{i} = u_{t}^{i} + \beta(1-\delta_{L,t}^{i}) E \left(\left[1 - \delta_{E,t}^{i} \right] (V_{a,t+1}^{i} - \nu \log m_{a,t}^{ii}) + \delta_{E,t}^{i} (V_{u,t+1}^{i} - \nu \log m_{u,t}^{ii}) \right). \tag{6}$$

وتتحدَّد احتمالية النزوح للعمال غير النشطين كما يلي

$$m_{u,t}^{ij} = \frac{EV_{u,t+1}^{j} - EV_{u,t+1}^{i} - C^{ij}}{\sum_{k} \left(EV_{u,t+1}^{k} - EV_{u,t+1}^{i} - C^{ik} \right)}, \tag{7}$$

وتتحدَّد احتمالية النزوح للعمال النشطين كما يلي

$$m_{a,t}^{ij} = \frac{EV_{u,t+1}^{j} - EV_{a,t+1}^{i} - C^{ij}}{1 + \sum_{k \neq i} \left(EV_{u,t+1}^{k} - EV_{a,t+1}^{i} - C^{ik} \right)}. \tag{8}$$

(3) رأس المال

يُضاف رأس المال النشط $K_{a,t}^{i}$ ورأس المال غير النشط $K_{u,t}^{i}$ إلى إجمالي رأس المال المحتمل في المنطقة i:

$$K_{t}^{i} = K_{a,t}^{i} + K_{u,t}^{i}. \tag{9}$$

وإجمالي رأس المال المحتمل ثابت، ولا يتغير بمرور الوقت. وتعادل الزيادة في رأس المال النشط الاستثمار مطروحا منه الإهلاك

$$K_{a,t}^{i} = (1-\delta_{K,t}^{i}) K_{a,t-1}^{i} + I_{t}^{i}, \tag{10}$$

حيث أن $\delta_{K,t}^{i}$ يعادل معدل الإهلاك الذي تختص به المنطقة والذي قد يتأثَّر بالصراع.

وتعادل القيمة الحالية المخصومة لرأس المال غير النشط

$$V^i_{K,u,t} = (1-\delta^i_{L,t})\left(\beta EV^i_{K,u,t+1} - \log(1-P^i_{K,t})\right), \tag{11}$$

حيث أن r^i_t هو معدل ريع رأس المال، و β هو معامل الخصم، و $P^i_{K,t}$ هو احتمالية الاستثمار. وبعد دفع التكلفة الثابتة C_K والتكلفة العشوائية ε_t (التي تحتسب من نموذج جامبل مع مقياس 1)، يمكن تنشيط رأس المال غير النشط ليدخل منظومة الإنتاج.

وهكذا، فإن احتمالية الاستثمار تعادل

$$P^i_{K,t} = \frac{\exp(EV^i_{K,a,t+1} - EV^i_{K,u,t+1} - C_K)}{1+\exp(EV^i_{K,a,t+1} - EV^i_{K,u,t+1} - C_K)}, \tag{12}$$

ويعادل إجمالي الاستثمار

$$I^i_t = P^i_{K,t-1} K^i_{u,t-1}. \tag{13}$$

وتعادل قيمة رأس المال النشط

$$V^i_{K,a,t} = r^i_t + (1-\delta^i_{L,t})\beta\left((1-\delta^i_{K,t})EV^i_{K,a,t+1} + \delta^i_{K,t}EV^i_{K,u,t+1}\right). \tag{14}$$

(4) الوظائف الشاغرة والمضاهاة

الوظائف الشاغرة والمضاهاة بين أرباب الأعمال والعمال تعادل قيمة رب العمل المتوافق مع العمال

$$V^i_{E,t} = w^i_t + \beta(1-\delta^i_{L,t})(m^{ii}_t - \delta^i_{E,t})EV^i_{E,t+1}, \tag{15}$$

حيث أن $\delta^i_{L,t}$ هو احتمالية الوفاة، و $\delta^i_{E,t}$ هو الفقدان الخارجي للوظيفة، و m^{ii}_t هو احتمالية بقاء العامل المضاهي لمتطلبات رب العمل في المنطقة.

ونفترض أن تكلفة الإعلان عن الوظائف الشاغرة تزداد مع زيادة عدد الوظائف الشاغرة v^i_t

$$C^i_v, t = c_{v,1}(v^i_t)^{c_{v,2}}, \tag{16}$$

حيث أن $c_{v,1}$ و $c_{v,2}$ هما معيارا دالة التكلفة.

وسيُنشئ أرباب الأعمال وظائف شاغرة حتى تعادل تكلفة الإعلان عن وظيفة شاغرة القيمة المتوقعة. وهكذا يمكننا تحديد القيمة المعادلة للتكلفة بأنها:

$$c_{v,1}(v^i_t)^{c_{v,2}} = \frac{\mu^i_t}{v^i_t} EV^i_{E,t}, \tag{17}$$

حيث أن μ^i_t هي عدد حالات المضاهاة بين أرباب الأعمال والعمال. ثم يعادل عدد الوظائف الشاغرة عند مستوى التوازن

$$v^i_t = \left(\frac{\mu^i_t}{c_{v,1}} EV^i_{E,t}\right)^{\frac{1}{1+c_{v,2}}}. \tag{18}$$

ويتحدَّد عدد حالات التوافق بين العمال وأرباب الأعمال بتقنية كوب ودوغلاس للمضاهاة.

$$\mu^i_t = \psi(v^i_t)^{0.5}(L^i_{u,t})^{0.5}, \tag{19}$$

حيث أن ψ هو معيار تكنولوجيا المضاهاة بين أرباب الأعمال والعمال.

د. خوارزمية الحل

(1) العمال

لخوارزمية الحل مُكوِّنان: (1) الحل في الحال المستقرة الأولية، و(2) الحل في الحالة العابرة.

(1) الحالة المستقرة الأولية:

نفترض أن كل متغيرات t و t + 1 لها قيم متطابقة في الحالة المستقرة، ونستخدم الرمز التحتي t = 0.

قم بتخمين القيم، $L^i_{a,0}$, $L^i_{u,0}$, $V^i_{E,0}$ و $V^i_{L,a,0}$, $V^i_{L,u,0}$, $V^i_{K,a,0}$,$V^i_{K,u,0}$ و مخصصات عوامل الإنتاج $K^i_{a,0}$, $K^i_{u,0}$ و v^i_0 ابحث معايير النموذج كما هي معطاة.

- قم بحساب معدلي الأجور والإيجار $L^i_{a,0}$ و$K^i_{a,0}$
- قم بحساب احتمالية حدوث تغيرات في المنطقة $m^{ij}_{a,t}$ و $m^{ij}_{u,t}$ وإعطائهما $V^i_{L,a,0}$ و $V^i_{L,u,0}$ i,j = 1,2,.,n
- قم بحساب الاستثمارات I^i_0
- قم بحساب حالات المضاهاة بين أرباب الأعمال والعمال μ^i_0
- قم بحساب موجهات تخصيص عوامل الإنتاج الضمنية $\tilde{L}^i_{a,0}$, $\tilde{L}^i_{u,0}$, $\tilde{K}^i_{a,0}$, $\tilde{K}^i_{u,0}$ و v^i_0 باستخدام الاحتمالات المحسوبة لتغير المناطق، والاستثمارات، وحالات المضاهاة بين أرباب الأعمال والعمال، والقيم التي تم تخمينها.
- قم بحساب القيم الضمنية $\tilde{V}^i_{L,a,0}$, $\tilde{V}^i_{L,u,0}$, $\tilde{V}^i_{K,a,0}$, $\tilde{V}^i_{K,u,0}$ و$\tilde{V}^i_{E,0}$ باستخدام الاحتمالات المحسوبة لتغير المناطق، والاستثمارات، وحالات المضاهاة، والقيم التي تم تخمينها.
- قم بتحديث القيم التي تم تخمينها ومخصصات عوامل الإنتاج باستخدام القيم الضمنية ومخصصات عوامل الإنتاج.
- استمر في ذلك حتى تتساوى القيم ومخصصات عوامل الإنتاج التي تم تخمينها مع القيم الضمنية ومخصصات عوامل الإنتاج الضمنية.

(2) الحالة العابرة

يُشبه هذا الإجراء الحل في الحالة المستقرة. فبدلا من تخمين قيمة فترة زمنية واحدة حيث أن t = 0، ينبغي أن نخمِّن قيمة السلسلة الزمنية الكاملة حيث أن t = 3,2,1 ....T (انظر آرتوك وتشودري ومكالارين (2008) للمزيد من التفاصيل.

تقاس المعايير المذكورة في القسم ب بحيث أن الحلول في الحالة المستقرة والحالة العابرة (التي يساوي فيه الوقت 7) تعطي تقريبا نفس الإحصاءات الوصفية لسوريا.

هـ. السيناريوهات

- السيناريو الأول: خط الأساس، معدل إهلاك رأس المال $\delta^i_{K,t}$معدل الخسائر البشرية $\delta^i_{L,t}$ معدل فقدان الوظائف $\delta^i_{E,t}$ تزداد والإنتاجية A^i_t تتناقص في الوقت t = 3,2,1 ....,7. هذه التغيرات لم تكن متوقعة من جانب العمال.
- السيناريو الثاني: معدل إهلاك رأس المال فحسب $\delta^i_{K,t}$ يزداد
- السيناريو الثالث: احتمالات الوفاة فحسب $\delta^i_{L,t}$ تزداد
- السيناريو الرابع: الإنتاجية A^i_t تتناقص، واحتمالات فقدان الوظائف $\delta_{E,t}$ تزداد
- السيناريو الخامس: العمال ميالون لعدم المبالاة بالمخاطر، حيث أن σ = صفر, وهذا السيناريو يطابق في غير ذلك السيناريو الأساسي.

- السيناريو السادس: C^{ij} كبير جدا حيث أن N = j (تكلفة الهجرة كبيرة للغاية)، وفي غير ذلك مطابق للسيناريو الأساسي.
- السيناريو السابع: يشبه السيناريو الأساسي، لكن C^{ij} كبير جدا لكل $i \neq j$
- السيناريو الثامن: الحرب تنتهي في t = 10 بدلا من t = 7. وبخلاف ذلك يشبه السيناريو الأساسي
- السيناريو التاسع: يشبه السيناريو الأساسي لكن الحرب تستمر إلى ما لا نهاية.

المراجع

Abadie, A. and Gardeazabal, J., 2003. The economic costs of conflict: A case study of the Basque Country. The American Economic Review, 93(1), pp.113-132.

Abadie, Alberto & Diamond, Alexis & Hainmueller, Jens, 2010. "Synthetic Control Methods for Comparative Case Studies: Estimating the Effect of California's Tobacco Control Program," Journal of the American Statistical Association, American Statistical Association, vol. 105(490), pages 493-505.

Acemoglu, D. and Robinson, J.A., 2013. Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty. Crown Business.

Adhikari, B. and Alm, J., 2016. Evaluating the economic effects of flat tax reforms using synthetic control methods. Southern Economic Journal, 83(2), pp.437-463.

Akbar, T., Aoun, J, Arshad, R., and Tamma, W. 2017. Urban Space, Housing and Municipal Services, mimeo, the World Bank.

Alix-Garcia, J., E. Artuc, and H. Onder. 2017. The Economics of Hosting Refugees: A Host Community Perspective from Turkana. World Bank: Washington, DC.

Almohamad, Hussein, and Andreas Dittmann. 2016. "Oil in Syria between Terrorism and Dictatorship." Social Sciences 5 (2).

Artuc, E. and Onder, H. 2017. Disentangling the Economic Impact of the Conflict, mimeo, The World Bank.

Badra, Joude. 2015. "The Syrian Financial Sector." 2013–2014 Syrian Economic Reconstruction Project, Carnegie Middle East Center.

Baker, A., 2014. Why al-Qaeda Kicked Out Its Deadly Syria Franchise. Time Magazine.

Barnes, J. 2009. "Managing the Waters of Bath Country: The Politics of Water Scarcity in Syria." Geopolitics 14 (3).

Cole, J. 2010. Syria Land use Map at Informed Comment, https://www.juancole.com/2010/12/map-syria-land-use.html, accessed at July 4, 2017.

Davis, D. R., and D. E. Weinstein. 2002. "Bones, Bombs, and Break Points: The Geography of Economic Activity." American Economic Review 92 (5): 1269–89.

Douwes, D. 2000. The Ottomans in Syria: A History of Justice and Oppression. London: I.B. Tauris.

Dun & Bradstreet. 2016. "Syria Country Insight Report."Dun & Bradstreet, Short Hills, NJ.

FAO (Food and Agriculture Organization) and WFP (World Food Programme). 2015. "Crop and Food Security Assessment Mission. WFP, Rome.

FAO (Food and Agriculture Organization) and WFP (World Food Programme). 2016. "Crop and Food Security Assessment Mission to the Syrian Arab Republic." FAO and WFP, Rome.

Fearon, James D. 2017. "Notes on the Causes of the Civil War in Syria, Its Continuation, and Implications for International Reconstruction Efforts." Background paper for the Syria Economic and Social Impact Assessment. World Bank, Washington, DC.

Fearon, James D., and David Laitin. 2003. "Ethnicity, Insurgency, and Civil War." American Political Science Review 97: 75–90.

Gallup, J.L., Sachs, J.D. and Mellinger, A.D., 1999. Geography and economic development. International regional science review, 22(2), pp.179-232.

Ghanem, H. (ed.). 2016. The Arab Spring Five Years Later. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Gleick, Peter. 2014. "Water, Drought, Climate Change and Conflict in Syria." Weather, Climate and Society 6 (3): 331–40.

Hamilton, K. and Nguyen, T. 2017. Estimating Syrian Human Capital Loss Over the Civil War Years, mimeo, The World Bank.

Hinnebusch, R.A., 1995. The political economy of economic liberalization in Syria. International Journal of Middle East Studies, 27(3), pp.305-320.

Hourani, A. 1946. Syria and Lebanon: A Political Essay. London: Oxford University Press.

HRW (Human Rights Watch). 1996. "Syria: The Silenced Kurds." Human Rights Watch 8 (4) (E).

Ianchovichina, E., L. Mottaghi, and S. Devarajan. 2015. "Inequality, Uprisings, and Conflict in the Arab World." Middle East and North Africa Economic Monitor, October. World Bank, Washington, DC.

IMF (International Monetary Fund). 2016. "Syria's Conflict Economy." IMF Working Paper WP/16/123. IMF, Washington, DC.

International Crisis Group. 2009. "Reshuffling the Cards? (I): Syria's Evolving Strategy." International Crisis Group, Washington, DC.

IOM (International Organization for Migration). 2017. National Population Monitoring (NPM): Access to Services: Obstacles and Dynamics. Geneva: IOM.

Issawi, C. 1988. The Fertile Crescent; 1800-1914: A Documentary Economic History. New York: Oxford University Press.

———. 1995. The Middle East Economy: Decline and Recovery. Princeton: Markus Wiener Publishers.

Kelley, C.P., Mohtadi, S., Cane, M.A., Seager, R. and Kushnir, Y., 2015, December. Climate Change In The Fertile Crescent And Implications Of The Recent Drought In Syria. In AGU Fall Meeting Abstracts.

Khalaf, S. 1987. Lebanon's Predicament. New York: Columbia University Press.

Khoury, P. S. 1987. Syria and the French Mandate. London: I. B. Tauris.

Mueller, H., L. Piomentese, and A. Tapsoba. 2017. "Recovery from Conflict: Lessons of Success." Policy Research Working Paper 7970, World Bank, Washington, DC.

Nunn, N. and Puga, D., 2012. Ruggedness: The blessing of bad geography in Africa. Review of Economics and Statistics, 94(1), pp.20-36.

Onder, H., G. Ponthiere, and P. Pestieau. 2017. "The Domestic Welfare Loss of Syrian Civil War: An Equivalent Income Approach." Mimeo, World Bank, Washington, DC.

Owen, Roger. 1981. The Middle East in the World Economy, 1800-1914. Methuen: London.

PHR (Physicians for Human Rights). 2015. "Doctors in the Crosshairs: Four Years of Attacks on Health Care in Syria." March 2015. https://s3.amazonaws.com/PHR_Reports/doctors-in-the-crosshairs.pdf.

REACH Initiative. 2015. "Migration Trends and Patterns of Syrian Asylum Seekers Travelling to the European Union." Assessment Report. REACH, Geneva.

Sahner, Christian C. 2014. Among the Ruins: Syria Past and Present. London: Hurst & Co.

Save the Children. 2017. Invisible Wounds: The Impact of Six Years of War on the Mental Health of Syria's Children. London: Save the Children.

SCPR (Syrian Center for Policy Research). 2013. "Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis." SCPR, Damascus.

SCPR (Syrian Center for Policy Research). 2014. "Alienation and Violence: Impact of Syria Crisis Report."

———. 2017. "Social Degradation in Syria: The Impact of Conflict on Social Capital." SCPR, Friedrich Ebert Stiftung, Beirut.

Sparrow, A., 2014. Syria's polio epidemic: the suppressed truth. The New York Review of Books.

Syria Public Health Network. 2016. "Syria's Health: An Overview of Current Knowledge and Policy Priorities." https://syriahealthnetwork.files.wordpre
-ss.com/2016/02/syria-health-policy-brief_london-conf_final-3rdfebruary2016.pdf.

Syrian American Medical Society. 2017. "The Failure of UN Security Council Resolution 2286 in Preventing Attacks on Healthcare in Syria." Syrian American Medical Society, Washington, DC.

UNOCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2016. 2017 Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic. New York: UNOCHA.

UNDP (United Nations Development Programme). 2005. Poverty in Syria: 1996-2004: Diagnosis and Pro-Poor Policy Considerations.

UNDP (United Nations Development Programme). 2011. Poverty and Inequality in Syria (1997–2007)

UNDP (United Nations Development Programme). 2014. Human Development Report. New York: UNDP.

UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 2016. Syria at War. UNESCWA and University of St. Andrews Publication. UNESCWA, Beirut.

United Nations. 2016 “Whole of Syria: Who Does What Where per Governorate.” United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Syrian Arab Republic.

Vanly, I.C. 1992. “The Kurds in Syria and Lebanon.” In The Kurds: A Contemporary Overview, edited by Philip G. Kreyenbroek and Stefan Sperl. Routledge.

Wada Y., L. P. H van Beck, and M. F. P. Bierkens. 2012. “Non-Sustainable Groundwater Sustaining Irrigation: A Global Assessment.” Water Resources Research 48 (6).

World Vision. 2016. The Cost of Conflict for Children. Amman, Jordan: World Vision.

صورة للوحة جدارية في حلب، بعدسة: خليل حجار/Middle East Eye (انظر المقال الأصلي في:
.(http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/pictures-aleppo-artists-paint-pictures-revolution-war-city-walls-2075898635

يدرس هذا التقرير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع المسلح في سوريا. ومن خلال الجمع بين خسائر الأرواح البشرية بسبب الصراع، والنزوح القسري، والأضرار المادية في رأس المال، والانهيار الاقتصادي العام، يُقيِّم التقرير عواقب واحد من أفظع الصراعات في زمننا هذا.

ويُوسِّع التحليل نطاق فهمنا للصراع السوري بتركيزه على الأدوار المتميزة التي يلعبها التدمير المادي، والخسائر البشرية، وتعطيل تنظيم النشاط الاقتصادي في كيفية تجسيد الصراع لآثاره الاقتصادية والاجتماعية. ومع أن الآثار المنظورة مثل التدمير المادي يمكن ملاحظتها في كثير من الأحيان، فإن الآثار "غير المنظورة" مثل تعطيل الشبكات الاقتصادية، وزيادة ممارسات التربُّح، وتآكل الثقة الاجتماعية تلعب دورا أكبر في تفسير انهيار النشاط الاقتصادي. ويختلف استمرار الآثار الاقتصادية أيضا باختلاف القنوات التي تنتقل عبره. فالآثار الاقتصادية للخسائر البشرية المرتبطة بالصراع أكثر استمرارا ودواما بكثير من آثار القنوات الأخرى.

وعند كتابة هذا التقرير، كان الصراع السوري لا يزال دائرا في سنته السادسة. وخلص التحليل إلى أنه كلما طال أمد الصراع، تباطأت خطى التعافي بعد انتهاء الصراع وازدادت صعوبته.

مجموعة البنك الدولي